الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

مسار التنويع الاقتصادي بالجزائر في ظل تحديات التبعية النفطية

من إعداد الطالبين:

- سفيان حمادي
- أمين مراح

تحت اشراف الدكتور:

لعور أكرم

أعضاء لجنة التقييم			
الأستاذ	**الرتبة**	**الجامعة**	**الصفة**
جباري لطيفة	أستاذة محاضرة ب	**جامعة عباس لغرور**	**رئيساً**
لعور أكرم	أستاذ محاضر ب	**جامعة عباس لغرور**	**مشرفاً**
ناصري أبو بكر	أستاذ مساعد ب	**جامعة عباس لغرور**	**مناقشاً**

السنة الجامعية: 2024/2023

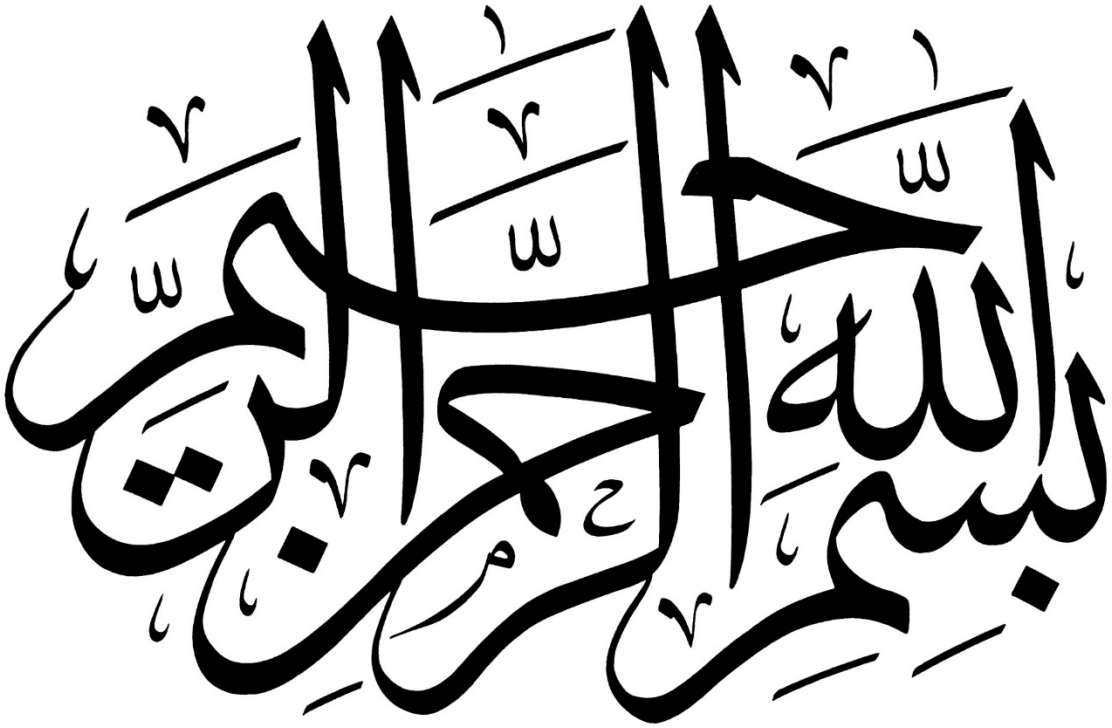
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي الذي وفقنا الله عز وجل في إنجازه وإتمامه:

إلى روح معلم البشرية وخير البرية سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

- إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي " **والدي الكريم** "

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، إلى قرة عيني، "**أمي العزيزة**" حفظها الله تعالى.

إلى الذين علموني ومنحوني زاد التقوى والصمود والتحدي، إلى الذين تقاسموا معي متاعب الحياة إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى كل الأهل والأقارب، إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة اخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء، إلى جميع طلبة العلم.

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي وصولا إلى الجامعة، لهم مني فائق الاحترام والتقدير.

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد، ونسي أن يذكرهم قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

سفيان

الإهداء

حمد الله حمدا كثيرا والصلاة وسلام على أشرف المرسلين حبيب المصطفى وأهله ومن وفا

أما بعد: حمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية لمذكرتنا هذه ثمرة

الجهد والنجاح بفضله تعالى.

إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي أبدًا ، من بذل الغالي

والنفيس واستمديت منه قوتي و اعتزازي بذاتي **والدي العزيز عليه رحمة الله**

الى من هي الاستقرار والحنان الى اليد الخفية والداعمة دوما لي يا سر نجاحي **أمي أطال**

الله عمرها

لكل عائلة مراح الكريمة من إخوة وأخوات الذين شاركونا هذه اللحظات رعاهم الله

وحفظهم

الى كل قسم ماستر 2 دفعة 2024

الى كل من كان لهم أثر على حياتنا والى كل من أحبهم قلبنا ونسيهم قلمنا.

أمين

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله العلي العظيم الذي من علينا ووفقنا لإنجاز هذا العمل، نتقدم بخالص عبارات الشكر والاحترام لأستاذنا الفاضل "**لعور أكرم**" الذي قبل بصدر رحب الإشراف على هذا البحث وعلى حسن توجيهاته القيمة، كما نشكر كل من ساعدنا أو ساهم سواء من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

كما نشكر السادة **أعضاء لجنة المناقشة** على تشريفهم لنا بقبولهم مناقشة مذكرتنا.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نرد الجميل ولو بكلمة شكر طيبة لأساتذتنا الأفاضل.

لهم منا أسمى آيات الشكر والتقدير لمجهوداتهم التي بذلوها معنا، وجعلها الله في ميزان حسناتهم وعظيم الشكر موصول إلى كل الأحباب والأصدقاء ممتنين ومقدرين لنصيبهم في الإسهام لتحقيق هذا الإنجاز المتواضع.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة مسار التنويع الاقتصادي بالجزائر في ظل تحديات التبعية النفطية وذلك من خلال استعراض الإطار النظري المتعلق بالتنويع الاقتصادي والنفط، مروراً بعرض تجارب بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادها، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي لاستخلاص النتائج، وتوصلت الدراسة وتوصلت الدراسة إلى ضرورة اعتماد نموذج تنموي جديد تحتل فيه قطاعات الفلاحة الصناعة، السياحة وكذا الطاقات البديلة مكانة أساسية فيه واستغلال أمثل وأكثر كفاءة لموارد قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

التنويع الاقتصادي، السياسات الاقتصادية، البدائل الاقتصادية، قطاع المحروقات، الجزائر.

The abstract:

This study aims to attempt to understand the path of economic diversification in Algeria in light of the challenges of oil dependency, through reviewing the theoretical framework related to economic diversification and oil, presenting the experiences of some oil countries in diversifying their economies, relying on the descriptive and analytical approach to draw conclusions. The study concluded the necessity of adopting a new developmental model in which the agriculture, industry, tourism, and alternative energies sectors occupy a fundamental place, and to exploit the resources of the hydrocarbons sector optimally and more efficiently.

Key-words:

Economic diversification, economic policies, economic alternatives, hydrocarbons sector, Algeria.

الفهـــرس

الفـــهـــرس

المحتـــــوى	الصفحة
الإهـــــــــداء	I
الشـــــــــكر	III
الملـــــــــخص	IV
الفهرس	V
قائمة الجـداول	VII
قائمة الأشـكال	VIII
مقدمة	**أ–ح**
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنفط	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	**03**
المطلب الأول: التنويع الاقتصادي (مفهوم، محددات، والاهداف)	03
المطلب الثاني: أسباب، أهمية وفوائد التوجه إلى التنوع الاقتصادي	05
المطلب الثالث: نظريات وسياسات التنوع الاقتصادي وطرق قياسه	07
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنفط	**13**
المطلب الأول: تعريف النفط، نشأته ومكوناته	13
المطلب الثاني: نظريات النضوب و آثار نضوب الموارد على استقرار الأسواق	16
المطلب الثالث: استنزاف نفط الأوبك ومستقبل الإمدادات الطاقوية	19
المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادها	**22**
المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة و التشيلي في التنويع الاقتصادي	**22**
المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي	**23**
المطلب الثالث: تجربة الهند في التنويع الاقتصادي	**27**

الفـــهـــرس

خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني: مرتكزات التنويع الاقتصادي البديل لقطاع النفط في الجزائر (تحليل وتقييم السياسات المستقبلية)	**30**
تمهيد:	**31**
المبحث الأول: تحليل وتقييم تطور الاقتصاد الجزائري	**32**
المطلب الأول: أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري	32
المطلب الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري	37
المطلب الثالث: تقييم تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر	48
المبحث الثاني: القطاع الطاقوي في الجزائر	**54**
المطلب الأول: النفط والغاز في الجزائر	55
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات	57
المطلب الثالث: الطاقات المتجددة في الجزائر	59
المبحث الثالث: فرص القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات	**64**
المطلب الأول: إنتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر	64
المطلب الثاني: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في اداء الاقتصاد الوطني	66
المطلب الثالث:تطور مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية في التجارة الخارجية	70
المبحث الرابع: تحليل أداء وتنافسية القطاع الصناعي كبديل لقطاع المحروقات	**73**
المطلب الأول:مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الاجمالي والقيمة المضافة له	73
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل	76
المطلب الثالث:مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات ودوره في ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة	78
خلاصة الفصل	**81**
خاتمة عامة	**82**
المراجع	**87**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01، 01)	يوضح استهلاك العالم من أنواع الطاقة	19
(02.01)	تقديرات موارد البترول العالمية لفترة 2000-2025	20
(01.02)	نسب مساهمة القطاع العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية	43
(02.02)	مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الداخلي الخام	46
(03.02)	القطاعات الأساسية في الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2017	46
(04.02)	حالة الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2019)	47
(05.02)	قيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة 2010-2018	50
(06.02)	.مؤشر التركز السلعي في الجزائر	53
(07.02)	إنتاج واستهلاك النفط والغاز في الجزائر للفترة (2000-2018)	55
(08.02)	القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وصادرات قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2000-2018)	58
(09.02)	قدرة وتوليد الطاقة المتجددة في الجزائر للفترة (2000-2018)	61
(10.02)	القدرات المتراكمة لبرنامج الطاقات المتجددة، حسب النوع والمرحلة للفترة(2015-2030)	63
(11.02)	تطور وضعية انتاجية القطاع الفلاحي من الحبوب ما بين الفترتين 2000-2009 و2010-2017	65
(12.02)	مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي في الجزائر 2000-2017	66
(13.02)	مساهمة قطاع الفلاحة في توظيف اليد العاملة خلال الفترة 2000-2020	68
(14.02)	تطور الصادرات الزراعية والغذائية نسبة إلى الصادرات الكلية 2009-2016	70
(15.02)	نسبة مساهمة الصادرات الغذائية والزراعية إلى الصادرات الكلية 2001-2019	71
(16.02)	تطور نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2019	71
(17.02)	تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لأهم السلع الغذائية 2000-2016	72
(18.02)	تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2014)	74
(19.02)	تطور مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل خلال الفترة 2001-2017	76
(20.02)	تطور الصادرات المصنعة في الجزائر 1990-2017	78
(21.02)	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي لسنة 2017	80

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01.02)	حالة الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2019)	48
(02.02)	تطور مركبات الصادرات الوطنية	51
(03.02)	إنتاج واستهلاك النفط للجزائر للفترة (2000-2018)	56
(04.02)	إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي للجزائر للفترة (2000-2018)	57
(05.02)	القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وصادرات قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2000-2018)	59
(06.02)	قدرة وتوليد الطاقة المتجددة في الجزائر للفترة (2000-2018)	62
(07.02)	تطور مستوى العمالة في قطاع الفلاحة خلال الفترة 2000-2017	69
(08.02)	تطور واردات السلع الصناعية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2000-2014	79

المقدمة العامة

مقدمة:

تعتمد العديد من دول العالم في تمويل و إنجاز المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية على مورد طبيعي مهم (كالنفط أو الغاز أو المعادن ...)، والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج أو التصدير أو التشغيل. فقد أدت عوائد المورد الطبيعي في العديد من الأحيان إلى تجاهل باقي القطاعات المنتجة كالزراعة الصناعة أو الخدمات، وتتجلى خطورة الاعتماد على المورد الطبيعي كمورد وحيد للدخل من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية، وما يجري فيها من تقلبات حادة من حين لآخر حيث يؤثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان. كما أن الاعتماد على تصدير منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات فإنه عند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة ستنخفض معها عوائد الصادرات من العملة الأجنبية مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة من تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، الأمر الذي دفع بصندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة إجراء التنويع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات حيث أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية لمعالجة هذه الاختلالات والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

يعتبر التنويع الاقتصادي من الوسائل التي تعتمدها الدول من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي يساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام من أجل الحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً، فالتنويع الاقتصادي يعني تحويل الاقتصاد من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع يقوم على تنويع القاعدة الإنتاجية. كما يعني إنتاج وتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.

فالتنويع الاقتصادي بات المطلب الأساسي والسبيل الوحيد للتصدي لهيمنة الموارد الطبيعية ولمخاوف نضوبها وتقلبات أسعارها، فهو يُحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم أيضا أنه يخلق فرص عمل متنوعة خصوصا في ظل الارتفاع المتنامي لأعداد الوافدين إلى سوق العمل، مما تتقلص مستويات البطالة، كما ويؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع واستثمارات جديدة خالقة للقيمة المضافة المحلية.

وإن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي تتطلب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية بما يخدم عملية الاستثمار لأنه لا يمكن تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي دون رفع معدل الاستثمار إلى مستوى يسمح بتحقيق نمو اقتصادي معتبر ذلك أن عملية التنويع الاقتصادي تتطلب تنفيذ سياسات متنوعة تصب في تحفيز وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي وتسريعه ودفع الاقتصاد نحو قطاعات تحقق المزيد من النمو الاقتصادي. وبالتالي سوف نسعى من خلال هذا البحث إلى معرفة مسار التنويع الاقتصادي بالجزائر في ظل تحديات التبعية النفطية.

أولا–الإشكالية: بناءا على ما ورد في المقدمة يمكن طرح الإشكالية التالية:

– ما هو واقع الإنتقال من الاقتصاد الأحادي إلى الاقتصاد المتنوع في الجزائر؟

ثانيا–الاسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو الاقتصاد الأحادي؟
- كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول النفطية في تنويع اقتصادها ؟
- ماهي أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تقود عملية التحول الهيكلي في الاقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذه الأسئلة تم وضع الفرضيات التالية:

ثالثا–الفرضيات:

- إنّ النفط لا يزال هو المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري ويمكن للتنويع أن يحسن أداء الاقتصاد الوطني؛
- إن تفعيل الدور التنموي للدولة، وكذا الاستفادة من العوائد النفطية ساهمت بشكل أساسي جنبا إلى جنب في تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- يعد القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي من أهم القطاعات الأكثر مساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري؛

رابعا–أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تحديد الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وأهميته في الاقتصادات النفطية.
- معرفة التهديدات التي تحيط بالاقتصاد الوطني في ظل الاستمرار في الاعتماد على الإيرادات النفطية المتذبذبة والمهددة بالانخفاض.
- تحديد الأطر الكفيلة باستخدام أمثل وكفء لكل من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر وكذا الموارد المالية المتأتية منها، بما يؤدي إلى تحقيق تنويع اقتصادي يضمن نموذجا تنمويا مستداما.
- محاولة محاكاة تجارب الدول النامية النفطية والغنية بالموارد الطبيعية والقليلة التي نجحت في تنويع اقتصاداتها والتعرف على التدابير والإجراءات الاقتصادية بغرض الاستفادة منها.
- محاولة البحث عن بدائل للاقتصاد المرتكز على التبعية النفطية في الجزائر؛

- التعرف على البدائل المتاحة للاقتصاد الوطني والإمكانيات المتوفرة من أجل التحول وفي وقت قصير نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإيجاد بدائل للإيرادات النفطية.

خامسا–أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية الدراسة حول البحث عن البدائل المتاحة للاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، التي يمكن من خلالها الوصول إلى بناء اقتصاد مستقر، متنوع و مستدام، يستند على إستراتيجية تنويع الصادرات لتوفير الإيرادات المالية لتمويل الميزانية العامة و ذلك من خلال التركيز على الاستثمار الإنتاجي في مختلف القطاعات (الزراعي والصناعي والسياحي).

سادسا–المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة، ولأهميتها فقد تم تناول البحث من زوايا متعددة؛ منها ما يتعلق بالاقتصاد النفطي، وأخرى تتعلق بالتنويع الاقتصادي من خلال ضرورة الانتقال من الاقتصاد النفطي إلى تنويع الاقتصاد، باتباع استراتيجيات مختلفة، من خلال هذه الدراسة سنحاول استقراء بعض تجارب الدول النامية والغنية بالموارد التي نجحت في سلك مسار التنويع الاقتصادي، كل حسب استراتيجيتها. وسنقوم بدراسة أهم القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الجزائري. حيث تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة بالخصوص الجانب النظري، والمنهج التحليلي في بعض أجزائها.

سابعا–حدود الدراسة:

- **الحدوة المكانية:** دراسة تطبيقية على الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تم إنجاز هذا البحث خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 وذلك بعد سياسة الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية وتحول الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق.

ثامنا–مبررات و دوافع اختيار موضوع البحث:

تتدافع الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع ما بين الأسباب الشخصية الناجمة عن رغبة في دراسة مسائل الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية، وما بين أسباب موضوعية متولدة عن طبيعة الوضعية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري حاليا كما عاشها في فترات سابقة، والتي من الممكن أن تعاش مرة أخرى في المستقبل إذا ما بقيت نفس أسبابها.

ويأتي هذا النقاش في ظل تقلبات أسعار النفط، وما يصاحبه من تشوهات للاقتصاد الوطني، وفي ظل ذلك يستوجب النظر إلى مسألة التنويع الاقتصادي كضرورة ملحة، والبحث عن القطاعات البديلة، والاستراتيجية الملائمة لذلك، كما ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى كونه:

- يعتبر من المواضيع التي هي محل اهتمام كبير من الاقتصاديين، فضلا عن حساسية بحوث الدراسات ذات الصلة بالاقتصاديات الريعية، وما يمكن أن تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية على الاقتصاديات الدولية؛
- إن هذا الموضوع يندرج في إطار اهتماماتنا البحثية، كون التنويع ضرورة ملحة خاصة في هذا الإطار الزمني.

تاسعا–الدراسات السابقة:

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى عرض الدراسات السابقة المحلية والدولية التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد جوانبه.

أ–عرض الدراسات السابقة المحلية: سوف نتطرق من خلال مضمون هذ المطلب إلى الدراسات المحلية التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي والتبعية النفطية.

1–دراسة عبد المومن سي حمدي، يوسفي علاء الدين 2022 بعنوان: **"التنمية السياحية كبديل للحد من التبعية النفطية في الجزائر"**، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر:

الهدف من الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى طرح البدائل والسياسات الممكنة للخروج من التبعية النفطية في الجزائر، أو على الأقل التقليل من آثار هذه التبعية، حيث يعتبر القطاع السياحي أحد أبرز هذه البدائل الحيوية التي بإمكانها أن تساهم في خلق الثروة والتخلص من التبعية المطلقة للريع البترولي، وذلك نتيجة لما تزخر به الجزائر من إمكانات ومقومات طبيعية وبشرية هامة.

إشكالية الدراسة: فيم تتمثل السياسات الجزائرية في مجال تفعيل التنمية السياحية في ظل تحديات الوضع الاقتصادي الراهن؟

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى أن القطاع السياحي لم يشهد التطور المنشود ولازال يفتقر إلى العديد من الإمكانيات كي يكون بديلا لقطاع المحروقات، وبغية تحسينه وجب:

– تنمية الفكر السياحي والثقافة السياحية في المجتمع الجزائري.

– تحسين الخدمات المرافقة للنشاط السياحي وتطويرها.

– زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة.

– تحسين الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بالقطاع السياحي في الجزائر

2–دراسة صاري إسماعيل 2019بعنوان: **التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد–بشار، الجزائر:

الهدف من الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري وذلك في ظل توالي الصدمات النفطية الخارجية بالإضافة إلى إبراز المفاهيم الأساسية للتنوع الاقتصادي وتنوع التنمية نظريا وتجريبيا وأهم الصدمات التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع اقتراح نموذج لتحقيق هذا المسعى انطلاقا من الوضع الراهن.

إشكالية الدراسة: هل يتجه الاقتصاد الجزائري نحو التنوع وما هو النموذج المقترح لهذا الغرض؟

نتائج الدراسة:

- ما يزال التنويع الاقتصادي في الجزائر بحاجة ماسة إلى جهود أكثر وأن النجاح لهذا المسعى سيبقى رهينا بدور الدولة في إزالة القيود التي تحد من تنويع القاعدة الانتاجية ومن ثم خلق منتجات تنافسية مع ضمان أن تأخذ سياسات التنويع طابع الاستمرارية والديمومة وألا تكون ردود أفعال مؤقتة؛
- النموذج المقترح في عمومه يؤكد على التدخل الذكي والمدروس للدولة في التوجه الاقتصادي الذي سيقود تلقائيا إلى تنويع هيكل الايرادات العامة وكذا هيكل التجارة الخارجية؛
- إن قطاع الطاقة في الجزائر يعتبر قطاع أساسي للتنويع الاقتصادي وتسريعا لوتيرة التحول الهيكلي وبالخصوص ما يتعلق بآفاق هذا القطاع ما الذي يلي معايير الاستدامة الاقتصادية والبيئية؛

ب–عرض الدراسات السابقة الدولية: بعد عرض الدراسات المحلية، نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تناول بعض الدراسات الأجنبية التي كان لها علاقة بموضوع دراستنا الحالي.

1–دراسةGrafoute Amoro 2020بعنوان: **تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي لدول غرب إفريقيا**، المجلة الاقتصادية الأمريكية، المجلد العاشر، العدد السادس، أمريكا 2020.

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي لخمسة عشر (15) بلدا من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من عام 2005إلى عام 2015وذلك باستخدام طريقة تقدير بيانات البانل الديناميكية.

كما عرض المنحنيات البيانية لتطورات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، واستعان بمقياس هرفندل للتعبير عن تركيز الصادرات.

نتائج الدراسة: كانت من أبرز النتائج أن تنويع الصادرات يؤثر على النمو الاقتصادي في دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. مما يعني أن بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تستطيع تكثيف تنويع الصادرات في مرحلة معينة حيث تكون القيمة المعنوية للصادرات تكافئ 0.52ومن هذه النقطة ينبغي التركيز على زيادة الدخل ومتابعة النمو الأعلى.

2-دراسة خويلدات صالح، طرايش معمر2017 بعنوان **"قوة تنويع محفظة الاستثمار بدون نفط: التجربة الماليزية، قراءة الخطط التنموية، النظرة الاستشرافية 2020"**، مقال منشور في مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي –جامعة المسيلة-العدد 01، مارس 2017.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أهم خطط التنمية الماليزية كما تحاول إعطاء النهرة المستقبلية خارج صناعة المحروقات برؤية استشرافية لسنة 2020.

إشكالية الدراسة: كيف استطاعت ماليزيا كدولة فتية من خلال استراتيجياتها تحقيق نمو اقتصادي حولها من دولة آسيوية زراعية مستهلكة إلى نموذج عالمي ناجح؟

نتائج الدراسة: استخلصت الدراسة عدة نتائج أبرزها:

- عملت الحكومة الماليزية من خلال خططها على التنويع في استراتيجياتها والتوجه مثلا من الدولة الزراعية إلى دولة صناعية وأيضا التحول من استراتيجية إحلال الصادرات إلى استراتيجية دعم الواردات المحلية، فضلا عن تحولها من تصدير المطاط والقصدير وزيت النخيل إلى الصناعات التحويلية وانتاج التكنولوجيا.
- تعتبر السياسات التصنيعية عاملا مهما لتحقيق التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن نمو صادرات المنتجات المحلية يحتاج إلى دعم من خلال الإعفاءات الضريبية وإقامة المناطق الصناعية، ومناطق التجارة الحرة، كما ترى الحكومة الماليزية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بمعدلات كبيرة في القطاع الصناعي والصادرات المحلية.

عاشرا-هيكل الدراسة:

تم إنجاز الدراسة في فصل نظري تناول الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنفط وماهية التنويع الاقتصادي في المبحث الأول، والإطار المفاهيمي للنفط في المبحث الثاني واستعراض تجارب بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادها في المبحث الثالث، هذا ويليه إجراء دراسة تحليلية حول مرتكزات التنويع الاقتصادي البديل لقطاع النفط في الجزائر (تحليل وتقييم السياسات المستقبلية) في الفصل التطبيقي حيث تم تخصيص المبحث الأول لتحليل وتقييم تطور الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل وتقييم القطاع الطاقوي في الجزائر،أما المبحث الثالث و الرابع فقد اشتملا على عرض مرتكزات سياسة التنويع الاقتصادي البديل لقطاع المحروقات في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر التنويع الاقتصادي من الوسائل التي تعتمدها الدول من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية وإقامة ركائز الاقتصاد حقيقي يساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام من أجل الحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، يتمثل غالبا الهدف من انتهاج إستراتيجية التنويع الاقتصادي في خلق تلك المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية مثل النفط أو الجفاف أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية، كما تهدف إلى السعي نحو ضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية.

للتفصيل في هذا الموضوع حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنفط وذكر تجارب بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادها حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنفط
- المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادها:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التنويع الاقتصادي، والأهداف المرجوة من وراء تطبيقه وكذا محدداته بالإضافة إلى النظريات المفسرة له وطرق قياسه والمؤشرات التي يقاس بها وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: التنويع الاقتصادي (مفهوم، محددات، والاهداف)

سنتعرف من خلال هذا المطلب على مفهوم التنويع الاقتصادي، محدداته وأهداف التنويع الاقتصادي وكذا العوامل التي تساعد على التنويع الاقتصادي.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي مفهوم يشير إلى تحقيق توازن في الاقتصاد من خلال تعدد القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في دولة معينة، توجد عدة مفاهيم للتنويع الاقتصادي نتطرق اليها كما يلي:

التنويع الاقتصادي يعني عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.[1]

– إن التنويع الاقتصادي ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، أي الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وإيجاد قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد سليم يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[2]

– أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات وفي الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام والاعتماد أكثر على القطاع الخاص في التنمية".

– من خلال ما سبق يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه التوجه نحو تنويع مصادر إيرادات الدولة من خلال الاعتماد على التنوع الإنتاجي وتنوع الصادرات، وذلك بهدف تجنب مخاطر الاعتماد على مورد واحد أو عدد قليل من الموارد في تمويل الاقتصاد.

---

[1] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة: 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2016، ص938.

[2] عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة " التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014، 57.

ثانيا: محددات التنويع الاقتصادي: حسب تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية بالأمم المتحدة حول التنويع الصادر في سنة 2006 أن هناك ستة فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع الاقتصادي وهي:

1. **العوامل المادية:** وتتمثل في رأس المال الثابت–رأس المال البشري؛
2. **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية؛
3. **متغيرات الاقتصاد الكلي:** تتمثل في سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
4. **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة والبيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
5. **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحصول على التمويل)؛

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي: إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوربية بالنسبة للدول العربية)؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للنقد الأجنبي وعائدات للميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي للدخل والإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية وتوفير فرص الشغل ومنه تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الإنتاجية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية؛
- توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات؛
- إعداد اقتصاديات تنافسية من أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي؛
- الحفاظ والزيادة على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
- البحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[1]

[1] شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص63.

المطلب الثاني: أسباب، أهمية وفوائد التوجه إلى التنوع الاقتصادي

يعد التنوع الإنتاجي عنصرا أساسيا من عناصر عملية التنمية الاقتصادية، ويعني التنوع الإنتاجي تحويل الاقتصاد الوطني من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، ويكون للقطاعات خاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزان نسبية متناسبة والإنتاجية المختلفة ومتوازنة.

تهدف الدول وخاصة الدول النفطية إلى إيجاد اقتصاد متنوع نظرا لأهميته وللفوائد العديدة التي تعود على الاقتصاد الوطني وكذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.

اولا: أسباب التوجه نحو التنوع الإنتاجي:تسعى الدول وخاصة الدول النفطية لانتهاج سياسة التنويع في منتجاتها وذلك للأسباب التالية[1]:

- تجنب التقلب المستمر في أسعار النفط وبالتالي التقليل من تذبذب دخل الدولة واستقرار إنفاقها العام؛
- توفير فرص عمل للمواطنين؛
- زيادة القيمة المضافة للموارد الاقتصادية؛
- تجنب خطر الاعتماد المستمر على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية؛
- ظهور الطاقات البديلة وبأسعار تنافسية كالطاقة الشمسية؛
- الضغوطات الدولية على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الرامية إلى حماية البيئة؛

ثانيا: أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية: تكمن أهمية التنويع الاقتصادي من خلال المنافع التي يوفرها الاقتصاد المتنوع وأهمها:[2]

- يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية؛
- يعمل على تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي؛
- يساعد أكثر على التكامل الإقليمي ويزيد في تحقيق المكاسب التجارية؛
- يخلق فرص عمل متنوعة؛
- يعمل على تحقيق الاستقرار في الميزانية العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛

[1] ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص22.

[2] بن عبد الفتاح دحمان وأسماء بللعما، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تامنراست، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص332.

- يسعى نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع، وبالتالي تجنب الضغوطات الخارجية في انتهاج توجهات سياسية واقتصادية ليست في صالح البلاد؛
- يتجنب تأثير الصدمات التي قد يتعرض لها القطاع النفطي والقطاعات الإنتاجية الأخرى.
- إن استخراج النفط وتعظيم قيمته من خلال ربطه بالقطاعات الإنتاجية الأخرى أفضل من تصديره على شكل خام، فالاعتماد على سلعة قابلة للنفاد مثل النفط ومرتبطة بالتقدم التكنولوجي والسوق العالمي يعرض الاقتصاد إلى التذبذب، وعدم الاستقرار، وقد يصبح عبئا اقتصاديا وسياسيا.
- لقد أصبح الاستثمار الداخلي الذي يحقق التنوع الاقتصادي أكثر ضرورة وفاعلية من الاستثمار الخارجي، حيث أن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في الخارج حد من السيادة الوطنية في حالة تجميد الأرصدة ومصادرها، وهذا ما حدث للعراق بعد عام 1990وبعده حدث لعدد من دول الشرق الأوسط.[1]
- إن التنوع الاقتصادي يقوي سلسلة ترابط قطاع الموارد مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهو ما تتميز به الدول المتقدمة وعلى سبيل المثال استراليا وكندا اللتان تمتلكان موارد في الوقت نفسه تتمتعان باقتصاد قوي ذي إنتاجية عالية، ناتج عن الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات الإنتاجية، وهكذا يجب البحث عن سياسات فاعلة تحقق التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية.

ثالثا: فوائد التوجه نحو التنويع الاقتصادي:

من أهم فوائد التي يمكن أن نتحصل عليها من خلال انتهاج سياسات التنويع الاقتصادي نذكر:

- الاعتماد على أنشطة متنوعة تجعل الاقتصاد مستقرا وأقل عرضة للتأثيرات السلبية لدورات الأعمال والصدمات الخارجية؛
- التنويع الاقتصادي يجعل الأنشطة مرتبطة داخليا ومتداخلة فيما بينها؛
- يساهم في الحصول على التكنولوجيا المتطورة وانتشار المهارات التنظيمية والإدارية المتطورة من خلال المنافسة المحلية والدولية؛
- يتيح المجال للقطاع الخاص لكي يساهم في تنوع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- يعمل التنويع الاقتصادي على تقوية الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات الاقتصادية؛
- يساهم التنويع في ارتفاع القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية واكسابها مرونة أكبر للتأقلم مع الأزمات الاقتصادية ومقاومتها؛
- يساهم في توفير مناصب عمل في قطاعات اقتصادية متنوعة مما يعمل على تخفيض معدل البطالة إلى أدنى المستويات؛

[1] نوري محمد عبيد الكصب الجوري، التنويع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2016، ص25.

- يقلل من أثر الصدمات الخارجية، ويحد من الضغوطات الخارجية؛
- يعمل على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثالث: نظريات وسياسات التنوع الاقتصادي وطرق قياسه

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي، وكذا مختلف السياسات المستعملة لتحقيقه، كما سنشير إلى أهم طرق قياسه والمؤشرات الدالة على وجود التنويع من عدمه.

أولا:أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي: منذ الكتابات الأولى لرواد الفكر الكلاسيكي احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانةُ هامة في فكر الاقتصاديين وبحوثهم، ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الإطار نجد كل من آدم سميث، كارل ماركس وجوزيف شومبيتر، فقد أكد آدم سميث أن تقسيم العمل يعد دافعا للتنمية الاقتصادية، فتقسيم العمل لا يعني فقط أن البلدA ينتج المنتجاتX وأن البلدB ينتج المنتجات Y، فزيادة مستويات التخصص تعني أيضا التنويع، كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمنتجات على أعلى مستوى، ولقد أدى تقسيم العمل إلى وجود عدد كبير من المهن والمهارات وتوفير الوقت، والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.[1]

- أما جوزيف شومبيتر فقد اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم القطاعات القديمة.
- ويقول باسينتي إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار،" كما حدد جان جاكوبس مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإبداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو. [2]
- ولقد بحثت دراسات عديدة مسألة طبيعة العلاقة بين الدخل والتنويع منذ فترة طويلة، غير أن العلاقة كانت غير خطية، وكشفت النتائج أن البلدان ذات الدخل المنخفض لها بنية إنتاج متخصصة جدا، ونقطة التحول من التخصص إلى التنوع كانت عموما قريبة من مستوى الدخل 10.000دولار أمريكي للفرد الواحد في عام 1985، كما وجدت الدراسة أن البلدان في المراحل الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى المداخيل، وعند وصولها إلى مرحلة معينة من الدخل حددته الدراسة ما بين 7000و10000دولار أمريكي للفرد تميل مرة أخرى إلى التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة،

[1] حاج بن زيدان،" دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 2010-1970أطروحة دكتوراه في تخصص الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص103.

[2] Dominik Hartmann, Andreas Pyka, « Innovation, Economic Diversification and Human Development CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65-2013, FZID, University Hofeenheim, Germany, 2013, p04.

وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الدول النفطية هي في المراحل الأولى، كما بينت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولي أن هناك "علاقة ارتباط قوية بين الطفرات التنويع والنمو" أي أن طفرات التنويع ترتبط مع تسارع النمو اللاحق وبشكل قوي.

- إن ارتفاع مستويات الدخل ترتبط بقوة بتحسين الصادرات ذات الجودة العالية، يمكن أن توفر الصادرات قناة هامة للاستفادة من وفرات الحجم وطريقا إلى التكنولوجيات الجديدة والآثار غير المباشرة للمعرفة، ويقول "لوكاس أن إدخال منتجات جديدة باستمرار بدلا من التعلم فقط مع مجموعة من السلع هو مطلوب لتحقيق مكاسب الإنتاجية والارتقاء في سلم الجودة.
- كما أكد "أغيون وهوايت على أهمية الارتقاء والابتكار في سلم الجودة، بهدف تحقيق تراكم رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية، والارتقاء في سلم الجودة على نطاق واسع، وتشير الأدلة على أن رفع مستوى جودة الصادرات يرتبط ارتباطا قويا مع نصيب الفرد من الدخل الكلين وقد وجدت بعض الدراسات أن تطور الصادرات يعد مؤشرا رئيسيا للنمو اللاحق.

لقد أظهرت نتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت تجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع، حيث أثبتت أغلبها أهمية عملية التنويع في التنمية والنمو الاقتصادي، وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، واستقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.[1]

ثانيا: سياسات التنويع الاقتصادي:تواجه البلدان التي لها ميزة نسبية قوية جدا في مورد طبيعي معين عدة تحديات، منها مشكلة إدارة الإيرادات المالية، وضعف روابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وضعف مساهمة هذا القطاع في إيجاد فرص عمل، وأما السياسات التي تمكن الدول النفطية من التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع يكون للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة قطاع الصناعات منه أوزان نسبية متناسبة ومتوازنة، وبما أن التصنيع يشكل حجر الزاوية في عملية التنوع في الدول المتقدمة فلا بد من معرفة المسار التاريخي لدور التصنيع في اقتصاديات تلك الدول، والسياسات المتبعة، فهناك السياسات التي تركز على استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح، وهناك السياسات الكلاسيكية التي تفضل حماية الصناعات الناشئة والترويج للصناعات الثقيلة.[2]

1. الرأي الأول: الاتجاه التلقائي للنمو الصناعي:

يعتمد أصحاب هذا الرأي على قانون "أنجل" الذي يتجه نحو التدرج الصناعي الذي يبدأ أولا بالسلع الاستهلاكية، ثم السلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الوسطية، وهذه كلها تدفع إلى إنشاء صناعات الاستثمار، وتنميتها بعيدا عن تدخل الدولة، وهو النمط الذي سلكته الدول المتقدمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع العشر، وأكد "روزنشتين رودان" على أهمية الدفعة القوية

[1] موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، 2016، ص138.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسات التنمية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009، ص140.

ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية، فقد أوضح أن الوفورات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها إذا ما أريد للدول النامية تحقيق التنمية هي: تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة، تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة، تكامل دالة الادخار وعدم قابلية جانب المدخرات للتجزئة.[1]

2. الرأي الثاني: التصنيع طبقا لخطة موضوعة:

لقد تبنى "هوفمان" هذا الرأي، وهو يستهدف النمو الصناعي السريع، ويركز على الصناعات الأساسية وصناعات سلع الإنتاج، اتُبع في كل من روسيا والصين في القرن العشرين.

إن الرأي الأول تنقصه السرعة المنشودة كما ينطوي على ضياع كبير للموارد، إذ يجري التحول البنياني في هذه الحالة عن طريق عملية التجربة والخطأ، أما الرأي الثاني فهو أمر مستبعد للدول النامية، ويعود ذلك للعلاقات الاقتصادية الراهنة، ووجود عقبات في السوق الدولية تتعمدها الدول الكبرى، وتستخدم مختلف الضغوط الاقتصادية للحد من انتقال السلع الرأسمالية.

– إن الدول النامية غير النفطية التي تعاني من قصور في النقد الأجنبي يمكن أن تتبع النمط الأول، لكن يعاب على هذا النمط أن هناك حدودا لما يمكن توفيره من عملة أجنبية، مما يؤثر سلبا على التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية فضلا عن قيود الدول الصناعية.[2]

– أما النمط الثاني أكثر تعقيدا نظرا للقيود على الصادرات والاستيراد من قبل الدول الصناعية، فضلا عن ذلك ارتفاع التكاليف الصناعية بالرغم من انخفاض الأجور في الدول النامية، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلية، وانخفاض إنتاجية العامل، كل ذلك يضعف قدرة السلع الصناعية على منافسة مثيلتها من الصناعات الأجنبية، وعلى الرغم من المعوقات تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية بين إتباع إستراتيجية من أجل التصدير وبين النمو الاقتصادي هناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وبين تنمية القطاعات الاقتصادية، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية، وبالرجوع إلى العديد من التجارب الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا تشير الدراسات إلى أن التكامل بين السياستين أحسن من التعارض فيما بينهما، فليس هناك صناعة تصديرية دون أن يكون لها أساس متين في السوق المحلية، أي وجود إستراتيجية متكاملة للتصنيع، تهدف إلى توفير إنتاج أفضل يتصف بالكفاءة من حيث الجودة والسعر لرفع قدرتها على المنافسة، فضلا عن ذلك لابد من المزج بين التكنولوجيا القديمة مع التكنولوجيا الحديثة، فالصناعات الحديثة تنتج لغرض التصدير، بينما تقوم الصناعات التقليدية بخدمة الأسواق المحلية وإنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الأخرى ،وهذا يقتضي تحديد القطاع القائد لعملية التنوع الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: الاستراتيجيات–التمويل–المشكلات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص178.

[2] نوري محمد عبيد الكصب الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص31.

3. إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن: يوجد مذهبان أساسيان في إستراتجية تنوع الاقتصاد وتنميته، هما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن، فالأول يرى أن ضيق السوق يضعف حافز الاستثمار، ومن هنا يبحث عن برنامج استثماري يحفز ويوسع السوق، أي توجيه كمية من الاستثمار إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة يمثل كل منهما سوق للصناعات الأخرى، وتستمد فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة قانون "ساي" للأسواق، وهو كل زيادة في الإنتاج إذا تم توزيعها وفقا لاهتمامات وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يوجد الطلب الخاص به.[1]

– أما المذهب الثاني: النمو غير المتوازن الذي يقوده "هرشمان" حيث يرى أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية، أي وجود قطاع صناعي متقدم وآخر تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر.

– ويرى "هرشمان" القيد ليس في حجم السوق إنما يتمثل في القدرة على اتخاذ القرار وخاصة قرارات الاستثمار، ومن ثم يبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية وتتمثل سياساتها التركيز على قطاع معين في الاقتصاد الوطني لخلق سلسلة من الضغوطات، الاختناقات، اختلال التوازن والتي تؤدي بدورها إلى تقدم هذا القطاع وتجذب بدورها القطاعات الأخرى.

– ومن هنا تأتي فكرة القطاع القائد لعملية التنوع والتنمية الاقتصادية، ومن ثم دفع عملية التنمية إلى الأمام، وفي الوقت نفسه تصحح الاختلال وتخلق اختلال جديد في التوازن، وهو بدوره يولد قوى تصحيحية لتعديل هذا الاختلال، وبذلك يولد اختلالا جديدا في التوازن، مما يتولدُ عن هذا الارتباط المتبادل تحقيق وفورات خارجية.

4. القطاع القائد لعملية التنوع الاقتصادي: ذلك أن عملية التنمية تتطلب تحديد القطاع القائد لها، حيث يعالج هرشمان المشكلة من خلال معالجة موضوع النمط الأمثل لتعاقب الاستثمارات، ويعالج الموضوع من ناحيتين:[2]

1.4–اختلال التوازن بين رأس المال الاجتماعي والأنشطة الإنتاجية المباشرة: تتم عن طريق المفاضلة بين التنمية عن طريق تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي، أو عن طريق تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي ويؤيد هرشمان التنمية عن طريق إيجاد فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي إذ تولد قوة دفع ذاتية في تحقيق عمليات التنمية، وتحفز على الاستثمار في الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر الذي يتولد نتيجة وفرة خدمات رأس المال الاجتماعي.

2.4–اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر: والتي تعتمد على المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويفرق هرشمان بين آثار الدفع إلى الأمام وآثار الدفع إلى الخلف، حيث أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع آثار الدفع إلى الأمام وإلى الخلف.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص188.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

يتبين من التجارب أنه لا توجد إستراتيجية معينة تناسب دولة معينة، إذ أن كل دولة لها ظروفها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الخاصة بها، و لكن أغلب الاقتصاديين متفقين على أن إحداث تغيير هيكلي مطلوب لتحقيق زيادة في دخل الفرد الحقيقي عبر مدة من الزمن وهو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، و أن مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية عامة، و أن تنمية القطاع الصناعي يلعب دورا في تصحيح الاختلال وإيجاد فرص العمل ويعد نشاطا ديناميكيا له القدرة على الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى.

يرى "روستو" أن انطلاق أي اقتصاد نحو التنمية لابد من أن يمر بخمس مراحل هي[1]:

– المرحلة التقليدية، ومرحلة تمهيد الانطلاق، ومرحلة الانطلاق، وتتميز هذه المرحلة بظهور الصناعات الرائدة التي تكون لها علاقات تشابك أمامية وخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتميز بقدرتها الإبتكارية، وبسرعة نموها وارتفاع مرونة الطلب الداخلية على منتجاتها.

– أما المرحلة الرابعة فإنها تتميز بارتفاع معدل النمو واستمراره لمدة طويلة، وبمعدل استثمار أعلى من % 10ويكون الاقتصاد قادرا على تحمل الصدمات غير المتوقعة مثل صدمات أسعار النفط، أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة الاستهلاك الوفير، وفيها لا يشكل العرض مشكلة، إذ يلعب الطلب الدور الأساس في النمو وتحتل الصناعة المعمرة والخدمات مكان الصدارة في الاقتصاد الأكثر تنوعا.

– يرى بعض الاقتصاديين أن التصنيع تحت حماية جمركية أو في ظل إعانات حكومية سخية، سيقود إلى هدر الموارد الاقتصادية للبلاد، ويؤدي إلى قيام صناعات غير كفؤة، لذا يتطلب الأمر إقامة صناعات ذات جدوى اقتصادية لها القدرة على منافسة السلع الأجنبية، هناك عددا من الدول حققت تنوعا اقتصاديا، إذ استخدمت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتغلب على دورة التضخم والكساد وإدارة سعر الصرف فضلا عن السياسة التجارية وسياسة توفير تعليم عالي الجودة وتحسين الإدارة الضريبية.[2]

– لقد باتت عملية تنويع مقومات اقتصاد الدول النفطية والذي يتقلب بتقلب أداء قطاع النفط، تستلزم تطوير قطاعات أخرى، في مقدمتها قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات الإنتاجية، وقد أكد الخبراء المشاركون في مؤتمر" فهم لعنة النفط وكيفية تجنبها " الذي أقيم في الكويت عام2010 على ضرورة تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي لامتصاص صدمة نضوب النفط حين

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص170.

[2] عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص58-59.

تقترب، وكذا امتصاص صدمات هبوط أسعاره، وبينوا أن التنويع لا يعني بالضرورة إقامة صناعة، إذ يمكن أن يتم عبر تطوير صناعة الخدمات.[1]

ثالثا: مؤشرات التنوع الاقتصادي وطرق قياسه: يعتبر مؤشر "هيرفندال – هيرشمان "من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد، حيث تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد $0 \leq H \leq 1$ بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي وكلما اقترب من الواحد دلّ ذلك على عدم التنوع الاقتصادي أي دل على التركز الاقتصادي، ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة:

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n} \left(\frac{x_{ij}}{x_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث x_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع(i)

X : الناتج المحلي الإجمالي.

n : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنويع، تتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي وهي:[2]

- درجة التغير الهيكلي، وهي النسبة المئوية لإسهام قطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر المورد الطبيعي (النفط) ويفترض فيه أن يحد من عدم هذا الاستقرار مع مرور الزمن؛
- تطور إيرادات المورد الطبيعي (النفط) كنسبة من مجموع الإيرادات الكلية للدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها، نسبة الصادرات من غير المواد الأولية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات من غير الموارد الأولية، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات من غير الموارد الأولية على زيادة التنوع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار الموارد مثل النفط؛
- التوزيع القطاعي للقوة العمالة بحسب كل القطاع؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- إن استخدام نسب التغير في ناتج القطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا للتركيب القطاعي للاقتصاد قد لا يكون دقيقا، و خاصة عندما تحدث تغيرات طارئة في هذه النسب نتيجة لتقلب الأحوال الجوية، أو لوجود حالة كساد، أو تقلبات

[1] نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص333.

أسعار الموارد الطبيعية، مثلا إن التركيز على نمو قطاعات بعينها كمؤشر للنمو ليس بالضرورة صائبا فقد تنمو هذه القطاعات بدون حدوث تنمية حقيقية عندما ينشأ القطاع الصناعي منعزلا عن بقية قطاعات الاقتصاد، لذا فمن المهم في قياس تقدم الاقتصاد التعرف على التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن.[1]

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنفط

يُعدّ البترول أول سلعة تداولها الأسواق العالمية، خاصة وأن تركيبته الغنية بالمواد الهيدروكربونية يمكن تحولها بسهولة إلى وقود لتشغيل محركات الاحتراق الداخلي، وكذا احتوائها على مواد كيميائية تدخل في صناعة العديد من المنتجات الأساسية كالبلاستيك، الإسفلت (goudron) وبعض المواد الصيدلانية والغذائية، مما حوّله إلى مورد اقتصادي مهم جدا.

المطلب الأول: تعريف النفط، نشأته ومكوناته

يعتبر النفط مصدرا رئيسيا للطاقة في العالم، ويعد أحد أبرز الموارد الطبيعية التي تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، حيث يستخدم في مجموعة واسعة من الصناعات بدءا من الطاقة والوقود وصولاً إلى الكيمياء والبتروكيماويات، وتدخل في تركيبته عدة مكونات.

أولا: تعريف البترول: البترول (النفط) كلمة مركبة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني الصخرة، أما "أوليوم" فمعناه الزيت ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، أو الذهب الأسود"، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، يتكون من خليط معقد من الهيدروكربونات، يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته من مكان لآخر، وهو من أهم مصادر الطاقة الأولية، كما يعتبر المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية، وتتباين أنواع الزيت الخام المختلفة في اللون والكثافة متراوحة بين زيت شفاف رقيق ومادة كثيفة كالقطران، كما تختلف مكوناته من نوع الآخر ففي الخام الخفيف كميات كبيرة من الغازات الذائبة، والمواد الطاقوية بينما نجد في الخام الثقيلة نسبة عالية من الزيوت الثقيلة والإسفلت، كما تحتوي جميع الأنواع على بعض الشوائب التي تصل نسبتها إلى 10%، ويقترن وجود زيت البترول عادة بوجود الماء المالح كما توجد بعض الآبار داخل مياه البحار كما في خليج السويس وبحر الشمال.[2]

من جهة أخرى يمكن إنتاج البترول من مصادر أخرى، والتي من أهمها استخراجه من الفحم أو من رمال القار، وهي رمال مشربة بمادة منتجة للزيت، أو بإنتاجه من الصخور غير المسامية schistes bitumineux أين يتم استخلاص البترول أو الغاز الموجودة في تلك الصخور بطرق غير تقليدية حيث يتم تكسير fracturation الصخور عن طريق ضخ كميات كبيرة من الماء

[1] ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، مصر، 2003، ص112.

[2] أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص151.

مع خليط من المواد الكيماوية وبعض الرمال بغرض إحداث شقوق شعرية ليندفع من خلالها النفط أو الغاز إلى محيط البئر، ليتم بعد ذلك إنتاجه بالطرق المستخدمة في الآبار التقليدية.

ثانيا: نشأة النفط: بدأ استخدام البترول أول مرة بالصين في القرن الرابع ميلادي وذلك في إنتاج الملح حيث كانوا يحرقونه لتبخير الماء المالح، ومع حلول القرن العاشر تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل زيت البترول لمنابع المياه المالحة، ثم انتقل استخدامه إلى منطقة الشرق الأوسط أين كانت ترصف الطرق الجديدة في القرن الثامن ميلادي ببعض المدن كبغداد باستخدام القار الذي كانوا يجلبونه من ترسبات بعض المواد البترولية إلى سطح الأرض، وقد وصفه بعض علماء الجغرافية في كتاباتهم.

وقد ظهر أول منجم زيت صخري في باكو عاصمة أذربيجان سنة 1548، غير أن قيمته الاقتصادية لم تعرف إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين أصبح يتم فصل مكونات الخام الغنية بالمواد الطاقوية والكيميائية بطريقة تقنية تعرف بالتكرير من أجل استخراج أنواع مختلفة من الوقود والعديد من المواد الأولية الكيميائية.

1. التطورات التاريخية لاستخدام البترول كطاقة:

بدأ التاريخ الحديث للبترول منذ القرن الثامن عشر، عندما كان الناس يستخدمونه لأغراض مختلفة كدهون أو أدوية لعلاج بعض الأمراض، في تلك الفترة لم يكن الناس يعرفون الوقود السائل، إلا أن التجارب التي قام بها الكندي "إبراهيم بنو جنسر سنة 1846 مكنته من الحصول على زيت قابل للاشتعال وذلك بتقطيره للفحم، حيث أطلق عليه اسم الكيروزان kerosene ، الذي عُد من أفضل أشكال الوقود المستخلص ، لتثبت بعدها تجارب بعض علماء جامعة "بيل "الأمريكية أن اشتعال البترول ممكن في تلك فترة لم تكن فكرة حفر بئر بترولية واردة وإنما كان الناس يحصلون على البترول من الزيت المتصاعد إلى سطح الأرض، أو من الآبار التي يمتزج فيها الماء بزيت البترول وقد عرفت ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية بظاهرة امتزاج آبار الماء بزيت البترول، فقام على إثر ذلك الكولونيل الأمريكي إدوين "دريك Edwin "بحفر أول بئر بترول تجاري سنة 1856 وصل عمقها 69 قدما، وبلغ إنتاجها 65 برميل يوميا لتنتقل عملية الحفر والتنقيب في العديد من المناطق داخل أمريكيا وخارجها، أين تم اكتشاف العديد من الحقول البترولية بداية من سنة 1910 في كل من كندا، ودول أمريكا الجنوبية كفينزويلا، و المكسيك وكذلك في منطقة الشرق الأوسط.[1]

2. أصل نشأة البترول:

[1] فتحي محمد أوعيانة، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص20.

بالرغم من التطور العلمي في مجال التنقيب واستغلال النفط إلا أن جدلية أصل نشأة البترول لا زالت قائمة، حيث تناولت العديد من النظريات حقيقة نشأة الهيدروكربونات المادة الأساسية المكونة للنفط والتي يمكننا حصرها في فرضيتين هما:[1]

1.2-المنشأ العضوي: إن أقرب النظريات قبولا لدى العلماء والتي فسرت تكون النفط هي تلك النظرية التي تفترض أن زيت البترول قد نشأ من تحلل بقايا الكائنات الحية النباتية والحيوانية. ونتيجة لتفاعلات كيميائية تحولت المواد العضوية الموجودة بخلايا هذه الكائنات إلى زيت بترول تحت تأثير الضغط والحرارة حيث أن البترول وحسب معظم الجيولوجيين يحتوى عناصر توجد عادة ضمن مكونات الخلية في الكائنات الحية، خاصة منها البحرية والنباتية التي ماتت منذ ملايين السنين، كما توصل هؤلاء إلى أن العملية التي أنتجت النفط أنتجت أيضا الغاز الطبيعي الذي يتواجد أحيانا بشكل مصاحب للزيت الخام أو ذائيا فيه في هذا الصدد فسرت النظرية العضوية تكون زيت البترول من خلال ذكرها أن نسبة الماء الذي كان يغطى سطح الأرض أكبر بكثير مما هو عليه الآن، أين كانت تعيش العديد من الكائنات الحية الدقيقة، وبموتها استقرت بقاياها في قاع المحيط وانحبست في ترسبات (جسيمات من الطين والرمل ومواد أخرى ثم اندفنت تحت قاع المحيط، لتتحول إلى مواد شمعية تسمى الكيروجين، وإلى هيدروكربونات سائلة وغازية ترسبت وهاجرت تحت الأرض لتستقر بمستودعات في الصخور الرسوبية مكونة حقول بترولية.[2]

2.2 المنشأ غير العضوي: تفسر نظرية المنشأ غير العضوي سبب تكون المواد الهيدروكربونية في البترول وتسربها من باطن الأرض بوجود هذه المادة بكميات ضخمة طبيعيا في باطن الأرض والتي تكونت منذ زمن بعيد نتيجة تفاعلات كيميائية حصلت بالقرب من البراكين، أو في أعماق البحار أثناء فترة تكوين الأرض وقد اتجهت إلى الأعلى، حيث أن البترول يوجد في ثنايا الصخور الرسوبية نظرا لكون الهيدروكربونات أقل كثافة من الموائع المسامية الأخرى، ويستدل أنصار هذه النظرية بإمكانية تحضير بعض مشتقات النفط في المخابر [3].

ثالثا: مكونات البترول

يتكون البترول من مزيج معقد من المواد الهيدروكربونية والكيميائية، التي تفصل بواسطة عملية التقطير في معامل التكرير، أين يسخن الخام بين درجة حرارة تتناقص تصاعديا تتراوح ما بين 370° إلى 40° للحصول على منتجات البترول التي يمكن استخدامها كوقود أو مواد كيمائية، وتنتج عملية التقطير مواد مختلف أبرزها:

---

[1] أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص151.

[2] تشكلت الصخور الرسوبية بفعل تفتت صخور أخرى مشكلتا أحواض شاسعة، وتختلف أنواع هذه الصخور حسب أصلها وتكوينها، فهناك الصخور الرسوبية الفتاتية، والصخور الرسوبية الكيماوية، أما الصخور الرسوبية العضوية فهي التي تكونت نتيجة لترسب المواد العضوية النباتية وحيوانية والتي من أهمها الفحم الحجري والنفط.

[3] Bernard Durand, la crise pétrolière, EDP Sciences, paris 2009, p 35.

1-المنتجات الخفيفة: تتمثل في مختلف أنواع الغازات البترولية المسالة (GPE)، التي تستخلص عند درجة حرارة °40 حيث تتكون من خليط غازي يضم البروبان والبيوتان، وبعضا من الميثان والإيثان (يعتبر كلا من الميثان والإيثان أول منتجين يحصل عليهما عند تسخين الغاز الطبيعي في حين أن البروبان والبيوتان يعتبران ثاني منتجين عند تسخين الغاز الطبيعي، وبالتالي هما الأولان عند تسخين البترول) التي يمكن الحصول عليهم من الغاز الطبيعي، كما يمكن تحويلهم إلى سوائل، كذلك من بين المنتجات الخفيفة بنزين السيارات الذي يمكن استخلاصه عند المدى الغلياني الذي يصل إلى °150.

2-المنتجات المتوسطة وتتمثل في مادة الكيروزان Kerosime يجب أن نفرق بينها وبين مادة الكروجين التي كما ذكرنا أنها أول مادة تتكون في البترول التي تعد المنتج الرئيسي في عملية التكرير من حيث حجم الإنتاج، وهو يستخدم في الإضاءة، وكذا كوقود منزلي للطبخ والتدفئة، وهو مكون أساسي لوقود الطائرات، ويتم استخلاصه عند مدى غلياني °150 -°250، كما يمكن الحصول عند هذا المستوى الغلياني على بعض أنواع وقود محركات الديزل.

كذلك من بين المنتجات المتوسطة وقود الغاز Gas Oil الذي يتم الحصول عليه من مدى غلياني °250-°350، بالإضافة إلى ما تبقي من أنواع وقود الديزل الأخرى، التي يتم إنتاجها عند مستوى غلياني يتراوح ما بين °180 حتى °360.

3-المنتجات الثقيلة والتي من أهمها زيت الوقود الثقيل "المازوت"، الإسفلت، الشمع، مع الإشارة إلى أنه يتم فصل زيت الوقود الثقيل عن باقي مكونات منتجات الخام الثقيلة عن طريق تسخين الجزء المتبقي باستخدام تقنية التقطير تحت الضغط المخلخل، وذلك بهدف خفض الضغط من اجل تفادي عملية التكسير التي تخلفها عادة عملية التقطير تحت الضغط الجوي العادي.

المطلب الثاني: نظريات النضوب و آثار نضوب الموارد على استقرار الأسواق:

ترتبط مستويات وحجم الإمدادات المستقبلية في أسواق النفط بمتغيرات دولية عدة كالمتغيرات الجيولوجية والاقتصادية والجيوسياسية فضلا عن متغيرات أخرى ثانوية، وكذا عوامل تتعلق بصناعة النفط نفسها كالسياسات الاستثمارية والسياسات النفطية للدول المستهلكة والمصدرة والشركات العاملة إلا أن جميع هذه العوامل الدولية تبقى خاضعة بالأساس لقوى السوق المتمثلة في العرض والطلب.

أولا: نظرية النضوب الاقتصادي للنفط Hubbert: يجمع معظم العاملين في صناعة النفط والاقتصاديين على مسألة حتمية النضوب الطبيعي للنفط، إذ ينطلق هؤلاء من مؤشرات ميدانية كتراجع عدد الحقول النفطية المكتشفة واللازمة لتجديد الاحتياطات، فضلا عن انخفاض متوسط إنتاج الحقول القائمة بسبب نقص الضغط فيها مما يتطلب ضرورة القيام باستثمارات إضافية للحفاظ

على نفس مستويات الإنتاج في الحقول القديمة، كما يرى العديد من المختصين أن الطاقات الإنتاجية العاطلة التي كانت تلعب دورا مهما في التأثير على استقرار الأسعار قد تراجعت كثيرا في العديد من الدول المصدرة نظرا للطلب العالمي المتزايد على النفط.[1]

– تعتبر نظرية Hubbert واحدة من أهم النظريات الأساسية للموارد الطبيعية، إذ تنص على أن معدل الإنتاج النفطي في أي منطقة جغرافية يميل لإتباع منحنى ذروة على شكل جرس، كما أن تحديد شكل المنحنى الذي يظهر ذروة الإنتاج يرتبط بمعدلات الاكتشاف والإنتاج بالإضافة إلى الإنتاج التراكمي قبل الوصول إلى الذروة)، ويمكن الزيادة في معدلات الإنتاج في حال وجود اكتشافات جديدة أو من خلال تدعيم البنية التحتية بعد الوصول إلى الذروة) حيث يميل الإنتاج إلى الانخفاض بسبب نضوب الموارد وتستند نظرية Hubbert على أن كمية النفط تحت الأرض في أي منطقة في العالم هي كمية محدودة، لذلك فإن معدلات الاكتشاف التي تزيد بسرعة في البداية يجب أن تصل إلى حد أقصى (الذروة) ثم تنخفض مجددا.

– لقد اقترح Hubbert سنة 1956 أن إنتاج الوقود الأحفوري في منطقة معينة مع مرور الوقت سوف يتبع منحنى على شكل جرس، وافترض بذلك أن احتياطات الوقود الأحفوري المكتشفة احتياطات النفط واحتياطات الفحم والغاز الطبيعي تؤدي إلى تضاعف الإنتاج في بدأ مرحلة الاستخراج ووضع المرافق، ثم عند نقطة ما يتم الوصول إلى الذروة ليعود الإنتاج إلى التراجع حتى النضوب.

– انطلاقا من الظروف السابقة التي أصبحت تحيط بأسواق النفط منذ سنة 2000 سيكون من الموضوعي التنبؤ بأن جميع تلك العوامل أصبحت تشكل تحديات لصناعة النفط، إذ أن إمكانية حدوث أزمة نقص في الإمدادات النفطية يبقى احتمالا واردا نظرا لعدم إمكانية العرض على مواكبة تطور الطلب نتيجة لزيادة عدد السكان ونمو النشاطات الاقتصادية التي تحتاج إلى إمدادات إضافية من النفط فضلا عن دخول السوق النفطية لاعبين جدد تتمثل بالأساس في الدول النامية كالصين والهند والبرازيل، بالرغم من دخول أساليب وتقنيات تكنولوجية متطورة في عمليات الإنتاج بهدف تعويض التراجع في الحقول النفطية المكتشفة وتحسين معدلات الإنتاج من الحقول القديمة، والمحاولات المستمرة لترشيد استخدام الطاقة بهدف التأثير على حجم الطلب العالمي المتزايد، بالإضافة إلى اكتشاف بدائل أخرى للنفط كمصادر الطاقة المتجددة القادرة على تلبية جزء مهم من الاحتياجات الطاقوية للدول،

[1] Oil depletion is the decline in oil production. The Hubbert peak theory makes predictions of production rates based on prior discovery rates and anticipated production rates. Hubbert curves predict that the production curves of nonrenewing resources approximate a bell curve. Thus, according to this theory, when the peak of production is passed, production rates enter an exponential decline.

إلا أن هذا سيؤدي إلى النضوب الاقتصادي للنفط قبل نضوبه الطبيعي بسبب التقلبات الحادة في أسعار النفط وعدم استقرار الأسواق وتعقيدات صناعة النفط، فضلا عن توفر مصادر طاقة بديلة عن الوقود الأحفوري.[1]

ثانيا: آثار نضوب الموارد على استقرار الأسواق: إن مسألة تسعير النفط لم تبدأ منذ الأزمة النفطية الأولى أو سنة 2000 بين أطراف السوق، وإنما بدأت منذ المرحلة الأمريكية للنفط سنة 1911 أين كان إنتاج واستخدام النفط داخل الولايات المتحدة. إذ أن الأسعار المنخفضة التي مرت بها صناعة النفط قبل الصدمة النفطية الأولى أدت في الواقع إلى تنمية الطلب العالمي على جميع أنواع زيوت الخام الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتالي زيادة سرعة استنزاف الموارد الطاقوية للدول المصدرة عبر سياسات نفطية غير متوازنة.[2]

– في المقابل نجد أن رفع الأسعار الحقيقية للنفط خلال الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 من طرف الدول المصدرة كانت في الواقع إجراءات تصحيح هيكلية في صناعة النفط كان لابد منها نظرا للأضرار الاقتصادية التي لحقت بالدول المصدرة وصناعة النفط بشكل عام، كزيادة الطلب العالمي نتيجة انخفاض أسعاره وزيادة قوة ونفوذ الشركات المنتجة في الأسواق النفطية على حساب الدول المصدرة بالإضافة إلى تراجع مردودية الاستثمارات وزيادة سرعة استنزاف الموارد الطاقوية.

– لقد أدى قفز أسعار النفط إلى مستويات جديدة خلال الصدمة النفطية الأولى سنة 1973 إلى ردود فعل من طرف الدول المستوردة للنفط، إذ سارعت إلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة سنة1974 التي تتكون أساسا من الدول الرئيسية المستهلكة للنفط من أجل انتهاج سياسات تهدف في جوهرها إلى منع ارتفاع في أسعار النفط وتدعو إلى إتباع سياسات ترشيد استهلاك الطاقة والبحث عن مصادر بديلة تعوض الإمدادات النفطية. لقد نجحت الوكالة الدولية للطاقة منذ تاريخ نشأتها إلى غاية سنة 2002 في التأثير على الدول المستهلكة الرئيسية للطاقة لتنويع مصادر الطاقة بشكل عام وزيادة الطلب على إمدادات النفط من خارج منظمة الأوبك.[3]

---

[1] Gorton, G. and G. Rouwenhorst, "Facts and Fantasies about Commodity Futures" NBER Working Papers10595, National Bureau of Economic Research, 2004, P.13.

[2] استنزاف الموارد الطاقوية للدول الناشئة بطريقة غير اقتصادية.

[3] مكافئ برميل النفط هي وحدة طاقة تعتمد بالتقريب على الطاقة الناتجة عن احتراق 1 برميل من النفط الخام كما أن مكافئ برميل النفط يعادل 5.8×10^6 وحدة حرارية بريطانية.

الجدول رقم (01): يوضح استهلاك العالم من أنواع الطاقة

(مليون برميل في اليوم من البترول مكافئ)

السنة	النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	الطاقة النووية	الطاقة الكهرومائية	استهلاك الطاقة الاجمالي
1975	54.6	31.6	32.4	1.5	2.5	112.9
2002	75.7	49.1	51.6	13.7	12.7	202.8

المصدر: إحصائيات 2003 لشركة BP Amaco

من خلال تحليل البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه، يمكننا ملاحظة نمو استهلاك جميع أنواع الطاقة في العالم سنة 2002 مقارنة بنظيرتها سنة 1975، إذ انتقلت من مستوى 112.9 مليون برميل مكافئ في اليوم إلى مستوى 202.8 مليون برميل مكافئ في اليوم بزيادة تقدر بـ 79.6%. في حين يسجل أيضا انخفاض ملحوظ في معدلات استهلاك النفط إلى مصادر الطاقة الأخرى، حيث انخفضت إلى نسبة 37.2% سنة 2002 بعدما كانت تمثل 48.4% سنة 1975.

– إن الزيادة المسجلة في استهلاك النفط بين جميع مصادر الطاقة الأخرى سنة 2002 بمعدل استهلاك 75.7 مليون برميل في اليوم، يعبر عن أهمية الدور الذي مازال يلعبه النفط في النظام الطاقوي الدولي بالرغم من زيادة الاعتماد على المصادر البديلة للنفط لمواجهة نمو الطلب العالمي.

المطلب الثالث: استنزاف نفط الأوبك ومستقبل الإمدادات الطاقوية:

يشكل موضوع استنزاف الموارد النفطية تحديا واضحا سواء للدول المصدرة أو المستوردة للنفط خلال القرن الواحد والعشرين. إذ أن تراجع معدلات الاستكشافات الجديدة بالإضافة إلى تركز الاحتياطيات النفطية الكبرى في دول معينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تحتوي حقولها على احتياطات نفطية تقدر بـ 62.8% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي حسب بيانات سنة 2002، في حين نجد أن صناعة النفط في حد ذاتها تحتاج إلى استثمارات ضخمة على المدى الطويل من أجل الحفاظ على مستويات الإنتاج من الحقول القديمة بالإضافة إلى تراجع وتيرة تجديد الاحتياطيات النفطية في الدول خارج الأوبك بهدف مواكبة الطلب العالمي.

– من هنا سيكون لنفط منظمة الأوبك دور محوري في أسواق الطاقة في ظل استمرار الطلب العالمي في النمو، في ظل هذه الظروف ستكون حكومات الدول المصدرة للنفط أمام خيارات إستراتيجية فيما يتعلق بسياستها النفطية وطريقة تعاملها مع معدلات الاستنزاف العالية لمواردها الطاقوية، أي هل ستواصل العمل بنفس السياسات النفطية الحالية أو ستقوم بمراجعة سياسات الإنتاج

كأن تضع سقف لإنتاجها النفطي والتقليل من معدلات الاستنزاف لمواردها الطاقوية وبالتالي العمل على تثمين المصادر البديلة للنفط.

– لقد أورد نص تقرير لوزارة الطاقة الأميركية الصادر سنة 2003 بيانات تقديرية الموارد النفط العالمية للفترة الممتدة بين 2000 و2025 (أنظر الجدول رقم (02)، حيث يلاحظ ترتيب متقدم لتقديرات الاحتياطات النفطية المؤكدة لكندا في العالم بنحو 180.2 مليار برميل بما يعادل 75% من أجمالي الاحتياطات النفطية المؤكد في الدول المستهلكة الرئيسية.[1]

الجدول رقم (02): يوضح تقديرات موارد البترول العالمية لفترة 2000–2025

مليارات البراميل

المنطقة	احتياطات غير مؤكدة	نمو الاحتياطي	الاحتياطات المؤكدة
الولايات المتحدة	83.03	76.03	22.45
كندا	32.59	12.48	180.02
المكسيك	45.77	25.63	12.62
اليابان	0.31	0.09	0.06
أستراليا/نيوزيلندا	5.93	2.65	3.52
أوروبا الغربية	34.58	19.32	18.10
الدول الصناعية	202.21	136.20	236.77
روسيا	170.79	137.70	77.83
أوروبا الشرقية	1.38	1.45	1.53
الصين	14.62	19.59	18.25
دول الاقتصاد المركزي سابقا	186.79	158.74	97.61
الشرق الأوسط	269.19	252.51	685.64
افريقيا	124.72	73.46	77.43
الهند	6.78	3.81	5.37
وسط وجنوب أمريكا	125.31	90.75	98.55

[1] EIA "International Energy Outlook" world oil Markets, 2003, P9.

دول آسيا النامية الأخرى	23.90	14.75	11.35
الدول النامية	549.90	435.10	878.34
العالم	938.80	730.05	1212.88
الأوبك	400.51	395.57	819.01
خارج الأوبك	538.39	334.48	393.87

المصدر: وزارة الطاقة الأميركية International Energy Annual 2001

يرجع هذا الترتيب المتقدم إلى الاحتياطات الضخمة من الزيت الرملي (Tar Sands) الذي تحتويه الأراضي الكندية فضلا عن انخفاض تكاليف المرحلة الإنتاجية بين 5 و9 دولار للبرميل (Capital Costs) ومتوسط التكاليف التشغيلية ما بين 8 إلى 12 دولار للبرميل. في حين تقدر احتياطيات روسيا المؤكدة من النفط بنحو77.8 مليار برميل مع احتمال اكتشاف احتياطات أخرى قد تصل في مجملها إلى مستوى 137.7 مليار برميل، الأمر الذي سيجعل من روسيا تلعب دورا رئيسي وفاعل في أسواق الطاقة في المستقبل، أما دول الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا فتقدر حجم احتياطاتها المؤكدة بـ 685.64 مليار برميل مع توقع اكتشاف احتياطات نفطية أخرى تقدر بـ 252.5 مليار برميل، الأمر الذي يجعل منطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا لهما أهمية إستراتيجية في أسواق النفط كمصدر ثابت ل لزيت الخام على مدى فترة تتجاوز 2025. - إن تحليل ظروف أسواق النفط المستقبلية والبيانات الإحصائية الخاصة بالاحتياطات المؤكدة والمحتملة بالإضافة إلى معدلات الإنتاج تظهر لنا أن منطقة الشرق الأوسط وروسيا سيكون لهما دورا بالغ الأهمية في ضمان استمرارية تدفق الإمدادات النفطية بعد سنة 2025 ومواكبة الطلب العالمي، في حين يمكن تثمين مصادر الزيت الرملي في كندا ومناطق أخرى من العالم في حال استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قد تبرر التوجه إلى الزيت الرملي.[1]

- يمكن تفسير أن الاحتياطات النفطية غير المستغلة أو الجاري الاستثمار فيها كما هو الحال في بحر قزوين وخليج غينيا والعراق سترفع من حجم الإمدادات النفطية في الأسواق بمعدلات تتراوح بين 14 إلى 16 مليون برميل في اليوم خلال 2020، من جانب آخر فإن أي زيادة من جانب العرض مقابل ثبات بقية عوامل السوق النفطية ستؤدي إلى تخفيض أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل ومن ثم ستلعب عمليات التنبؤ بمستقبل الإمدادات النفطية واتجاهات تطور الطلب العالمي دورا محوريا في توجيه رؤوس الأموال داخل سوق الطاقة والتأثير على مستقبل أسعار النفط.

[1] EIA "International Energy Outlook" world oil Markets, 2003, P15.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادها:

إن تناولنا لموضوع التنويع الاقتصادي الوطني وضرورة العمل على تعظيم المزايا النسبية للموارد المتاحة يقودنا إلى الاستشهاد بتجارب بعض الدول التي نجحت في تنويع مصادر دخلها وخاصة تلك البلدان التي جعلت من القطاع السياحي أحد روافد الاقتصاد على غرار الإمارات العربية رغم كونها دولة نفطية، إضافة إلى التجربة المغربية الرائدة بين دول المغرب العربي، وفيما يلي لمحة مختصرة عنهما:

المطلب الأول: تجربة الإمارات العربية المتحدة و الشيلي في التنويع الاقتصادي :

أولا: تجربة الإمارات العربية المتحدة: تمتلك دولة الإمارات سادس وسابع أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي عالميا على الترتيب، ورغم أهميتها في المسيرة التنموية للإمارات العربية المتحدة، إلا أنها أدركت أن الاعتماد على هذا المورد لوحده يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نظرا للتغيرات في أسواق النفط العالمية، فانتهجت استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، حيث حققت الدولة نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل الصناعات التحويلية والطيران والسياحة والمصارف، والتجارة والعقارات والطاقة البديلة.

– تعطي الإمارات أولوية كبيرة لقطاع السياحة والسفر لتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل، في ظل جهودها المستمرة والمتواصلة لتحسين البنية التحتية، ورفع مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد الدولة. وقد صنف المجلس العالمي للسياحة والسفر دولة الإمارات الأكثر استثمارا في صناعة السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحتى على المستوى العالمي بمبلغ 27.4 مليار درهم سنة 2015، وقد بلغت نسبة المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 8.7% وهي قريبة جدا من المعدل العالمي 9.8%، وقد استقبلت الإمارات حوالي 21 مليون سائح، وصنفت من أحسن الوجهات السياحية عالميا، وبذلك حققت إيرادات سياحية بلغت 26.2 مليار دولار أمريكي لذات السنة، وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا والرابعة والعشرون عالميا في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يخص تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015.[1]

ثانيا: تجربة الشيلي في التنويع الاقتصادي:

على عكس دول اخرى لم يصبح الشيلي مصدرا رئيسيا للمنتجات الصناعية فحسب، بل مصدرا لمواد أولية أكثر تنوعا وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة، ومن أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مالية مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس، كما ركز الشيلي أيضا على تحسين مناخ الأعمال، مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير " ممارسة أنشطة الأعمال " للبنك الدولي (المركز 34 من بين 189 دولة حسب تقرير 2014).

[1] ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16/ 17 فيفري 2014، ص7.

– يقدم الشيلي كذلك عدة أمثلة علة السياسات العامة الناجحة العمودية التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون، وتذكر على وجه الخصوص وتعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين، وقد وضع الشيلي أيضا صندوقا في عام 2005 لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل مشترك مع القطاع الخاص كما أنشأ أكثر من 50 قطب قطاعي مميز، ومن جهة أخرى، يشجع الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى من خلال تخصيص منح للطلاب للدراسة بالخارج.

– نجاح هذه الدول هو رهان لتعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجدا جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا بمشاركة عدد كبير من القطاعات، وهذا يحتم توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز لتمكينه من القيام بدور أكبر في الاقتصاد.[1]

المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي:

انشغلت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال دون توقف في عملية بناء الدولة وكيفية تعزيزها، باعتماد على مجموعة من العوامل التالية:

أولا–العوامل الداخلية لنجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا: تعدد وجهات النظر حول عوامل نجاح النهضة الماليزية الباهرة، إلا أن هناك عوامل تعتبر قاسما مشتركا بين حل الدراسات ويشهد الواقع بدورها الفعال في هذا الإطار، ولنبدأ بأهم العوامل الداخلية لنجاح هذه التجربة:

- **القيم النهضوية:** تشير الدراسات التي عنيت بالتجربة الماليزية إلى أن الدافع القوي الكامن وراء نجاحها هو منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة، أنه وبالرغم من التعدد العرقي والديني الذي يميز مجتمعها، إلا أن القيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعاون والعمل بصفة جماعية، وبالتالي فقد شكلت العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لأي نهضة يراد تحقيقها، ومازال الزعماء الماليزيون يعولون على هذه القيم في تحقيق الطموحات المستقبلية إذ أن الهدف الرابع من رؤية 2020 وهي برنامج يخطط المستقبل ماليزيا إلى حدود سنة 2020)، هو "تأسيس مجتمع قيمي كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة " ولا يقتصر معنى الأخلاق على المعنى الضيق المفهوم عادة بصفة مباشرة كلما أطلق هذا اللفظ أي تقويم السلوك الفردي حتى ينضبط وفقا لمنظومات من القيم والمعايير المستمدة من ثوابت المجتمع ومرجعيته العليا التي يؤمن بها، بل يتعداه إلى المعنى

[1] المعهد العربي للتخطيط، تجارب بعض الدول العربية في التنويع الاقتصادي"، عرض وتحليل لأهم المؤشرات الكويت 2014، ص07-11.

الواسع وهو كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في المجتمع، وكلما قويت النزعة الأخلاقية بهذا المعنى الواسع في المجتمع كلما تعززت قدرة الاقتصاد على التطور وتحقيق المزيد من النجاح، وفيما يلي نوضح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دورا فاعلا لنجاح الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا:[1]

- **الاعتماد على الذات:** يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة، وقد تجلى في مظاهر عدة منها التركيز على الموارد الداخلية في تمويل الاستثمارات، والاعتماد بشكل كبير على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان في تنفيذ الاستراتيجية التنموية، مع التغلب على الصعوبات التي تواجه الاقتصاد بتدابير ذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجي، وأبرز دليل على ذلك مواجهة الأزمة المالية لعام 2017 بحلول ذاتية، ورفض توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ما سمح كما ذكرنا لماليزيا أن تخرج بنجاح وبقوة من الأزمة، بينما لا تزال اندونيسيا وتايلاند تعانيان من آثارها جراء تطبيقهما لتعليمات مؤسسات بروتن وودز.
- **البساطة وعدم الإسراف:** يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة وعدم الإسراف في المعيشة، وهذا ما يجعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية وحسن استغلالها، ولقد ساعد هذا التقليد الحكومة مساعدة بالغة في تخطي الأزمة المالية، في 1997 حيث لم تلق قراراتها المتحدة لتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات أية معارضة أو احتجاج شعبي؛
- **احترام الكبير وتقديره:** رغم الانفتاح الكبير لماليزيا واندماجها في اقتصاديات العولمة وما يستتبع ذلك من ورود قيم تفكك كيان الأسرة، إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل بؤرة استقرار المجتمع، ويمكن القول أن المجتمع الماليزي يتميز بتماسك أسري أقوى من كل المجتمعات المحاورة كتايلاندا والفلبين وإندونيسيا، دفع إلى وجود تكامل بين المجتمع والسلطة، حيث تشارك الأسرة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة في النهوض ببعض المؤسسات الاجتماعية، ومن جهة أخرى تسهر الدولة على رعاية استقرار الأسرة من خلال العناية بمعالجة مشكلات إساءة معاملة الأطفال أو الاعتداء على الأحداث والنساء وغيرها.
- **التسامح والوئام العرقي:** يضم الشعب الماليزي ثلاثة أعراق هي: [2]

– الملايو، ويشكلون حوالي 50% من السكان ويدين معظمهم بالإسلام؛

[1] دانيال برومبرغ، عمر سعيد الأيوبي (مترجم)، التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر"، دار الساقي، ط1، بيروت، لبنان، 1991، ص 362.

[2] عبد الرحمان بن سانية، "قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة غرداية، الجزائر، 2011، ص62.

– الصينيون، ويدينون بالبوذية؛

– الهنود، ومعظمهم هندوس.

رغم هذه التعددية العرقية والدينية، إلا انها لم تشكل عقبة أمام الانطلاق الاقتصادي لهذه الدولة بسبب شيوع معاني التسامح الديني والوئام العرقي بين أفراد المجتمع، بل وعلى العكس من ذلك فقد أسس تعاون الأفراد وانسجامهم الأرضية الصلبة للاستقرار السياسي والاقتصادي، وكان العنصر الجذاب للاستثمارات الأجنبية. ورغم أن البلاد عرفت أحداثا دامية عام 1969 بين الملايو المسلمين والصينيين البوذيين، إلا أن الإرادة السياسية القوية استطاعت أن تجد الإجراءات الكفيلة بترسيخ دعائم وردع كل ممارسات العنف داخل المجتمع.

- **الإدارة السياسية والدور الفعال للدولة:** تشمل المميزات الأساسية للثقافة الأسيوية عموما والماليزية خصوصا إعطاء اهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية، والمتتبع للتجربة الماليزية يلاحظ أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي واجتماعي واسع كانت وراء اتخاذ قرارات تنموية جريئة، وأن شخصية القائد السياسي مهاتير محمد ورؤيته الإصلاحية كان لها التأثير الواضح في نهضة ماليزيا وتحويلها من دولة تشكو الفقر والجوع والتخلف إلى دولة على خطى العالم المتقدم
- **المناخ الاقتصادي المناسب:** تميزت ماليزيا بين الكثير من الدول النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق انطلاقها الاقتصادي، وكان من أهم مميزات هذا المناخ ما يلي:

– الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

– **البنية التحتية:** حيث أمضت ماليزيا 20 عاما في تشييدها، ورفضت حكومتها تخفيض النفقات المخصصة لهذا الغرض، مما مكنها من بناء اقتصاد قوي يسمح بنمو مستقر، وجعل ترتيبها يرتفع لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

– **العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات:** حيث لم يتم تنمية منطقة على حساب أخرى بل تم توزيع مشاريع البنية الأساسية في كل الولايات، إضافة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن.

– **التنمية البشرية:** اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، وقد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي.

- **فعالية الجهاز المصرفي والمالي:** اتخذت ماليزيا العديد من الإصلاحات من أجل ضمان فعالية جهازها المالي والمصرفي، وكان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال اتباع منهج شامل عام 1989 للإشراف على جميع المؤسسات المالية ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأم وال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية وسوق لصكوك الديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.[1]
- **الادخار والاستثمار:** حرصت ماليزيا على الإقامة مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب ونضيف أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي (وهذا جانب هام جدا بنسبة 40% للفترة 1970-1993، كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الاتفاق على التسلح، وساعد على ذلك سياسة ماليزيا المناوئة للتجارب النووية التي قامت بها فرنسا، والتي كانت من ثمرتها توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر، في تجمع " آسيان "عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي.[2]
- **التخطيط طويل المدى:** من مميزات الاقتصاد الماليزي الإيجابية أيضا بعد النظرة في التخطيط، حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، وقبل حلول القرن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال "رؤية 2020" التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020.

ثانيا–العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** من أساسيات الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا التركيز على جلب الاستثمارات هذه الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا المرافقة لها (مع الاشارة الى انها تعاملت بحذر شديد مع الاستثمارات حتى منتصف الثمانينات ثم سمحت لها بالدخول بشكل واسع، ويمكن تلخيص أهم المحفزات التي أقرتها السلطات الماليزية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

- سياسة رسمية جادة لجلب المستثمرين الأجانب؛
- المحفزات الضريبية المتضمنة في القوانين الجبائية والجمركية كقانون الجباية التجارية لسنة 1972.
- تحظى الاستثمارات في التكنولوجيا الدقيقة وميادين البحوث والتطوير بتحفيزات هام، كالإعفاء الضريبي المضاعف بالنسبة المصاريف البحث.

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص63.

[2] نفس المرجع، ص64.

- **الاهتمام بالتصدير**: اعتمدت ماليزيا في استراتيجيتها التنموية التركيز على التحول من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة صناعية تكتسح صادراتها أسواق الدول المتقدمة.
- **تحرير التجارة الخارجية**: ترتبط ماليزيا مع عشر دول في جنوب شرق آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل اعتبارا من عام 1995 لتصل إلى الإعفاء الكامل عام 2003 بالنسبة للدول النامية، وعام 2005 بالنسبة للدول الأقل نموا، وذلك في اتحاد آسيان 24.

المطلب الثالث: تجربة الهند في التنويع الاقتصادي:

انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عديدة إستراتيجية لإحلال الواردات بقيادة الدولة، كما ركزت الإصلاحات في المرحلة الأولى على إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود عن الاستثمار، وقد بدا تحرير التجارة الخارجية تدريجيا منذ بداية التسعينات، ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة التجارة الهند من حوالي 16% في تلك الحقبة إلى حوالي 46% خلال السنوات الأخيرة، كما ارتفع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

– من جهة أخرى، انتهجت الدولة سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، وبعد عدة إصلاحات مواكبة خلال التسعينات أثمرت هذه الاستثمارات إذ أثبتت الهند بمستوى فاق التوقعات، قدرتها على الاستفادة من مخزونها من العمال المهرة، المهرة في صناعات ناشئة في تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت بحلول عام 2011-2012 مصدر 70 مليار دولار من مجموع عائدات التصدير.

– كما تميزت بالخصوص في صناعات أخرى كصناعة المستحضرات الصيدلانية، وأصبحت منح براءات اختراع المنتجات وعمليات التصنيع وأصبحت رائدة عالميا في قطاع الأدوية، وصناعات عديدة أخرى سجلت فيها الهند نجاحا كبيرا منها صناعة السيارات والصناعات الكيميائية والخدمات والتي تخترق اليوم بقوة الأسواق العالمية "حيث حقق الاقتصاد الهندي احتياطا غذائيا في الزراعة، وطفرة إنتاجية في الصناعة، مع قطاع خدمات واعد السوق واعدة، حيث إن أداء قطاعات الاقتصاد الرئيسية كان كالتالي:

- **الزراعة**: عملاق زراعي بلد مشهور بمجاعاته حتى إن كانت آخر مجاعة شهدها في البنغال، تعد الهند بلدا زراعيا عملاقا ذلك أن الهند تشكل رابع قوة زراعية في العالم بعد الصين والاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة، وتمتلك سابع مساحة في العالم، ولكن المساحة الثانية المزروعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وثاني سكان زراعيين في العالم بعد الصين فلاح واحد من خمسة

[1] احمد دبيش، مروة يوقدوم، التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته، وعلاقته بالتنمية"، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02-03-11-2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حمه لخضر الوادي، 2016.

في العالم يعيش في الهند، وهي أيضا المنتج الأول في العالم للحليب والشاي أو التوابل، والمنتج الثاني عالميا للحبوب أرز، قمح ذرة صفراء، ذرة بيضاء) بعد الصين والولايات المتحدة، وأخيرا هي الأولى عالميا في الثروة.[1]

- **الصناعة:** تمكن هذا القطاع بفضل الحماية الكبيرة له من قبل الدولة في إطار سياسة الإحلال محل الواردات، من تحقيق طفرات إنتاجية كمية عالية، وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية، ولكن مع التحول إلى الاقتصاد الحر برزت بعض الصناعات ذات التقنية العالية جدا وأهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها عام 1999-2000 بنحو 3.9 مليار دولار بعد أن كان لا تتجاوز 100 مليون دولار في أوائل التسعينيات، وتخطط الهند لكي تصل بقيمة صادرات هذه الصناعة إلى 50 مليار دولار بحلول عام 2008، وكذلك الشأن بالنسبة للصادرات من أجزاء السيارات والتي وصلت قيمتها عام 1998-1999 إلى 3 مليارات دولار، علما بأن ذلك جاء في ظل منافسة شرسة من شركات من تايوان والصين وتركيا وماليزيا.[2]
- **الخدمات:** قام هذا القطاع بدور مهم في تعبئة المدخرات والاستثمارات القومية اللازمة لتمويل خطط التنمية خلال العقود الخمسة الماضية، ويمتلك هذا القطاع طاقات كبيرة بفضل التوسع الذي شهده منذ أواخر الستينيات في أعقاب إجراءات التأميم للبنوك ولشركات التأمين، إذ زاد على سبيل المثال عدد الفروع التابعة للبنوك المؤممة من 8 آلاف فرع عام 1962 إلى 62 الف عام 1995 وكما سبقت الإشارة في موضع سابق فقد قامت الدولة مؤخرا عام 2000 بتحرير خدمات التأمين والبريد والاتصالات والنقل الجوي أمام المستثمرين الهنود والأجانب، ولهذا فإنه يعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في الهند، خاصة أن الطاقة الاستيعابية للسوق الهندية لا تزال كبيرة كما أشارت بعض الدراسات الصادرة عام 1999 إلى أن السوق المحتملة للتجارة الإلكترونية من الممكن أن تصل بنهاية عام 2001 إلى 11.9 مليار دولار.[3]

---

[1] عبد الله حميدي، "الهند اقتصاديا: الفرص والتحديات، جريدة الثورة يومية سياسية"، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق سوريا، 2007، ص 02.

[2] جان جوزيف بوالو، صباح ممدوح كعدان الاقتصاد الهندي"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011 ، ص49.

[3] بيتراس اوستريفيشيوس، جون بوزمان، اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي الجديد مسيرة التنمية الاقتصادية"، مركز الجزيرة للدراسات الملفات البحثية، سلسلة دراسات القوى الصاعدة خريف 2009، ص 36-34.

خلاصة الفصل:

نستخلص في ختام هذا الفصل، تم استكشاف إستراتيجية التنويع الاقتصادي كوسيلة لتوسيع قاعدة الإنتاج وتأسيس أسس اقتصادية قوية، وذلك لسعيها إلى تحقيق مصادر دخل متنوعة ومستدامة، بهدف التقليل من مخاطر الاعتماد الزائد على مورد واحد أو قطاع معين، أو التركيز على قطاع المحروقات وهو ما يعرف بالاقتصاد الريعي كحالة الاقتصاد الجزائري وغيره من الدول النامية خاصة البترولية منها التي تشهد فيها عملية التنويع صعوبة بالغة.

شهدت عدة دول نجاحا كبيرا في عملية التنويع الاقتصادي فكان وسيلة لتعزيز القدرة على تكيفها مع التحديات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية، وتأثيرات الظروف الجوية الصعبة، أو التقلبات في النشاط الاقتصادي، كما تهدف هذه الاستراتيجية أيضًا إلى ضمان استمرارية التنمية من خلال تنويع القطاعات الاقتصادية، مما يسهم في توفير مصادر متعددة للدخل والعملة الأجنبية، وقد تطرقت عدة دراسات سواء المحلية منها أو الأجنبية إلى موضوع دراستنا سواء بشقيه المتعلقين بالتنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية النفطية أم بمتغير واحد وأوضحنا ما يميز دراستنا هذه عن سابقها من الدراسات.

الفصل الثاني

تمهيد:

يتناول هذا الفصل من الدراسة المرتكزات الأساسية لما يجب أن يكون عليه التنويع الاقتصادي البديل لقطاع النفط في الجزائر؛ حيث أنه أمام الوضعية الهشة للقطاعات الإنتاجية في الجزائر وفي خضم الخيارات الاقتصادية المتاحة، التي ينبغي أن لا تقع في نفس الأخطاء التنموية السابقة، ينبغي أن تكون السياسات التنويع الاقتصادي البديل لقطاع المحروقات مرتكزة على إيجاد مزيج من القطاعات الفلاحية والسياحية والصناعية والطاقوية الكفيلة بإحداث تغيير هيكلي على مستوى الاقتصاد الجزائري، تكون نتيجته إيجاد بدائل حقيقية يمكن في المدى الطويل الاعتماد عليها لتقود الاقتصاد الوطني، وتكون قادرة على تجنب الصدمات الناجمة عن التقلبات في القطاع النفطي، وللتفصيل في هذا الموضوع حاولنا من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى أربع مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: تحليل وتقييم تطور الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثاني: القطاع الطاقوي في الجزائر
- المبحث الثالث: فرص القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات
- المبحث الرابع: تحليل اداء وتنافسية القطاع الصناعي كبديل لقطاع المحروقات

المبحث الأول: تحليل وتقييم تطور الاقتصاد الجزائري

من خلال هذا المبحث سنتعرف على أهم مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، وواقع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تقييم تجربة التنويع الاقتصادي من خلال التفاصيل التي سنعرضها في هذا المبحث.

المطلب الأول: أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري

سوف نتطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال وصولا إلى نموذج التنويع الاقتصادي الجديد الموجه نحو التصدير.

أولا: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري:

مر الاقتصاد الجزائري بثلاثة مراحل متعاقبة عرفت المرحلة الأولى بمرحلة الانتظار (1962-1966) حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، وتولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري ليتم فيها بعد تبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ سنة 1967 وتم ذلك عن طريق إرساء صناعات قاعدية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحقيق التنمية الشاملة. حيث تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) ، لتليه بعد ذلك المرحلة الانتقالية (1978-1980)، وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول (1980-1984) حيث بلغ متوسط معدلات النمو 7% في هذه المرحلة.

ومع انهيار أسعار النفط في المنتصف الثاني من الثمانينات حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي، وأصبحت ولأول مرة معدلات النمو الاقتصادي تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو. ودخلت الجزائر بعدها في مرحلة الإصلاحات والتعديل الهيكلي منذ سنة 1986، حيث أثبتت أزمة انهيار أسعار النفط في عام 1986 حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني، كونه اقتصاد أحادي التصدير يعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 90%.[1]

وبهدف تنويع القاعدة الاقتصادية تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مست مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية. حيث مكن هذا البرنامج من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية ومن استعادة النمو الاقتصادي بعد أن كان سالبا في الفترة

[1] سبتي إسماعيل، بن سراج، أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02 ، سبتمبر 2017، ص 135.

(1986-1994) حيث مع بداية فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسنا مقبولا لما سبق إذ كان يقدر بـ 2.2% و 0.9% سنتي 1993 و 1994 على التوالي، ليرتفع في سنة 1995 إلى 3.9% ثم إلى حدود 4 بالمئة سنة 1998 ثم إلى 4.6% في سنة 1999 حيث دخلت الجزائر فيما بعد مرحلة ما بعد الإصلاحات تميزت ببرامج الإنعاش الاقتصادي وذلك بعد ارتفاع أسعار المحروقات إبتداءا من الثلاثي الأخير من سنة 1999 حيث تم إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة لم تشهدها البرامج السابقة.

وقد تم انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى والتي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 6.8% سنة 2003، وانخفاض نسبة البطالة إلى 11.8% سنة 2007، ووصلت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005، ثم تم إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2010-2014) والذي خصص له مبلغ 1500 مليار دينار لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ثلاث مرات ما بين سنة 2000 إلى سنة 2014.

ثانيا: دور برامج الإنعاش الاقتصادي في بناء اقتصاد متنوع

شرعت الجزائر منذ عام 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية الإنعاش الاقتصادي لم يسبق لها مثيل من قبل ، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها. و في ظل الوفرة المالية المداخيل الخارجية (الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2001 إلى 2014

1-دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في تنويع الاقتصاد : تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة و غالبا ما تكون هذه السياسة ذات التوجه الكينزي حيث تتبنى برامج لتنشيط الطلب الكلي النظرية الكينزية (عن طريق الزيادة في الإنفاق الحكومي والخاص والاستهلاك و الاستثمار قصد تحفيز الإنتاج و تشجيع المؤسسات) لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. [1]

فارتفاع معدلات الإنفاق العام على المشاريع سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري مما يساهم في تنشيط الاقتصاد و بعث حركية النمو، فعلى سبيل المثال الاستثمارات التي قامت بها الدولة خاصة في البنى التحتية الطريق السيار إنجاز

[1] جمال سويح ، بن طيرش عطاء الله ،تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص 210.

مليون وحدة سكنية ساهمت في زيادة عدد المشروعات الاستثمارية في قطاع البناء و الأشغال العمومية هذا من جهة و من جهة أخرى أدت إلى زيادة الطلب على مادة الاسمنت نتيجة النقص في تغطية الطلب على هذه المادة في السوق.

أنشئت العديد من المؤسسات الأجنبية في هذا المجال منها مجمع أوسكوم للبناء الصناعي المصري (سابقا) و مجمع فرعون السعودي لكن لا بد من الإشارة أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن لا تخرج من المجال 5% إلى 25%.

2-محتوى برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي:

2-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط 2001-2004): و الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار حوالي 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية و تدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري ، النقل ، البنية التحتية ، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية و تطويرالموارد البشرية[1].

2-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 : يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تثبيت الانجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره الموارد معتبرة، هذا من جهة و من جهة أخرى يساعد على تحسين معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل الأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات التقييم للمشاريع الجارية و مختلف التمويلات الإضافية الأخرى[2]، منها 40.5 موجهة لتطوير البنية التحتية (الطرق، النقل السدود، ... إلخ) و أن 45.5% من المبلغ الإجمالي كانت مخصصة لبرنامج دعم النمو موجهة لتحسين ظروف معيشة السكان (الصحة، الماء، الغاز الكهرباء، إلخ) حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز مليون وحدة سكنية ، إنجاز 1280 محطة لتزويد بالماء الشروب توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع. [3]

2-3 برنامج توطيد النمو 2010-2014 : يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواءا من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها ، و قد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار مقسمة إلى قسمين، القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع

[1] Rapport nationalsur les objectifs du Millénaire pour le développement « Algérie »,le Gouvernement Algerien, juillet2005,p11.

[2] محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الطلبة ، العدد 10، 2012، جامعة ورقلة ، ص 147.

[3] جمال سويح، مرجع سبق ذكره، ص 110-112.

جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 156 مليار دولار ، القسم الثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية و الطرق والمياه) بمبلغ 130 مليار دولار[1]، ويهدف هذا البرنامج إلى:

تحسين التنمية البشرية ومواصلة دعم المنشآت القاعدية والأساسية وتحسين الخدمة العمومية و دعم التنمية الصناعية، تطوير اقتصاد المعرفة ، حيث تشمل التنمية البشرية إتمام إنجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية، وإنشاء 5000 منشأ للتربية الوطنية و إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة وتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 ألف سكن ريفي بالكهرباء وتحسين التزويد بالماء الشروب بالإضافة إلى برامج أخرى تخص المجاهدين و الشؤون الدينية والثقافة و الاتصال.

2-4 مخطط التنمية الخماسي الجديد 2015-2019 : تسعى الحكومة الجزائرية من خلال هذا المخطط إلى تشجيع بروز اقتصاد متنوع وتنافسي، وأهم ما يركز عليه هذا المخطط ما يلي :[2]

- تحديد سقف لاحتياطي الصرف يقدر بحوالي 200 مليار دينار.
- ضبط الإيرادات لتفوق 5.600 مليار دينار.
- العمل على تقليص المديونية الخارجية.
- العمل على تفعيل دور احتياطي العملة الصعبة والأصول الموجودة في الصندوق ضبط الإيرادات وجعلها فرصة لتمويل اقتصاد تنافسي ومنتج في ظل الأزمة المالية الدولية المستمرة.

ثالثا: النموذج الاقتصادي الجديد لتنويع الاقتصاد الجزائري بعد أزمة 2014

على إثر الأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني بسبب انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، فقد تبنت الجزائر نموذج اقتصادي جديد يسعى إلى تحقيق تغير جذري لهيكل الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي الموجه للتصدير بهدف تعويض الإيرادات النفطية المتعثرة لإيجاد بدائل لتمويل الاقتصاد ورفع معدل النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

حيث يمكن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تفعيل القطاعات التي ستمثل قاطرة الاقتصاد الوطني، والتي تمكن الدولة من ضبط إستراتيجية اقتصادية واقعية و طويلة المدى تهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني و ذلك بالاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي و الخدماتي و كذلك بتطوير الطاقات المتجددة و الاهتمام بالتطور التكنولوجي .[3]

---

[1] بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014 ، ص01.

[2] النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية (18/09/2014)، بوابة الوزارة الأولى على الرابط أدناه / تاريخ الإطلاع مارس 2024.
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites

[3] ناصر بوعزيز، حملاوي حميد، حتمية التنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07 جوان 2017، ص 310.

1-أهداف النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر: يسعى النموذج الاقتصادي الجديد إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمته الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

و فيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح بتوفير فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير ويتعلق الثاني بتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة، صناعة وخدمات وعلى رأسها السياحة)[1].

كما يسعى البرنامج الجديد أيضا إلى إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي و إدماجه الجهوي بالإضافة إلى التركيز على ضمان الأمن الطاقوي و تنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج النجاعة الطاقوية، يرافقه برنامج صناعي و تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية الفعالة.[2]

2-مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد لتنويع الاقتصاد الجزائري:

اعتمدت الجزائر على حزمة من السياسات الاقتصادية مبرزة بذلك عن الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد الذي باشرت به الدولة في جوان 2016، وبحسب الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية على موقعها الالكتروني فينتظر أن تضفي هذه الجهود عن تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول عام 2030، للوصول إلى اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير حيث سيعمل النموذج أولا على تجاوز الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انهيار أسعار النفط منذ 2014 ثم الخروج من وضع التبعية المطلقة للمحروقات إلى رحاب اقتصاد متنوع تنافسي. حيث تتضمن الوثيقة جوانب جبائية إلى جانب إصلاح نظام الدعم الراهن فضلا عن تحديث الإدارة و عصرنتها و يمكن تلخيص برنامج هذا النموذج من خلال المراحل الآتية:[3]

2-1 المرحلة الأولى من النموذج 2016-2019 : سميت بمرحلة الإقلاع. يتم فيها بعث هذه السياسة التنموية الجديدة و تتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

2-2 المرحلة الثانية من النموذج 2020-2025 : سميت بالمرحلة الانتقالية. هدفها الحفاظ على الأقل على التوازنات المالية و العمل على خلق ديناميكية لاستغلال الفرص و البدائل المتاحة.

---

[1] وزارة المالية الجزائر، التفاصيل عن نموذج النمو الجديد في الجزائر، جويلية 2016 ، ص2.

[2] المرجع نفسه، ص 2.

[3] هواري أحلام ، سيدي علي ، التنويع الإقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر،مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد،بشار،2019 ، ص 126.

2-3 المرحلة الثالثة من النموذج 2025-2030 :سميت بمرحلة الاستقرار. من خلالها تسعى الجزائر لبلوغ مرحلة الاستقرار والتوافق و تتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن[1].

2-4 رؤية 2030 للنموذج الاقتصادي الجزائري الجديد: تسعى الجزائر من خلال النموذج الاقتصادي الجديد إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول عام 2030 ، من خلال رؤية لاقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير حيث تبنت نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الميزانية لتغطية الفترة 2016/2019 ، و من جهة أخرى يقوم على تنويع و تحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030[2].

-المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة: تهدف إلى تغطية الفترة 2016/2019 حيث تقوم على:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسة للتسيير.
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- حشد الموارد إضافية من السوق المالية الإضافية.

-مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي: حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة للمرحلة الثانية 2020/2030 وهي:

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020/2030، بالإضافة إلى مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بـ 2.3 مرات خلال ذات الفترة و مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة من 5.3% في عام 2015 إلى 10%من الناتج الداخلي الخام عام 2030.

- كما يهدف النموذج إلى تحديث القطاع الزراعي للوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي و تنويع الصادرات وإلى جانب تحول طاقوى يسمح بخفض معدل النمو السنوي للاستملاك الداخل تنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح بخفض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة ، فضلا عن تنويع الصادرات مما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

المطلب الثاني: تحليل واقع الاقتصاد الجزائري

سوف نتطرق هنا إلى معرفة واقع الاقتصاد الجزائري من خلال التعرف على واقع مختلف القطاعات الاقتصادية، وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم واقع القطاع الخاص ومناخ الاستثمار بالإضافة إلى واقع التجارة الخارجية وذلك من خلال ما يلي:

[1] زربوط خالد، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة الدراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، جامعة الجزائر 3 مجلد 6 العدد 3 سنة 2017 ص 1196.

[2] ناصر بوعزيز، حملاوي حميد، مرجع سبق ذكره، ص، 308، 309.

أولا: دراسة واقع القطاعات الاقتصادية في الجزائر: سوف نقوم بدراسة واقع مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر من خلال ما يلي[1]:

1-واقع القطاع الزراعي في الجزائر: يتميز الإنتاج الزراعي في الجزائر بأنه غير كافي ولا يغطي الاحتياجات المحلية للسكان مما يحتم على الدولة استيراد كميات كبيرة لسد الفجوة الغذائية. وبعد تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي عرفت القطاع الزراعي تحسنا إلا أنه لم يصل بعد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وما زالت تعتمد الاستيراد وبمعدلات كبيرة. ذلك أن التذبذب في الإنتاج يرجع إلى التذبذب في تساقط الأمطار لذا يجب الاهتمام وتفعيل أنظمة الري ويساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال:[2]

1-1 مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني: إن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع. حيث تقدر القيمة المضافة المولدة في هذا القطاع بـ 2318.9 مليار دينار ممثلة بـ 12.3% من إجمالي الناتج الداخلي بسبب ضعف نموه خلال سنة 2017، وكما كان الحال خلال سنة 2016 كذلك لم يساهم هذا القطاع إلا بـ 8.9% في النمو الإجمالي.

1-2 مساهمة الزراعة في تنمية القطاع الصناعي: يساهم قطاع الزراعة في الجزائر في تنمية القطاع الصناعي بشكل واضح من خلال تقديم المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة لقيام صناعة غذائية عن طريق العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والتي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني إلى منتجات صناعية منها:

- وحدات صناعة العجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب.
- وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب (استخدام جزئي للمواد الأولية المنتجة محليا).
- معامل صناعة المربيات الغذائية.

وغيرها من المصانع التي أنشئت من أجل صناعة وتحويل المنتجات الزراعية من منتجات غير قابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين والتصريف، وذلك من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى دعما كبيرا للأشخاص الذين يستثمرون في هذا المجال. ومنه فقد ساعد تطور القطاع الزراعي في زيادة الطلب على مدخلات الإنتاج المختلفة من (الأسمدة، آليات الزراعة ووسائل الري ...) مما أدى إلى إقامة وحدات صناعية لتوفير المستلزمات[3]. و قد سجل القطاع نتائج معتبرة في سنة

[1] عيساوي سهام، حوحو فطوم، خولة بن دادة، سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر،مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية،جامعة عباس لغرور خنشلة،2017، ص 356.

[2] المرجع نفسه، ص 358.

[3] عيساوي سهام، حوحو فطوم، خولة بن دادة، مرجع سبق ذكره ، ص 360.

2013 من إجمالي الناتج الداخلي أما في سنة 2016 انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ 6.3 % من إجمالي الناتج الداخلي لتنخفض إلى 5.1% سنة 2017.[1]

2-واقع القطاع الصناعي في الجزائر: بعد القطاع الصناعي من القطاعات التي تحاول الحكومة من خلالها النهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق النمو الاقتصادي وجعلها بديلا لقطاع المحروقات في جلب العملة الصعبة. حيث يتميز القطاع الصناعي الجزائري بوفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر والتي أدت إلى ظهور صناعات غذائية ومعدنية وكيميائية. حيث قدرت قيمة الإنتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات خلال الفترة الممتدة بين 2008-2012 بحوالي 77% أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية سوى 15.5% منها. أما الصناعات الكيمياوية فهي تمثل 11% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

أما حجم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام فقد انخفض سنة 2010 إلى 6.36% بعدما قدر سنة 2003 بـ 9.13%، وهذا ما يدل على تدهور مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام . ولكن هذا الانخفاض لم يتوقف بل تواصل إلى غاية 5.15% سنة 2015 ولقد بلغ تدفق الثروة المنتجة في هذا القطاع 5.5% من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2017 مقابل 6.2% في سنة 2016.[2]

وقد سعت الجزائر إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية فيه. حيث قدرت نسبة المشاريع في هذا القطاع خلال الفترة (2008-2015) بـ 15.32% مما أدى إلى توفير مناصب شغل في قطاع الصناعة بنسبة 37.54% خلال هذه الفترة. وهذا ما يبرز رغبة الحكومة في النهوض بهذا القطاع وتنشيطه.

كما عرفت مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام تذبذبا خلال الفترة (2000-2015) حيث قدرت مساهمة الصناعة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2012 بـ 7.10% وهي نسبة ضعيفة، أما خلال الفترة 2013-2015 فقد قدرت بـ 15.22 مما يعني ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس الجهود المبذولة في هذا المجال. ولكن رغم هذه الجهود إلا أن مساهمة هذا القطاع في التشغيل تبقى متوسطة ولم تحقق المستوى المطلوب.

3-واقع القطاع السياحي في الجزائر: تتربع الجزائر على موقع استراتيجي هام مكنها من اكتساب مؤهلات سياحية متنوعة تتمايز ما بين سياحة مناخية يستفاد منها في العلاج عن طريق المناخ، والسياحة الصيفية والشتوية على حسب المناخ والسياحة الحموية

[1] صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي. استرتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 04،لعدد 01 ، جوان 2020، ص 73.

[2] عيساوي سهام، حوحو فطوم، خولة بن دادة، مرجع سبق ذكره ،ص 357.

المتعلقة بالعلاج الجسمي والسياحة الأثرية المتوارثة من الحضارات المتعاقبة كآثار تيمقاد تيبازة جميلة، قالمة، قصور أدرار والطاسيلي والهقار.

و السياحة الصحراوية الموزعة على 05 مناطق كبرى في الجنوب وهي: (أدرار، إليزي، تمنراست تندوف ووادي ميزاب). وأخيرا السياحة الساحلية، التي أعطت للمنطقة مقومات سياحية رائعة و متنوعة تفتقر إليها أغلب الوجهات السياحية العالمية. لذلك فإن استغلال هذه المقومات استغلالا عقلانيا و رشيدا بإمكانه الرقي بالصناعة السياحية لتصبح الجزائر من بين أهم المقاصد السياحية في العالم و هذا ينعكس إيجابيا على باقي القطاعات الأخرى والتي تدعم الإقتصاد الوطني.

و بخصوص مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام فتشير منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة خلال الفترة (2000-2015) قدرت بـ 2.21% وهي نسبة ضعيفة، وبلغ مقدار 1.6% سنة 2017 حسب وزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، و هو بعيد عن المتوسط العالمي الذي يصل إلى 10%.

أما مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات فيتحدد من خلال التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري. وبالنسبة للجزائر نجد أن ميزان السياحة خلال الفترة (2000-2010) ساليا وذلك بسبب عدم قدرة المنتج السياحي الجزائري على المنافسة. ولكن منذ 2011 أصبح الميزان السياحي ايجابيا ويعود ذلك إلى اهتمام الجزائر بالسياحة وتوفير كل الوسائل اللازمة لتطويرها.

و قد أحصت وزارة السياحة و الصناعات التقليدية من خلال تحليل تشخيصي الواقع السياحة في الجزائر، العديد من نقاط الضعف حالت دون تطور القطاع نذكر منها [1]:

- ضعف صيانة المواقع السياحية و عدم تثمينها بصورة كافية ، مع غياب مواد سياحية مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز.
- غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق من طرف الوكالات السياحية و عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الإلكتروني للنقل مع خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم.
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين و الخدمات السياحية و الفنادق خاصة ، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز.
- ضعف نوعية المنتوج و خدمات السياحة الجزائرية.
- ضعف نوعية النقل و المواصلات.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 04، جوان 2016، ص 77،78.

– بنوك و خدمات مالية غير ملائمة مع ضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك و المؤسسات المستقبلة للسياح.

أمام هذه المعوقات والعراقيل و باعتبار أن المقومات السياحية في الجزائر تشكل نقاط قوة للصناعة السياحية و للجزائر فرص عديدة للرقي بالسياحة و جعل الجزائر منطقة جذب للسياح و خاصة الأجانب و نظرا للمشاكل العديدة التي تواجه قطاع السياحة فإن المنتدى الاقتصادي العالمي صنف الجزائر في المرتبة 118 من أصل 136 دولة حسب إحصائيات 2017 المتعلقة بمؤشر تنافسية السياحة و الأسفار[1]، وهي مرتبة متأخرة مقارنة بالإمكانيات المتاحة و التي يرجع سببها إلى تدهور القطاع السياحي الوطني. ولهذا تحاول الجزائر جاهدة لتطوير هذا القطاع خاصة بعد تراجع المداخيل التي كانت تعتمد عليها الجزائر جراء تصديرها للمحروقات . فقد أعدت مخططا وطنيا لتهيئة الإقليم حتى آفاق 2030 "SDAT2030" .بإمكانه فتح الفضاء السياحي الجزائري على مصراعيه ودعمه القوي للاقتصاد الوطني.

4–واقع قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر: اكتسبت الجزائر من خلال موقعها الجغرافي مميزات جعلتها بلدا متميزا منتجا لمصادر الطاقة المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية التي تعد منجما للطاقة يتجاوز مليار ميقاواط ساعي في السنة. أما طاقة الريح فهي تعتبر مورد طاقوي يتغير من مكان لآخر، وتنقسم في الجزائر إلى منطقتين المنطقة الشمالية والجنوبية. حيث تتميز هذه المناطق بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4 م / ثا أي ما يعادل 14.4 كلم/سا وتتجاوز قيمة 6 م/ثا أي ما يعادل 21.6 كلم / سا في أدرار.

أما الطاقة الجوفية فيتواجد في الجزائر أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر، ولكن بالرغم من هذه الإمكانيات إلا أن استغلالها ضعيف. حيث تسعى الجزائر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة المتجددة وتصدير الفائض، مما سيوفر مناصب شغل للعديد من البطالين. فمن خلال البرنامج الوطني للطاقات المتجددة الذي تقوم به الجزائر لزيادة استثماراتها في هذا المجال وإنشاء محافظة طاقوية متجددة والتي تعمل بصفة شاملة ومتسقة بين مراكز البحث و رجال الصناعة للتحكم في التقنيات والتكنولوجيات الجديدة وتطويرها .[2]

لقد ارتفع حجم الاستثمارات في الجزائر في مجال الطاقات المتجددة من 54.1 مليار دولار سنة 2004 لتصل إلى 178.5 مليار دولار سنة 2009 ليتواصل الارتفاع إلى 270.2 مليار دولار سنة 2014 . وعليه فإن الجزائر قد حققت في مجال الاستثمارات الموجهة للطاقات المتجددة قفزة نوعية لتصبح بديلا استراتيجيا للمحروقات .[3]

[1] عبد الرحمان بن عبد القادر ، حساني بن عودة ، مكانة قطاع السياحة في الجزائر الواقع و المأمول مجلة الحقيقة ، المجلد 17، العدد 02 أدرار 2018 ، ص 57.

[2] عيساوي سهام، حوحو فطوم، خولة بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 355،356.

[3] عيساوي سهام، حوحو فطوم، خولة بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص ص 355،356.

ثانيا: دراسة واقع القطاع الخاص ومناخ الاستثمار في الجزائر:

1-واقع القطاع الخاص في الجزائر: يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل. إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، كما أن نمو القطاع الخاص في أي دولة دليل على مدى التنويع الاقتصادي فيها، وبذلك مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر للتنويع الاقتصادي.

إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى السداسي الأول من سنة 2016، حيث تم تسجيل ارتفاع قدره 72.71% بانتقال عددها الإجمالي من 586903 مؤسسة سنة 2009 إلى 1013637 مؤسسة سنة 2016 وذلك بزيادة قدرها 426734 مؤسسة حيث يرجع ذلك إلى التسهيلات والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة لهذا النوع من المؤسسات، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فقد عرفت خلال هذه الفترة تراجعا ملحوظا حيث كان عددها 591 مؤسسة سنة 2009 وانخفض عددها إلى 438 مؤسسة خلال السداسي الأول من سنة 2016 وذلك بانخفاض قدره 153 مؤسسة عمومية، أي بنسبة انخفاض قدرها 25.89% خلال 08 سنوات.

تعتبر مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور هذه المؤسسات في البلد وعن مدى تنوع الاقتصاد الوطني.

حيث نجد أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاع مستمرا خلال الفترة 2009-2014 من 4162.02 مليون دولار سنة 2009 إلى 7338.65 مليون دولار سنة 2014.كما شهد القطاع العام ارتفاعا خلال نفس السنة لكن بنسبة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاع الخاص حيث سجلت قيمة 816.8 مليون دولار سنة 2009 مقابل 1187.93 مليون دولار سنة 2014.

كما ارتفع عدد العمال في القطاع الخاص بصفة مستمرة خلال الفترة 2009-2014 حيث سجل ارتفاع من 1494949 عامل سنة 2009 إلى 2110665 عامل سنة 2014 وذلك بزيادة قدرها 41.19%، على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والتي انخفض فيها عدد العمال بنسبة 8.25% بين سنتي 2009-2014 [1]

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية مستدامة، شلف، الجزائر، 2018، ص 31، 32.

الجدول رقم 01 نسب مساهمة القطاع العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية

الفترات	2009-2004		2016-2010	
القطاعات	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الفلاحة	%0.40	%99.60	%0.74	%99.26
المحروقات	%92.37	%7.63	%90.61	%9.39
الصناعة خارج المحروقات	%57.33	%42.67	%50.99	%49.01
البناء والأشغال العمومية	%17.96	%82.04	%14.87	%85.13
النقل والاتصالات	%22.73	%77.27	%17.25	%82.75
التجارة والخدمات	%7.41	%92.59	%8.16	%91.84
المجموع	%54.91	%45.09	%42.63	%57.37

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية 2017.

من خلال الجدول نلاحظ أنه هناك تقارب بين نسبة مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث مثلت مساهمة القطاع العام بـ 48.29% خلال فترة الدراسة أما القطاع الخاص فمثلت بـ 51.71%، كما نلاحظ تفوق القطاع الخاص على القطاع العام بعد سنة 2009، وهذا لا يعود إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص وانما يعود إلى انخفاض إنتاج قطاع المحروقات (قطاع عام بنسبة تفوق 95%)، هذا التحليل يوحي لنا بعدم وجود تنويع اقتصادي وذلك لتفوق القطاع العام على القطاع الخاص و بالتالي فرغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات ورغم الدعم المقدم لتنمية القطاع الخاص بكل أنواعه لا يزال القطاع العام هو المهيمن في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وهذا ما يؤكده الجدول من خلال أخذ النسب كمتوسط للفترتين 2010-2016 و 2004-2009.

من خلال تحليل الجدول نجد أن القطاع الخاص يستحوذ على خمسة قطاعات والمتمثلة في الفلاحة التجارة الخدمات البناء والأشغال العمومية النقل والاتصالات أما القطاع العام فيستحوذ على قطاع المحروقات، والأشغال العمومية البترولية، والصناعة خارج المحروقات. إن عدم دخول القطاع الخاص في الصناعة يعود إلى ضعف الإمكانيات لدى هذا الأخير رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال. كما أنه رغم أن القطاع الخاص يستحوذ على معظم القطاعات إلا أن حصته من الإنتاج لا تزال ضعيفة وذلك لأن معظم الإنتاج المحلي الإجمالي ناتج عن قطاع المحروقات.

2-دراسة واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص من خلال توفير مناخ أعمال مناسب لقيام قطاع خاص متين قادر على المنافسة وجلب استثمارات أجنبية مباشرة.

2-1 القطاع الخاص : إن تشجيع الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص أعطى له حيوية يمكن ملاحظتها من خلال مساهمته في القطاعات الاقتصادية ، إذ قدرت نسبة مساهمته خلال الفترة (2012-2000) في القطاعات التالية :الفلاحة التجارة،الأشغال العمومية،النقل والاتصالات ب 99.28%، 93.73% 88.83% 85.7 %77.85% على التوالي. وهذا يدل على أن القطاع الخاص يستحوذ على قطاعات خارج قطاع المحروقات ويساهم في تنميتها، وهذا ما يدل على توجه الحكومة لتنمية القطاع الخاص بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية. [1]

2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد شهدت فترة التسعينات غياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي حيث يرجع ذلك للوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر. فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجة المخاطرة. أما الفترة ما بعد سنة 2001 والتي تميزت بارتفاع ملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجمه الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001 أي بنسبة 2.17% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان لا يتجاوز 0.51% سنة 2000، وهي النسبة التي توافق إصدار الأمر رقم 01/03 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر بـ 1065 مليون دولار، والذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية. وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار الشركة إسبات الهندية. كما ارتفع إلى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية. وهكذا فإن تدفقات الاستثمار للسنوات الأخيرة جاءت معظمها من قطاع الاتصالات.[2]

أما الفترة من 2008 إلى غاية 2011 فقد لوحظ ارتفاع محسوس في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت التدفقات أكبر نسبة خلال هذه الفترة في سنة 2009 بنسبة 2% من الناتجالمحلي الإجمالي.

لقد أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD سنة 2012 تقرير عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك دول المغرب العربي فقد ذكر بأنه في نهاية النصف الأول من عام 2011 أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قد سجل أكثر من 4.35 مليار

[1] عيساوي حوحو فطوم، مرجع سبق ذكره ، ص 352.

[2] المرجع نفسه، ص 352.

أورو. مما يؤكد جاذبية السوق الجزائرية لتدفق الاستثمارات الدولية. فلا يزال التصنيع في التكنولوجيا الحيوية ومواد البناء والإسكان ومختلف الصناعات القطاعات التي تجذب معظم الاستثمار الأجنبي المباشر. [1]

–القاعدة 51/49: تأسست القاعدة 49/51 بموجب قانون المالية لسنة 2009 التي تنص على ضرورة إمتلاك الشريك الجزائري عموميا كان أو خاصا نسبة 51% من أصول الاستثمار المراد إقامته في الجزائر من طرف الأجانب حيث فرضت هذه القاعدة للحفاظ على الاقتصاد الوطني و لكنها رفضت من طرف الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية لقد اعتبرت هذه القاعدة أهم معوق لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر و بهدف تشجيع الاستثمار في القطاعات الحقيقية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر قررت الحكومة الجزائرية إلغاء القاعدة الاستثمارية 49/51،و ذلك بموجب قانون المالية لسنة 2020. و كما جاء في بيان لرئاسة الجمهورية أنه بهدف تحسين مناخ الأعمال و جاذبية الاقتصاد الوطني "سيتم رفع القيود المنصوص عليها في إطار قاعدة 49/51 % المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و الخاصة بالقطاعات غير الاستخراجية". و من القطاعات الاستراتيجية غير المعنية بالتغيير قطاع المحروقات و ينص القانون عن إعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري خلال مرحلة إنجاز الاستثمار وإعفاء لمدة 03 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاطات المهنية، و تخفيض بـ 50% على الإتاوات السنوية التي تحددها مصالح أملاك الدولة خلال مرحلة الإستغلال.

أما في مناطق الجنوب يتم الحصول على العقار بالدينار الرمزي لمدة 15 سنة وتخفيض 50% من الإتاوة بعد هذه المدة. [2]

ثالثا: واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

لقد عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها لم تتعدى 4% حسب إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية خلال الفترة (2000-2009) أما خلال الفترة (2012-2015) فقد انخفضت هذه النسبة إلى 2.9% وذلك بسبب تراجع صادرات بعض المؤسسات الجزائرية المصدرة عن التصدير، والظروف التي مرت بها الجزائر خلال الآونة الأخيرة بعد تراجع أسعار النفط وما صاحبها من تأثيرات على كافة القطاعات، وبالتالي نجد أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضعيفة بالرغم من الإستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة من أجل النهوض بصادرات خارج قطاع المحروقات. [3]

– التنوع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات: يدل التنوع السلعي للصادرات خارج المحروقات على وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، حيث نجد تركيبة السلع للصادرات الجزائرية في مقدمتها المحروقات بنسبة 95% وباقي السلع الأخرى تحتل نسبة 5% فقط، نجد في مقدمتها السلع النصف مصنعة بنسبة 3.73% ثم تليها الفلاحة بنسبة 0.55% وبعدها المواد الخام بـ

[1] عيساوي حوحو فطوم، مرجع سبق ذكره، ص 353.

[2] الجريدة الرسمية رقم 81، قانون المالية لسنة 2020 المؤرخة في 30 ديسمبر 2019.

[3] عيساوي حوحو فطوم، مرجع سبق ذكره، ص 353.

0.18% ، وتكون شبه منعدمة في معدات التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية حيث تقدر هذه النسبة بـ 0.02% لتنعدم في التجهيزات الفلاحية. ومن هنا يمكن القول أن التركيبة السلعية للصادرات تسيطر عليها المحروقات على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الترقية القطاعات الأخرى.

الجدول رقم 2 مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الداخلي الخام.

السنوات	الفلاحة	المحروقات	صناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات	السياحة
2005	9.04	53.01	6.50	7.85	10.02	13.58	1.7
2006	8.73	53.73	6.12	8.31	10.12	13.00	1.02
2007	8.81	52.04	5.97	9.12	10.23	13.73	1.7
2008	7.78	54.39	5.56	9.31	9.24	18.16	2.05
2009	11.51	39.58	7.13	12.36	11.26	16.89	2.3
2010	10.47	43.75	6.36	12.31	10.22	16.43	2.3
2011	10.49	47.11	5.89	11.19	9.8	16.43	2.4
2012	11.82	43.87	6.06	11.73	9.11	17.42	3.3
2013	10.75	42.87	5.15	11.68	8.27	16.20	3.6
2014	10.3	27.0	4.9	10.4	7.20	15.76	3.4
2015	11.6	18.8	5.5	11.5	7.37	16.71	3.5
2016	12.2	17.3	5.6	11.8			2.5
2017	12.3	19.7	5.7	11.8			2.8
2018	12.3	21.5	5.6	12			4.3
2019	12.2	19.4	5.8	11.8			

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات + بنك الجزائر مارس 2019

إن الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات يعتمد على أربعة قطاعات أساسية مرتبة حسب نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 3 : القطاعات الأساسية في الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2017.

القطاعات الرئيسية	النسبة من إجمالي الناتج المحلي	عدد الموظفين (بالمليون)
1- قطاع البناء و الأشغال العمومية	%24.4	1.847

2- قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة	%16.8	6.4
3- القطاع الفلاحي	%12.3	1.108
4- القطاع الصناعي	%5.6	

المصدر: من إعداد الطلبة، بناءا على تقرير البنك الجزائري لسنة 2018

نلاحظ في الجدول أعلاه أن القطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية قطاع الخدمات المسوقة و غير المسوقة، و في المرتبة الثالثة القطاع الفلاحي بنسبة 12.3% وفي الأخير يأتي القطاع الصناعي و الذي لا يمثل سوى 5.6%، مما يؤكد ضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

كما أن صادرات الجزائر ترتكز على ثلاث فئات من المنتجات و التي تمثل 71% من المجموع خلال سنة 2017 و تتمثل في الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية و الأمونياك اللامائي و السكر. مما يؤكد ضعف مساهمة تنوع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني. كما يتميز الاقتصاد الجزائري بمساهمة الإيرادات الضريبية في إيرادات الميزانية الكلية و التي تقدر بـ 37.5% في سنة 2017. حيث أن الإرتفاع في الضريبة المباشرة على المداخيل و الأرباح المقدرة بـ (126.97 مليار دينار في 2017) خصوصا على الأجور التي تقتطع من المصدر يفوق الارتفاع في الضريبة غير المباشرة على السلع والخدمات و المقدرة بـ 88.27 مليار دينار خلال سنة 2017. مما يؤكد ضعف القطاع الانتاجي وبالتالي تركز العمالة في القطاع العام غير الإنتاجي، وأن الاقتصاد الوطني يعتمد على الريع النفطي. مما يستدعي إلى ضرورة إعادة النظر في تركيبة الاقتصاد الوطني من خلال رسم استراتيجية وطنية واضحة المعالم ترتكز على تطوير اقتصاد منتج و متنوع يعتمد على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات. يوضح الجدول التالي حالة الميزان التجاري للفترة 2015-2019، والذي يظهر سالبا خلال كل هذه الفترة، بسبب استمرار ضعف الإيرادات النفطية.

الجدول رقم 4 : حالة الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2019) بالمليار دينار

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	3393.5	3199.8	3832.8	4812.5	4203.4
الواردات	5193.5	5154.8	5111.3	5403.2	5005.3
الميزان التجاري	-1800	-1955	-1278.5	-590.7	-801.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2019

الشكل رقم 1 : حالة الميزان التجاري خلال الفترة (2015-2019) بالمليار دينار

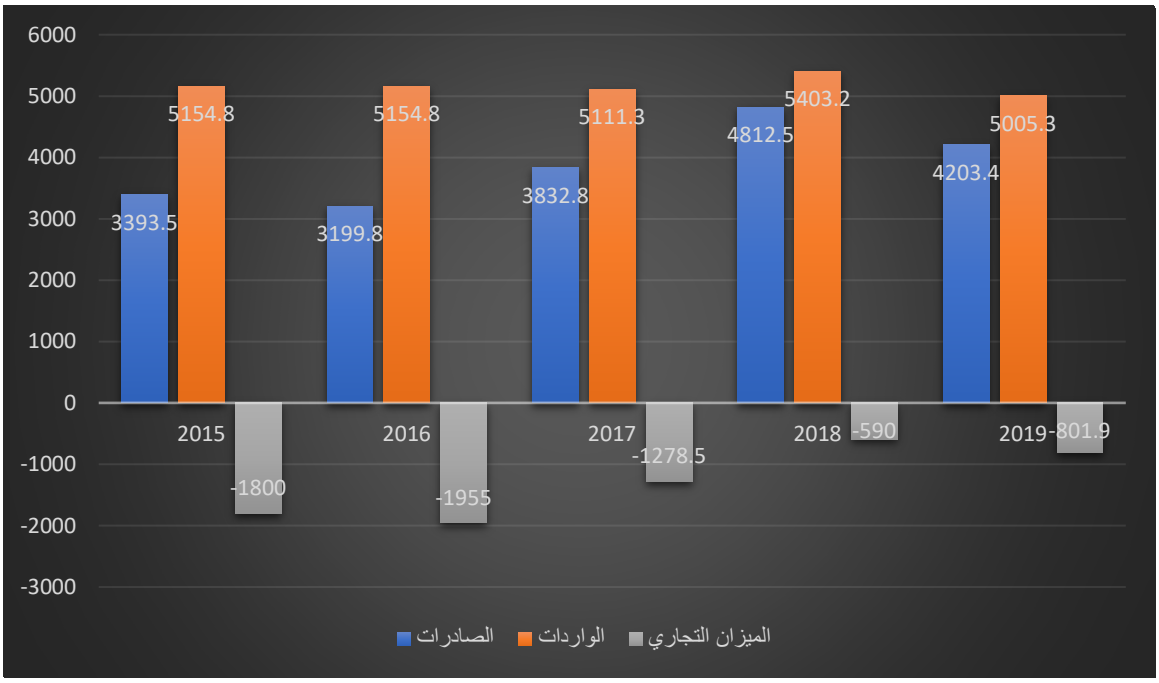

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2019.

المطلب الثالث: تقييم تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر

بعد الأزمة الكبيرة التي أصابت الاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد عملت الجزائر على بناء اقتصاد متنوع وتنافسي، وذلك من خلال اعتماد برامج الإنعاش الاقتصادي بعد سنة 2000 ، وبعد أزمة سنة 2014 تبنت إستراتيجية التنويع الاقتصادي الموجه نحو التصدير، من خلال رؤية مستقبلية تمتد حتى سنة 2030. حيث سنقوم من خلال هذا المطلب بتقييم هذه التجارب كما يلي:

أولا: تقييم تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر

لقد أثبتت أزمة 1986 حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني كونه اقتصاد أحادي التصدير يعتمد على تصدير المحروقات، حيث أصبحت ولأول مرة معدلات النمو تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في النمو الاقتصادي. و بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مست مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية بعد تخليها عن الصناعات الإستراتيجية التي تأسست في السبعينات بسبب الاختلال المالي الذي أصابها بعد أزمة 1986 والمديونية الكبيرة التي دمرت الاقتصاد.

فمع بداية فترة الإصلاحات بدأ معدل النمو الاقتصادي يشهد تحسنا مقبولا بـ 0.9% في 1993 إلى 4.6% في 1999. ثم دخلت الجزائر فيما بعد مرحلة ما بعد الإصلاحات تميزت ببرامج الإنعاش الاقتصادي و التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة. تميزت بتنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى .

لقد عرف معدل النمو الاقتصادي تذبذبا كبيرا خلال فترة (2000-2014) حيث ارتفع النمو من 2.2% سنة 2000 إلى 7.2 سنة 2003 ثم انخفض إلى 1.7% سنة 2006 ثم ارتفع إلى 3.7% سنة 2014، وذلك لارتباطه الكبير بأسعار النفط. كما تبين الإحصائيات تزايد نسبة إسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 27.4% عام 1999 إلى 30% سنة 2013 ثم انخفضت إلى 27.1 سنة 2014 بسبب تراجع أسعار النفط في المقابل إسهام كل القطاعات الإنتاجية الأخرى بدرجات متفاوتة حيث انخفض إسهام القطاع الفلاحي من 11.1% سنة 1999 إلى 10.6% سنة 2014، وانخفض إسهام القطاع الصناعي من 8.6% سنة 1999 إلى 5% سنة 2014، وانخفض إسهام قطاع الأشغال العمومية من 12.7% سنة 1999 إلى 10.8% سنة 2014[1]. و هذا يعني أن الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا عرفت القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات تراجعا ملحوظاً.

ورغم الاستثمارات الضخمة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أن نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا فعندما كانت نسبة الصادرات خارج المحروقات تمثل 2.7% من إجمالي الصادرات سنة 2000 أصبحت تمثل 4.5% سنة 2012[2]. كما ارتفع مؤشر التركيز من 0.52 سنة 1997 إلى 0.94 سنة 2013 و هو ما يدل على زيادة قوة تركز الصادرات و ضعف تنويعها.[3]

و بعد أزمة انهيار أسعار النفط في المنتصف الثاني من سنة 2014، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار إلى 30 دولار حيث تضرر الاقتصاد الوطني بشكل كبير، وذلك لكون القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل فهو يسيطر على 95% من إجمالي الإيرادات الحكومية، مما دفع إلى ضرورة التوجه نحو التنويع الاقتصادي من خلال تبني نموذج اقتصادي جديد يسعى إلى تحقيق تغير جذري لهيكل الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي الموجه للتصدير لتحقيق التنمية المستدامة. حيث يهدف النموذج الجديد إلى تحسين النمو ليبلغ 6.5 ما بين 2020-2030 و تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 5.3% سنة 2016 ما بين 2020-2030. كما يهدف إلى التحول الطاقوي، ومساهمة الصادرات

[1] بنك الجزائر ، تقييم اقتصادي و مالي للجزائر خلال (2004-2006-2009-2010-2014)

[2] بنك الجزائر النشرة الإحصائية من سنة 2000-2015.

[3] بنك الجزائر النشرة الإحصائية من سنة 2000-2015.

خارج المحروقات (فلاحة ، صناعة ، خدمات وعلى رأسها السياحة) في التصدير وتسعى لتحقيق خفض محسوس لعجز الميزانية خلال الفترة 2016-2019 و تطوير موارد الميزانية لتغطية نفقات التسيير.

من أجل معرفة تطورات الاقتصاد الوطني بعد التوجه الجديد نحو تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، حيث نجد أن الصادرات خارج المحروقات بقيت ضعيفة هيكليا (1.37) مليار دولار في 2017 مقابل 1.39 مليار دولار في 2016 مما يعكس ضعف تنويع الاقتصاد الوطني، وبسبب تحسن إيرادات المحروقات التي بلغت 33.2 مليار دولار في سنة 2017 مقابل 22.9 مليار دولار في سنة 2016. فأدى ذلك إلى تقليص عجز الميزان التجاري من 20.1 مليار دولار في 2016 إلى 14.4 مليار دولار في سنة 2017 مما قلص في ميزان المدفوعات و شهد النشاط الاقتصادي خلال سنة 2017 تباطؤ واضح بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات. كما بقي النمو خارج قطاع المحروقات مستقرا نسبيا عند وتيرة قدرها 2.2% مثل وتيرة 2016 ، و ارتفع نمو الكتلة النقدية بـ 8.4 سنة 2018 مقابل 0.1% و 0.8% في السنتين السابقتين، وتراجع المتوسط السنوي للتضخم إلى 5.6% في 2018 بعدما كان 6.4% في 2016 ، على عكس سنة 2017 أين ارتفع التضخم[1].

بلغ نمو الناتج الوطني الإجمالي خلال السبعة أشهر من 2019 ، 7.3% مقابل 1.3% في 2018 و 3.7% في سنة 2016، و بلغ معدل البطالة 11.7% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 مقابل 11.1% في سنة 2017 و قدرت قيمة العجز في الميزان التجاري 2740 مليار دينار مقابل التسعة أشهر الأولى من 2019 2620 مليار دينار في حين أن ميزانية الحكومة بلغت 5.2 % من الناتج الوطني الإجمالي في بداية 2019 ، مقابل 6.4- % في 2017 و 15 بالمئة في 2016.[2]

يبرر استمرار الضغوطات على توازنات الميزانية التي بقي العجز فيها في مستويات مرتفعة و استمرار الضغوطات على التوازنات الخارجية بسبب تواصل ضعف مستويات أسعار البترول على الرغم من تحسنها النسبي ، حيث انتقل متوسط سعر البرميل من 45 دولار في 2016 إلى 54 دولار في 2017، ويرجع تباطؤ النمو الاقتصادي خلال سنة 2018 بسبب تراجع معتبر للنمو في قطاع المحروقات .[3]

الجدول رقم 5 : قيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة 2010-2018 (بالمليار دولار)

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري

[1] تقرير بنك الجزائر، سبتمبر 2018.

[2] AR.Trading ecomomics .com/algeria/indicateurs12/2019.

[3] تقرير بنك الجزائر، ديسمبر 2018.

2005	1.099	43.937	45.036	20.048	24.989
2006	1.158	53.456	54.614	21.456	33.157
2007	1.332	58.831	60.163	27.631	32.532
2008	1.937	77.361	79.298	39.631	39.819
2009	1.066	44.128	45.194	39.294	5.900
2010	1.526	55.527	57.053	40.473	16.580
2011	2.062	71.427	73.053	47.247	26.242
2012	2.062	69.804	71.866	50.376	21.490
2013	2.165	63.752	65.917	54.852	11.065
2014	2.582	60.304	62.886	58.580	4.306
2015	2.063	35.724	37.787	51.501	- 13.714
2016	1.780	28.246	30.026	47.089	- 17.063
2017	1.930	33.261	35.191	46.059	- 10.868
2018	2.830	38.338	41.168	46.197	- 5.029

المصدر : المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك.

الشكل رقم 2: تطور مركبات الصادرات الوطنية

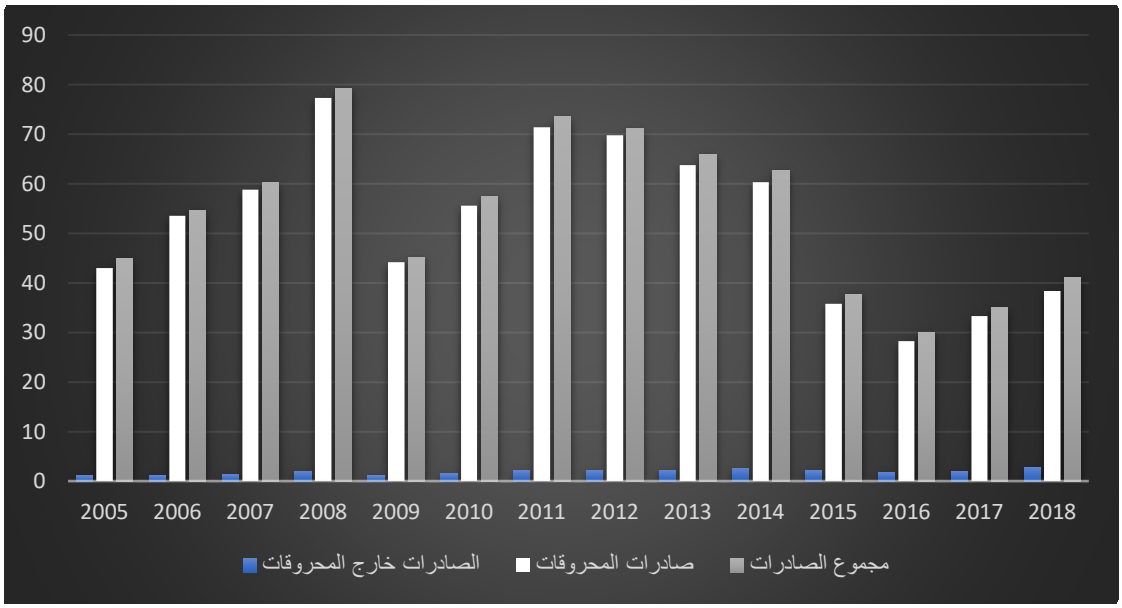

المصدر : من إعداد الطلبة إستنادا على معطيات المركز الوطني لمعلومة إحصائيات الجمارك.

يظهر الجدول و الشكل أعلاه أن الصادرات الوطنية متركزة أساسا على صادرات المحروقات خلال هذه المرحلة وأن الصادرات خارج المحروقات مازالت ضعيفة جدا رغم التوجه الجديد للاقتصاد الوطني نحو إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات . و أن الميزان التجاري كان سالبا خلال سنة 2015 ،2016 ،2017 2018، حيث بدأ يتحسن منذ سنة 2017 مع بداية تحسن أسعار المحروقات.

أما فيما يخص تمويل الاستثمار رغم الارتفاع القوي في حصة القروض المتوسطة و الطويلة الأجل ضمن إجمالي القروض التي انتقلت من 57 سنة 2009 إلى 75% في 2018 فيرجع أساسا إلى ارتفاع القروض طويلة الأجل الموجهة لتمويل الاستثمار في قطاعات الطاقة والماء. حيث كانت معدلات النمو السنوية للقروض 8.7% في 2016 ، 13.2% في 2017 ، و 13.8% في 2018 و هو لا يشمل جميع قطاعات الاقتصاد[1].

ثانيا: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

تعتبر الجزائر من أكثر الدول تضررا جراء انخفاض أسعار النفط بداية من النصف الثاني من سنة 2014 حيث وصل سعر البرميل إلى 30 دولار بعد أن بلغ 110 دولار قبل الأزمة. ويرجع هذا إلى كون القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل حيث يسيطر على 95% من إجمالي الإيرادات الحكومية، مما دفع إلى ضرورة عمل مراجعة تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي في الجزائر، والتي يتم قياسها من خلال نسبة مساهمة القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر مؤشرا على مدى التغير الهيكلي لاقتصادات الدول أو من خلال توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية. لقياس أو تقييم التنويع الاقتصادي في الجزائر سنعتمد على عدة مؤشرات هي: [2]

1-توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية: يتم تقييم وقياس التنويع الاقتصادي من خلال تحليل ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية أو عبر نطاق محدود منها ويحدد هذا التقييم نسبة التركيز وحاصل التنويع حيث كلما انخفضت نسبة التركيز كلما ارتفع حاصل التنويع وبالتالي ارتفع التنوع الاقتصادي للدول.

2-توزيع العمالة حسب القطاعات: فتوزيع العمالة بصفة عامة يعكس ويشكل توزيع الناتج المحلي الإجمالي في جميع القطاعات، ففي الجزائر لا تتوزع العمالة بالتساوي مقارنة مع مجموع الدول السبع الصناعية الكبرى والاقتصادات التحويلية التي تتصف بالتوزيع المتوازن للعمالة عبر مجموعة متنوعة من القطاعات المنتجة أو المربحة. بينما يساهم قطاع التجارة والخدمات الإدارية بمتوسط 20% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر. حيث أنه يوفر فرص العمل بنسبة تبلغ 58% من إجمالي اليد العاملة. مما يجعل غالبية القوى

[1] تقرير بنك الجزائر 19، أفريل 2019

[2] دنيا خنشول ، التنويع الاقتصادي في الجزائر، الواقع و إمكانية التحقيق ، مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد07، العدد 01 ، جوان 2020، ص208

العاملة محصورة في القطاعات غير الإنتاجية كما أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي لم تتجاوز 15% كحد أقصى. مما يدل على ضعف التنويع الاقتصادي المقاس بتوزيع العمالة في الجزائر.

3-بنية الناتج الداخلي الخام بين الناتج النفطي وغير النفطي: وهو يعبر عن تنويع مصادر الدخل الداخلية والخارجية، حيث نجد أن الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة خلال عام 2014 نحو 42.49 مليار دولار وتعادل 57% من إجمالي إيرادات الدولة البالغة 73.33 مليار دولار كما أن نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات في 2014 هي الأعلى في تاريخ الإيرادات غير النفطية من إجمالي إيرادات الدولة. مما يدل على تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد كلية على النفط.

ثالثا: مؤشر التركز السلعي للصادرات الجزائرية: وهو يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية. وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين 0 و 1 ، ويرمز 1 إلى تركز تام للصادرات الوطنية، ويحسب بالطريقة التالية:

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{j=1}^{n} \left(\frac{x_{ij}}{x_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث أن: H_i قيمة مؤشر التركز السلعي للمنتج أ.

x_y قيمة الصادرات للمنتج i للبلد j.

n العدد الأقصى للاقتصادات الفردية في الفترة 2009-2014

الجدول رقم 6: مؤشر التركز السلعي في الجزائر.

السنوات	2009	2011	2012	2013	2014
عدد المنتجات	106	98	98	95	99
مؤشر التركز السلعي	0.558	0.724	0.724	0.733	0.743

Source :UNCTAD ,Handbook of statistics , 2006,2008,2009,2014

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر التركز للصادرات الوطنية لم يتجاوز الواحد في كل السنوات، وأحسن قيمة مسجلة سنة 2014 بلغت 0.743 مقابل 0.733 في سنة 2013، في حين أنه في سنة 2018 بلغت نسبة الصادرات من الطاقة إلى إجمالي الصادرات الجزائرية 93.23% و هذا يبين عدم تنوع الصادرات الجزائرية وتركزها في قطاع المحروقات[1]. وعليه يمكن القول أن درجة

[1] دنيا خنشول ، مرجع سبق ذكره، ص208

تنوع الصادرات الجزائرية لا تزال تعتبر منخفضة نسبيا، وعليه فإن الصادرات الجزائرية تتسم بمحدودية أسواقها وتوجهها الجغرافي. كما أن نموها لا يتماشى مع التجارة الدولية، وتصدر الجزائر إلى الدول الصناعية أكثر مما تصدره إلى الدول النامية.

ولا شك أن ظاهرة التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الأولية في الصادرات الجزائرية يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية ومحدودية قدرة البلد عن استغلال مواردها وثروتها المتاحة، في الوقت الذي تشير فيه تلك الظاهرة إلى تفاقم تلك التبعية في الاقتصاد الجزائري واستمرارها لصالح الاقتصادات المتقدمة، الوضع الذي يحتم على البلاد ضرورة تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على سلعة أولية واحدة[1].

رابعا: تقييم نتائج تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

من خلال المؤشرات السابقة يتضح لنا عدم توجه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة مما يدل على استمرار مواطن الضعف والهشاشة للاقتصاد الوطني، بسبب تبعيته القوية لقطاع المحروقات والإنفاق العمومي، وضعف التنويع، والاستمرار في تأجيل التحول الهيكلي. رغم الجهود المبذولة في ذلك ومع استمرار تدهور أسعار النفط بالإضافة إلى ظهور مرض كوفيد 19 الذي أدي إلى توقيف معظم القطاعات الاقتصادية والأنشطة ومختلف الخدمات، لم تستطع الجزائر الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة. حيث مازال الاقتصاد الوطني يعتمد على النفط كمورد رئيسي للدخل الوطني . مما يحتم ضرورة توجيه التمويل مستقبلا بصفة أكبر نحو المشاريع الإنتاجية. وضرورة إتباع سياسات اقتصادية ووضع إصلاحات هيكلية تسمح باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المشاريع الإنتاجية والخدمات المنتجة، و بتنويع الاقتصاد الوطني لتحقيق نمو اقتصادي قوي، مستدام وشامل[2].

المبحث الثاني: القطاع الطاقوي في الجزائر

تتمتع الجزائر بمخزون كبير من الطاقة بمختلف أنواعها، وما يدره هذا القطاع جدير بالاهتمام، خاصة في ظل الوضع الراهن، والاختلالات الهيكلية للاقتصاد جاء اختيارنا لهذا القطاع لما له من كفاءة ليكون رافد من روافد النمو، وإعادة هيكلة القطاع في إطار التنويع العمودي به، في إطار ذلك سوف نتطرق للطاقة التقليدية والتي اختصرناها في (النفط والغاز من جهة، والطاقات المتجددة من جهة أخرى).

[1] عيساوي ، حوحو فطوم خولة بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص 361.

[2] عيساوي ، حوحو فطوم خولة بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص 361.

المطلب الأول: النفط والغاز في الجزائر

بعد اكتشاف النفط والغاز في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر عملت الشركات الفرنسية على نحب واستغلال الثروات الجزائرية، ومنذ ذلك الحين وإنتاج النفط في ارتفاع مستمر، إلى غاية انضمام الجزائر المنظمة الأوبك وتأميم المحروقات بتاريخ 24/02/1974، وتزداد بذلك حصة مساهمة شركة سوناطراك في الإنتاج إلى أكثر من النصف، ما ساهم في زيادة إنتاج النفط خلال السنوات السابقة، إلا أنها عرفت تقلبات في الأسعار ما جعل الإنتاج يظل متذبذبا.

الجدول رقم 07 إنتاج واستهلاك النفط والغاز في الجزائر للفترة (2000-2018)

السنوات	النفط (ألف برميل نفط يوميا)		الغاز الطبيعي (مليار م^3 في اليوم)	
	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك
2000	1578	191	84.4	19,8
2001	1562	198	78,2	20,5
2002	1680	221	80,4	20.2
2003	1852	230	82,8	21,4
2004	1946	239	82	22
2005	1990	250	88.2	23.2
2006	1979	258	84,5	23.7
2007	1992	286	84.8	24.3
2008	1969	309	85.8	25,4
2009	1775	327	76,6	27,2
2010	1689	327	77,4	25.4
2011	1642	349	79,6	27.2
2012	1537	370	78.4	29.9
2013	1485	387	79.3	32,1
2014	1589	401	80,2	36,1
2015	1558	425	81,4	37,9
2016	1577	412	91,4	38.6

2017	1540	408	93,0	38,9
2018	1510	414	92,3	42.7

Source: BP Statistical Review Of World Energy June 2002,2011,2016, 2019

الشكل رقم 03 إنتاج واستهلاك النفط للجزائر للفترة (2000-2018)

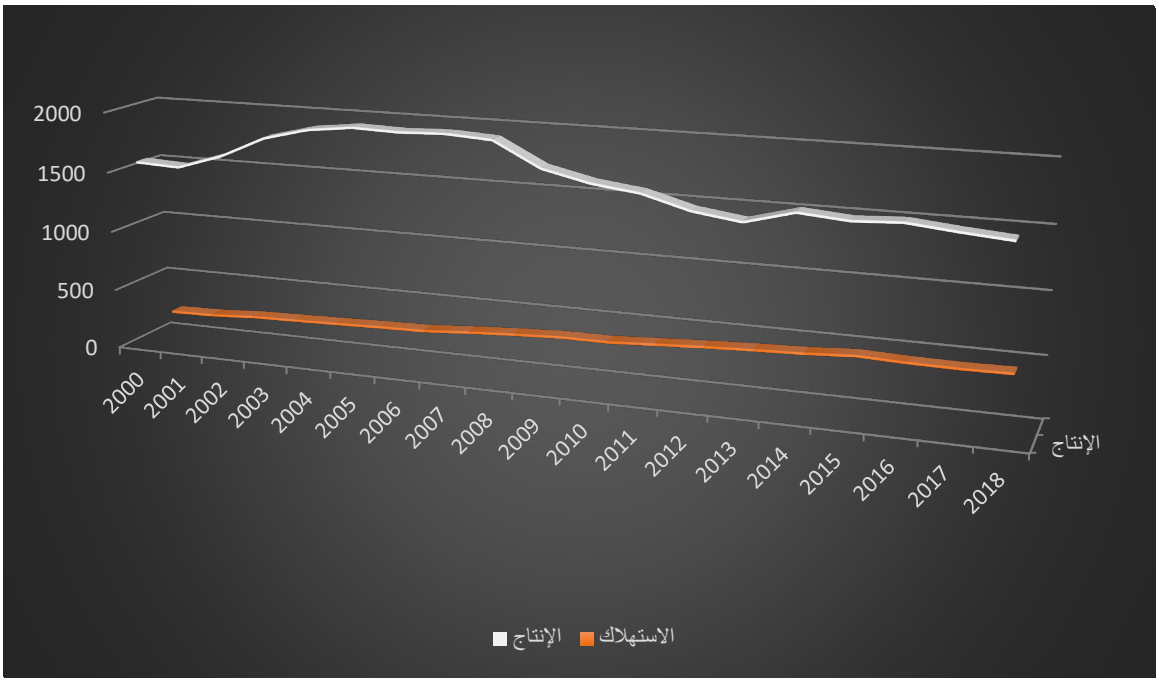

اعتمادا على معطيات الجدول رقم 4.

حسب التقرير السنوي للأوبك لسنة 2019 فقد تصدرت الجزائر المرتبة السادسة عربيا من حيث احتياطي النفط، ولتبلغ بذلك ما نسبته 0.98% من إجمالي الاحتياطي العالمي والثالثة عربيا من حيث الغاز الطبيعي، و ما نسبته 2,23% من إجمالي احتياطي العالم من الغاز الطبيعي.

في حين كان إنتاج النفط سنة 2000 قد بلغ ما قيمته 1578 ألف برميل نفط يوميا، كما عرفت الألفية الجديدة عدة ارتفاعات في إنتاج النفط خاصة بعد سنتي 2003-2004 نتيجة زيادة معدل الطلب على النفط نتيجة الاحتلال الأمريكي للعراق وتعويض حصة العراق، إضافة إلى ارتفاع معدلات النمو العالمي خلال هذه الفترة، وبلغ الإنتاج ذروته سنة 2007 إلى 1992 ألف / ب يوميا، ليعاود الانخفاض تدريجيا سنة 2013 إلى 1485 ألف / ب يوميا، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2018 بما قدره 1510 ألف / ب يوميا، ويأتي هذا الانخفاض والارتفاع ضمن سياسات الأوبك فيما يظل استهلاك النفط في ارتفاع محتشم وبنسب متقاربة.

الشكل رقم 04 إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي للجزائر للفترة (2000-2018)

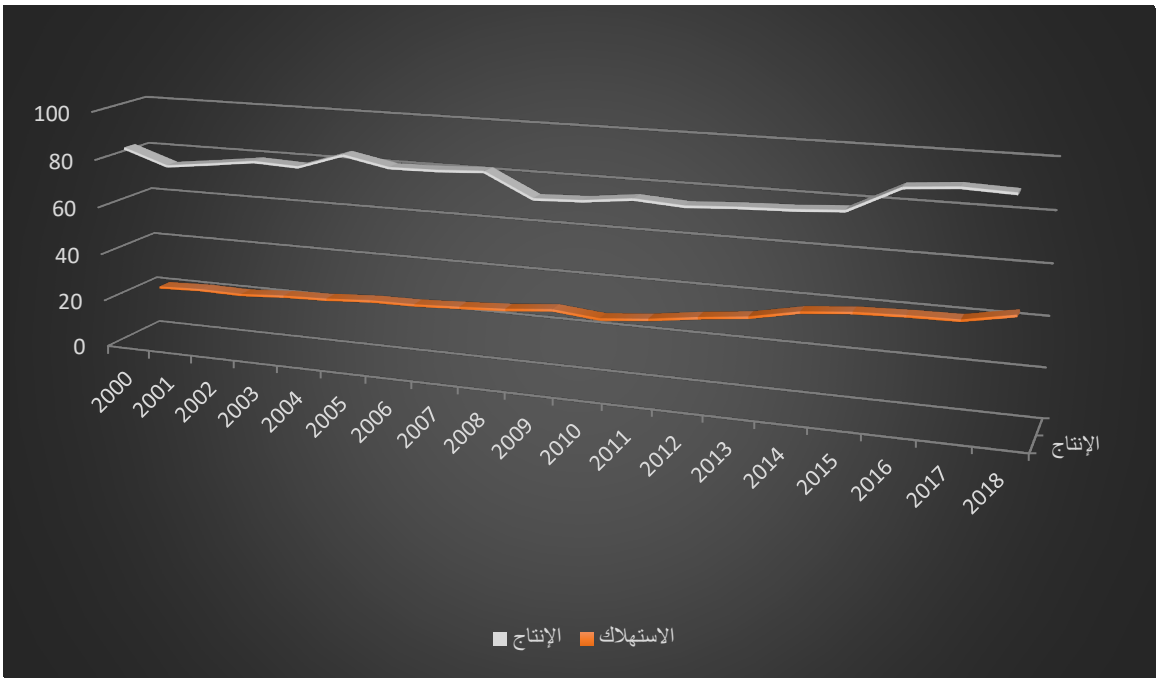

اعتمادا على معطيات الجدول رقم 4.

بالنسبة للغاز الطبيعي نلاحظ أن إنتاجه يأخذ منحى متصاعد وذلك بداية من سنة 2014 ، على عكس إنتاج النفط وذلك مرده لانخفاض أسعار النفط، ليعوض إنتاج الغاز الطبيعي، إضافة إلى أن هذا الأخير أصبح في العقدين الماضيين أحد مصادر الطاقة الرئيسية في الجزائر، لاستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه، وصناعات الحديد والصلب والألمنيوم، وكمدخل للصناعات البتروكيماوية الاستعمالات المنزلية.... الخ. أما بالنسبة للاستهلاك فهو في ارتفاع مستمر فمثلا سنة 2000 بلغ 19.8 مليار $م^3$ ليرتفع إلى 36,1 مليار $م^3$ سنة 2014. لتستقر نسبيا في سنوات 2017، 2016، 2015 لتعاود الارتفاع سنة 2018 إلى 42,7 مليار $م^3$، وهذا الارتفاع في الاستهلاك المحلي من شأنه أن يهدد الصادرات.

انطلاقا من كون النفط والغاز موردين مهمنين تزخر بهما الجزائر، وباعتبارهما مادتين تتسمان بسمات استثنائية، كونهما مدخلات في شتى الصناعات الأخرى، أصبح من الضروري إنتاجهما في شكلها المصنع لا الخام والاستفادة منهما محليا، وتصديرهما في شكلهما المصنع كذلك، وذلك قصد التنويع العمودي في القطاع من جهة، وتنويع هيكل الصادرات من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا شديدا على قطاع المحروقات، حيث تمثل القيمة المضافة له من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40%، كما تمثل صادرات القطاع حوالي 98% ، و لا يعد قطاعا كفوا مقارنة بالقطاعات الأخرى، إلا أنه وجب الاهتمام به

في إطار التنويع العمودي للقطاع، من ناحية تنويع منتجاته، إضافة إلى إعادة تأهيل قطاع الطاقات المتجددة الذي يعد فرعا أساسيا ومهما له.

الجدول رقم 08 القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وصادرات قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2000-2018)

السنوات	القيمة المضافة لقطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي %	صادرات قطاع المحروقات%
2000	39,20	97.22
2001	34,16	96,61
2002	32,66	96,10
2003	35,58	97.26
2004	37,72	97,56
2005	44,33	98.02
2006	45,66	97,83
2007	43,72	97,78
2008	45,25	97,55
2009	31,19	97.64
2010	34,86	97,32
2011	35,93	97,19
2012	34,15	97.13
2013	29,84	96,90
2014	27,03	95.89
2015	18,75	94,32
2016	17,27	93,99
2017	19,92	94,51
2018	22,44	93,12

Source: World Bank, on line :https://data.albankaldawli.org/country/algeria, Observed on 11/04/2024

الشكل رقم 05 القيمة المضافة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وصادرات قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2000-2018)

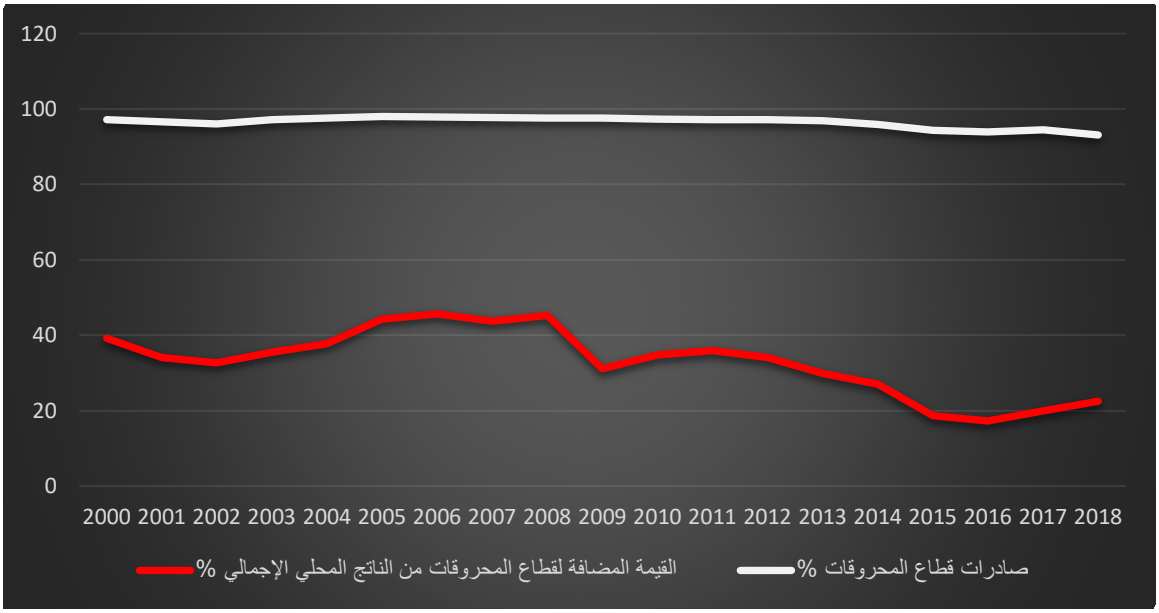

اعتمادا على معطيات الجدول رقم 9.

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن القيمة المضافة قطاع المحروقات تكاد تأخذ منحنا مستقيما، وذلك خلال الفترة (2000-2014)، إلا أنه منذ سنة 2015 كان هناك انخفاض طفيف في القيمة المضافة للقطاع، حيث بلغ الانخفاض ما بين سنة 2014 وسنة 2018 حوالي 5%، في حين كانت صادرات قطاع المحروقات بين الارتفاع والانخفاض، حيث كانت فترة (2004-2008)، أكثر فترة ارتفاع لها، وبعد ذلك شهدت سنة 2009 انخفاض في قيمة الصادرات لتعاود الارتفاع مجددا حتى سنة 2014 وتنخفض بعد ذلك 2015-2016 نتيجة انهيار أسعار النفط، لتعاود الارتفاع مجددا سنتي 2017-2018، لكن ليس بالارتفاع الذي كانت عليه قبل سنة 2014.

بالرغم من تكوين الجزائر الرصيد لا بأس به من عائدات المحروقات، إلا أنها لم تستطع استخدام مخرجات القطاع كمدخلات للقطاعات الأخرى كما فعلت نظيراتها من الدول النفطية والنامية التي استطاعت تحقيق ذلك.

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة في الجزائر

بدأ الاهتمام الشديد بالطاقات المتجددة في أعقاب حظر النفط العربي في سنة 1973، ومنذ ذلك الحين تم إحراز تقدم كبير في

استغلال مجموعة متنوعة من موارد الطاقة المتجددة، إلا أن الجزائر ظلت بعيدة كل البعد بالاهتمام بهذا القطاع رغم ما تملكه من إمكانيات هائلة.

أولا–إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة: تلعب الجزائر دورا مهما للغاية في أسواق الطاقة العالمية، كمنتج ومصدر رئيسي للمحروقات، وكذلك كمشارك رئيسي في سوق الطاقة المتجددة، وبسبب موقعها الجغرافي، والإمكانيات الهائلة من الطاقات المتجددة، أصبح لزاما إعادة النظر في هذا القطاع، وفيما يلي إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة.

1– الطاقة الشمسية: نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، تمتلك الجزائر واحدة من أهم القدرات الشمسية في العالم، إذ تتعدى مدة الإشراق الشمسي 2000 ساعة سنويا على كامل التراب الوطني، وتصل إلى 3900 ساعة بالهضاب العليا والصحراء، ويبلغ متوسط الطاقة المتحصل عليها يوميا على مساحة أفقية عتبة 5 كيلوواط ساعة متر مربع، أي ما يعادل 1700 كيلوواط ساعة/ م^2 في السنة بالشمال، و 2263 كيلوواط ساعة / م^2 بالجنوب[1]. هذا وتعد الجزائر العملاق النائم من حيث الطاقة الشمسية حيث أنها تعد من بين أحسن الحقول الشمسية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

2– الرياح: تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين متميزين الشمال والجنوب شمالا ؛ حيث يحده البحر الأبيض المتوسط، ويتميز بساحل يمتد على طول 1200 كلم، وتضاريس جبلية كالأطلس التلي والأطلس الصحراوي حيث تتموقع بينهما السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري المتميز بمعدل سرعة رياح غير مرتفعة جدا، غير أننا نجد مناخات فصلية على المواقع الساحلية لوهران وعنابة وبالهضاب العليا لتيارت، وكذا المناطق التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا؛ أما الجنوب فهو يتميز بقوة رياح أكبر منها في الشمال، خاصة الجنوب الغربي، إذ تتعدى 4 م/ الثانية، وتصل إلى 6 م / الثانية بمنطقة أدرار.[2]

3– الطاقة الكهرومائية: تبلغ حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحضيرة الوطنية نسبة 1% أي 286 ميغاواط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد القليل من السدود من جهة، وإلى استغلال الموارد المتوفرة من جهة أخرى تتمركز هذه المنشآت في المناطق الشمالية، وتتوزع على درقينة، إيغيل أمدا ،منصورية، إراقن، سوق الجمعة، تيزي مدان، إغرنشيل غريب قوريات بوحنيفية، واد فوضة، بني بهدل، تسالة[3].

4– طاقة الكتلة الحيوية: وتتمثل في مصدرين هما:

---

[1] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي 21–23 أكتوبر 2014 ، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

[3] دراوسى مسعود،حافة حنان، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر مشاريع واستراتيجية الطاقات المتجددة، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدانة – دراسة تجارب بعض الدول، ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة،2018، ص 4.

4-1 الموارد الغابية: حيث تقدر مساحتها بـ 10% من المساحة الإجمالية للبلد، وتقدر المساحة الإجمالية للمورد الغابي في الجزائر بحوالي 37 ميجا طن مكافئ بترولي.

4-2 طاقة باطن الأرض: ترتكز معظم طاقة حرارة الأرض في إفريقيا في الجهة الغربية، ويشكل كلس الجوراسي في شمال الجزائر احتياطيا هاما الحرارة الأرض الجوفية، وأدى إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة، وتزيد درجة حرارة هذه المنابع عن 40 مئوية وقد يصل إلى 96 مئوية. باستطاعة هذه المنابع توليد ما استطاعته أكثر من 700 ميغاوات[1]. هذا وتعد الجزائر من أبرز الدول المرشحة من طرف خبراء الطاقة للعب دور مهم ورئيسي في مجال الطاقات المتجددة، لما تملكه من قدرات طبيعية.

الجدول رقم 09 قدرة وتوليد الطاقة المتجددة في الجزائر للفترة (2000-2018)

السنوات	طاقة كهرومائية	طاقة الرياح	طاقة شمسية حرارية	طاقة شمسية صوتية	المجموع
2000	276,6				276,6
2001	276,6				276,6
2002	276,6				276,6
2003	276,6				276,6
2004	276,6				276,6
2005	276,6				276.6
2006	249,6				249,6
2007	249,6				249,6
2008	230,6				230,6
2009	227,6				227,6
2010	227,6		25,0		252.6
2011	227,6		25,0		252.6
2012	227,6		25,0		252,6
2013	227.6		25.0		252.6
2014	227,6	10.2	25,0		262,8

[1] عيشاوي كنزة، بدوي إلياس، الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 2017، ص43.

2015	227.6	10.2	25,0	49,1	311.6
2016	227,6	10.2	25,0	219,1	481.9
2017	228,0	10,2	25,0	400	663,2
2018	228,0	10,0	25,0	410	673

Source: International Renewable Energy Agency On line: http://resourceirena.irena.org/gateway/countrySearch/?countryCode=DZA Observed on 22/04/2024

الشكل رقم 06 قدرة وتوليد الطاقة المتجددة في الجزائر للفترة (2000–2018)

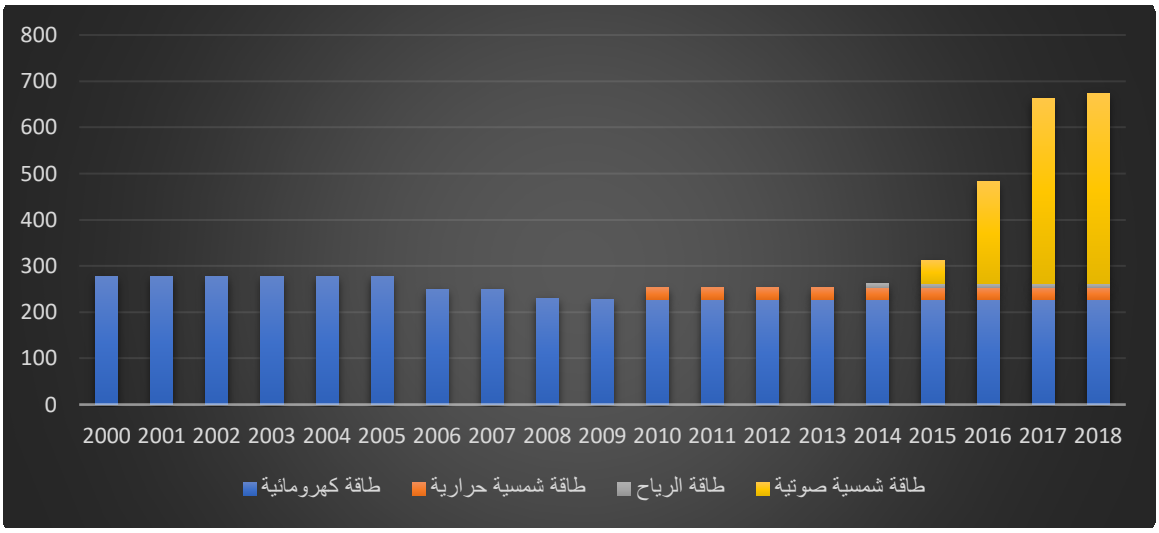

اعتمادا على معطيات الجدول رقم 6.

من خلال الجدول والشكل السابقين وخلال فترة الدراسة يلاحظ جليا أنه في الفترة 2000-2009 كانت الطاقة الكهرومائية هي تقريبا الطاقة المتجددة الوحيدة المولدة في الجزائر بما يقدر بـ 276,6 ميغاواط في السنوات الأولى إلى غاية سنة 2009، ما قيمته 227,6 ميغاواط، ويلاحظ أن سنة 2010 سجلت بداية تنويع الطاقات المتجددة بالتوجه نحو الطاقة الشمسية الحرارية، إلى غاية سنة 2014 حيث كانت بداية ظهور طاقة الرياح ولو بنسبة ضئيلة، لتكون بذلك سنة 2014، بداية التوجه نحو الطاقات المتجددة الأخرى، خاصة بعد انهيار أسعار النفط منتصف نفس السنة، إضافة إلى تطور توليد الطاقة الشمسية الضوئية بشكل جلي منذ سنة 2015 حيث كانت 491 ميغاواط، وهي في ارتفاع إلى غاية سنة 2018 حيث وصلت إلى 410 ميغاواط.

الجدول رقم 10 القدرات المتراكمة لبرنامج الطاقات المتجددة، حسب النوع و المرحلة للفترة(2015–2030)

	المرحلة الأولى (2015-2020)	المرحلة الثانية (2021-2030)	المجموع
الخلايا الكهروضوئية	3000	10575	13575
طاقة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية المركزة		2000	2000
الكتلة الحيوية	360	640	1000
التوليد المشترك للطاقة	150	250	400
الطاقة الحرارية الأرضية	5	10	15
المجموع	4525	17475	22000

Source: Renewable Energies and Energy Efficiency Development Program in Algeria, Ministry Of Energy And Mining (Algeria), January 2016، p9.

سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، حيث إن إنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.

وفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب.

إن تنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة و التي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والإنتاج المزدوج.

و تدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة و كذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة ووحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية.

وبالنسبة لمخطط تطوير الاستثمارات في الطاقات المتجددة فسيتم تثبيت قدرات الطاقة المتجددة وفقا الخصوصيات كل منطقة:

- ✓ **منطقة الجنوب:** لتهجين المراكز الموجودة، وتغذية المواقع المتفرقة حسب توفر المساحات وأهمية القدرات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- ✓ **منطقة الهضاب العليا:** حسب قدراتها من أشعة الشمس والرياح مع إمكانية اقتناء قطع الأراضي.

✓ **المناطق الساحلية:** حسب إمكانية توفر الأوعية العقارية مع استغلال كل الفضاءات مثل الأسطح والشرفات و البنايات والمساحات الأخرى الغير مستعملة.

و قد تم وضع برنامج وطني للبحوث في هذا المجال المرافقة استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة، حيث تصبو الأهداف العلمية لهذا البرنامج إلى تقييم ودائع الطاقة المتجددة، التحكم في عملية تحويل و تخزين هذه الطاقات وتطوير المهارات اللازمة، بدءا من الدراسة حتى الانتهاء من الإنجاز في موقع التثبيت[1].

بالرغم من كفاءة هذه القطاعات القطاع الفلاحي القطاع الطاقوي؛ القطاع السياحي، إلا أن نجاح هذه القطاعات في أن تكون روافد للنمو، لا بد من توفر شروط ومحددات للتنويع الاقتصادي، ولا يتأتى ذلك إلا بإعداد استراتيجية معينة لنجاح إعادة هيكلة هذه القطاعات.

المبحث الثالث: فرص القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات

يتميز الانتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع والتعدد نظرا لاختلاف الأقاليم والمناطق الجغرافية، ويقسم إجمالا إلى انتاج حيواني وآخر نباتي.

المطلب الأول: انتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر

وفيما يلي تفصيل لإنتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر كما يلي:

أولا–الحبوب: تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني، خلال الفترتين 2000–2009 و2010–2017، احتلت مساحة الحبوب معدلا سنويا يبلغ 40% من المساحة الزراعية الصالحة، تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000–2009 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب، خلال الفترة 2010–2017، معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة (2000–2009) ، ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010–2017 بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعقد 2000–2009 ، حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار، يتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، واللذان يمثلان على التوالي 51% و 29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010–2017[2].

الجدول رقم 11 تطور وضعية انتاجية القطاع الفلاحي من الحبوب ما بين الفترتين 2000–2009 و 2010–2017

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011–2030، متاح على http://www.andi.dz/index.php/ar/les :تاريخ الاطلاع يوم: 22/04/2024

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية الموقع: http://madrp.gov.dz/

الفترة	2009-2000	2019-2010
مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب (هكتار)	3200930	3385560
إنتاج الحبوب (مليون طن)	32.6	41.2
نسبة القمح الصلب والشعير من إجمالي الحبوب المنتجة.	%74	%80

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على الإحصائيات الفلاحية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية : madrp.gov.dz

تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية طرحت مشاريع السقي التكميلي من أجل ضمان حد أدنى من انتاج الحبوب بغض النظر عن الظروف المناخية وهذا في إطار استراتيجية الأمن الغذائي تزامنا مع انجاز المشاريع المتعلقة بالسدود والتحويلات الاجتماعية المائية ما يسمح بتوسيع المساحات المسقية وزيادة حجم الانتاج حتى في السنوات التي تعرف شحا في تساقط الأمطار، ويسجل في هذا الصدد أن برنامج تأمين انتاج الحبوب عن طريق الري الذي انطلق في موسم 2008-2009 على مستوى 13 ولاية، تم تعميمه على مستوى 43 ولاية من أجل تحقيق الهدف المسطر من طرف الحكومة هوه الوصول إلى 600 ألف هكتار من المساحات المسقية في شعبة الحبوب نهاية 2019، بإنتاج يصل إلى حوالي 69.8 مليون قنطار.[1]

ثانيا-الخضروات: ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44% خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009، كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68% و 35% على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و 2002-2009، زاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017، حيث بلغ 121% مقارنة بالفترة 2000 2009. بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36% وأكثر من 12% من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها + 143 و+ 102% على التوالي، وإلى جانب الخضروات تبرز المحاصيل الصناعية كأحد أهم شعب انتاج الخضروات، ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017 بالنسبة للتبغ، بلغ معدل مساحته 4.850 هكتار خلال نفس الفترتين، من حيث الإنتاج، ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير ، ب 136، ناتج عن تحسن المردود، والذي ارتفع من حوالي 200 كغ / هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ / هكتار في فترة 2010-2017.

ثالثا-الأشجار المثمرة والكروم: على مدى العقد 2000-2009 غطت بساتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار، 39% منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون ، و 30% للأشجار المثمرة ، و 23 % للنخيل و 8 % للحمضيات. وقد

[1] باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة ودوره في التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016، ص 09.

ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47% مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58%% و الأشجار المثمرة بنسبة 56%، و 41%% للحمضيات، 20% للنخيل ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل: الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة 102 الزيتون 99 الحمضيات 91% التمور 82%، كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير، مع زيادة بنسبة 75 % بين 2010-2017 و 2000-2009.

رابعا-الانتاج الحيواني: تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول، بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009، حوالي 24.5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37 %، خلال فترة 2010-2017، تمثل الأغنام 78% من مجموع الماشية. 26.4 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14%) التي تمثل 4.8 مليون رأس ، تليها الأبقار، التي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52%) ما يعادل 6% من مجموع المواشي، تمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1 % و 0.5 % من مجموع المواشي، يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4،7 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017 ، بزيادة قدرها 55% مقارنة بالعقد السابق (3 ملايين قنطار)، ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017، بمعدل نمو بلغ 109% خلال العقد 2000-2009. يبلغ إنتاج بيض الاستهلاك سنويا (2010-2017) 5.7 مليار وحدة، بمعدل نمو 76% خلال العقد الماضي، بالنسبة للعسل زاد معدل انتاجه بشكل حاد، من 25.000 قنطار من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها + 128 % خلال فترة 2010-2017 ،معدل جني صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار ما يعادل 54% مقارنة بالعقد السابق.[1]

المطلب الثاني: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في أداء الاقتصاد الوطني

يستدعي التوجه نحو الاعتماد على قطاع الفلاحة كأحد البدائل لقطاع المحروقات، النظر إلى مدى مساهمته في أداء الاقتصاد الوطني، والتي تظهر أساسا من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام وكذا توفير مناصب الشغل، إلى جانب مساهمته في توفير الموارد الغذائية الضرورية وغيرها.

أولا-مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة:

الجدول رقم 12 مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي في الجزائر 2000-2017

السنة	قيمة الناتج الفلاحي (مليار دج)	النسبة في PIB	القيمة المضافة للفلاحة
2000	346	9.0	-4.6
2001	412	10.5	12.8

[1] باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

2002	417	10.1	-1.2
2003	515	10.6	11.5
2004	580	10.2	5.4
2005	581	8.2	2.3
2006	641	8.0	8.1
2007	708	8.0	2.5
2008	727	7.0	-3.8
2009	931	10.1	21.1
2010	1015	9.0	4.9
2011	1183	8.6	11.6
2012	1421	9.4	7.2
2013	1640	9.9	8.2
2014	1772	10.6	2.5
2015	1935	11.6	7.6
2016	2140	12.3	2.1
2017	2318	12.3	2.8

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، 2000-2014 النشرة الإحصائية، رقم 709/2014

- بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 جويلية 2018، ص 139

نلاحظ من الجدول، أن قيمة الناتج الفلاحي قد شهدت ارتفاعا متواصلا خلال كامل الفترة، فانتقلت من 346 مليار دج سنة 2000، لتصل 2318 مليار دج سنة ،2017[1] في حين تتذبذب مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج المحلي ما بين 8-12 %، بخلاف سنة 2008 التي سجلت مساهمة بـ 7%، وهو ما ينسحب على القيمة المضافة للقطاع الفلاحي التي شهدت هي الأخرى تذبذبا وصل أحيانا إلى تسجيل نسب سالبة (2002 و 2008)، غير أن ما يلاحظ أنه في السنوات التي شرع فيها في تطبيق برامج الإصلاح الفلاحي سجلت تحسنا معتبرا، حيث انتقلت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي من 1.2% سنة 2002 إلى 11.5% سنة 2003، وهي السنة التي بدئ فيها تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، ونفس الأمر ما بين سنتي 2008 و 2009، التي سجلت أعلى معدل قيمة مضافة للقطاع الفلاحي، وهي السنة التي تلت بدء تطبيق برنامج

[1] بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 جويلية 2018، ص 139

التجديد الفلاحي والريفي، إن الارتفاع الذي عرفه كل من قيمة ومساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة يرجع في جزء منه إلى البرامج والسياسات الفلاحية خلال هذه الفترة، والتي لا شك وأنه كان لها بعض الآثار الإيجابية، لكن بمقارنة المخصصات مع النتائج المحققة، يمكن القول أن القطاع الفلاحي لا زال دون الآمال المعلقة عليه خاصة في المدى القصير، وربما قد يتجاوزه إلى المدى المتوسط، يعكسه حجم التذبذب سالف الذكر، والذي يعود بالدرجة الأولى إلى الارتباط الكبير بين انتاجيته والتذبذب في تساقط الأمطار، وكذلك إلى التقلبات التي تعرفها موارد قطاع المحروقات، وما تمثله من مصدر تمويلي لهذا القطاع، زيادة على أنها المكون الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي. لكن هذا لا ينفي أن قطاع الفلاحة قطاع خالق للثروة إذا ما توفرت البرامج المناسبة.

ثانيا–مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل: يلعب قطاع الفلاحة دورا محويا وهاما في توفير مناصب الشغل والتقليص من مستويات البطالة، خاصة في المناطق الريفية، ويوضح الجدول والشكل المواليان تطور مساهمة قطاع الفلاحة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم 13 مساهمة قطاع الفلاحة في توظيف اليد العاملة خلال الفترة 2000–2020 الوحدة: (ألف عامل)

	عدد العمال الإجمالي	عدد العمال في قطاع الفلاحة	النسبة المئوية
2000	8850	1185	13.40
2001	9074	1328	14.63
2002	9303	1438	15.45
2003	9540	1565	16.40
2004	9780	1617	16.53
2005	10027	1683	16.78
2006	10267	1780	17.04
2007	10514	1842	17.52
2008	10801	1841	17.04
2009	10544	1242	11.78
2010	10812	1136	10.50
2011	10661	1034	9.70
2012	11423	912	7.98
2013	11964	1141	9.53
2014	11453	899	7.85

2015	11932	917	7.68
2016	12117	865	7.14
2017	12307	1146	10.4
2018	12400	2648	21,36
2019	12700	2693	21,21
2020	12102	2650	21,90

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات الشغل والبطالة هادي صادق، مرجع سبق ذكره، ص 173.

يبين الجدول أن ن سبة مساهمة القطاع الفلاحي في عملية التشغيل وتقليص البطالة مازال يعاني من ضعف والسبب الرئيسي في ذلك هو: العزوف عن العمل الفلاحي وخاصة من قبل الفئة الشبابية ،وارتفاع نسبة النزوح نحو المدن من أجل الحصول على مناصب عمل ذات مداخيل أحسن وفي قطاعات أخرى اكثر استقرارا في الإنتاجية من اجل تحسين أوضاعهم المادية كذلك الاعتماد على التطور التكنولوجي من خلال التوجه الى المكننة وهذا ما أثر على حجم العمالة ودفعها نحو الانخفاض.

الشكل 07 تطور مستوى العمالة في قطاع الفلاحة خلال الفترة 2000-2017

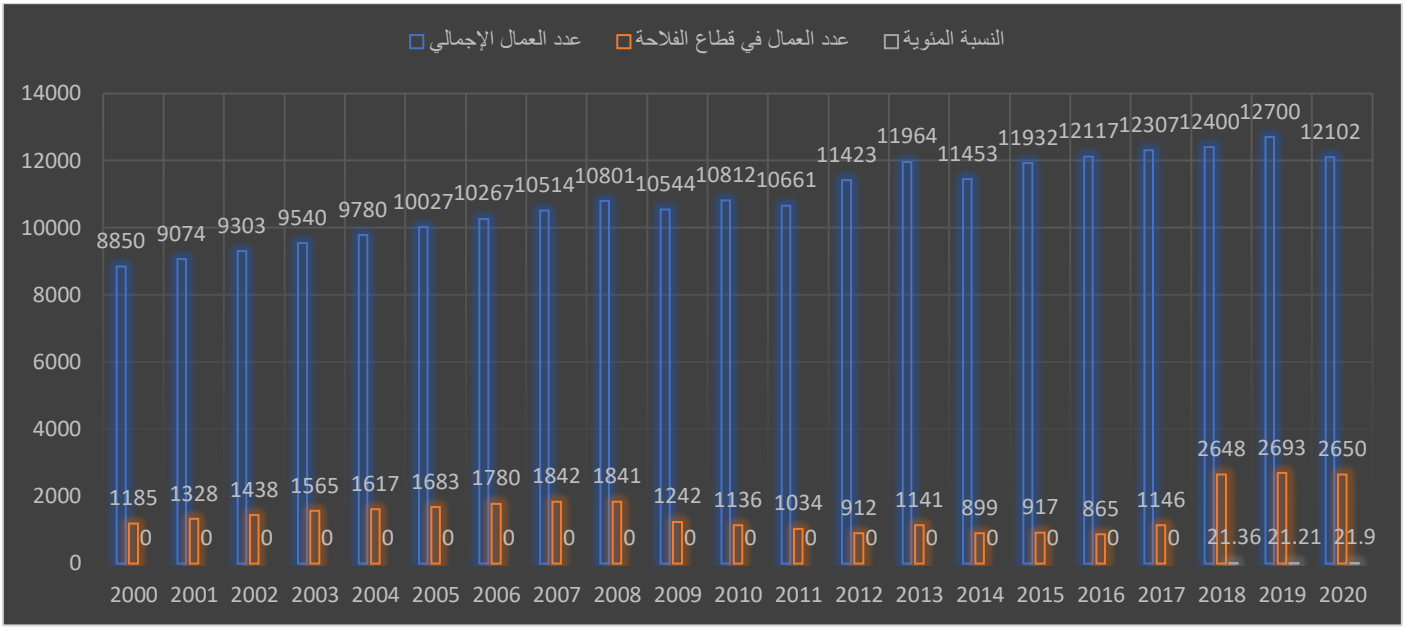

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على أرقام البنك المركزي، الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات الشغل والبطالة هادي صادق، مرجع سبق ذكره، ص 173.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أن قطاع الفلاحة لا يستوعب يدا عاملة كبيرة على مستواه، التي ورغم ارتفاعها بدءا من سنة 2000 من 8850 ألف عامل إلى غاية سنة 2008 بـ 10801 ألف عامل بالنظر إلى الدعم والبرامج المختلفة التي حظي بها قطاع

الفلاحة من طرف الدولة زيادة على تطور انتاجية القطاع بفعل المكننة والأساليب الحديثة المستخدمة، إلا أنها كنسبة مئوية لم تتجاوز 17% وكان ذلك سنة 2008 ، ثم بدأت بعد ذلك في الانخفاض بشكل مستمر إلى غاية سنة 2016 أين سجل قطاع الفلاحة مساهمة بـ 7.14% من التوظيف الإجمالي ثم ارتفع سنة 2017 إلى 10.4%، إن التذبذب الحاصل في مستوى توظيف القطاع الفلاحي يعود أساسا إلى ارتباط أدائه بمستوى التساقطات، حيث أن هناك مستوى من العمالة الثابت في حدود 850-900 ألف عامل، بينما العدد الآخر هم عمال موسميون يرتبط عملهم بمستوى الانتاجية في القطاع ارتفاعا أو نزولا، ما يدلل بوضوح أن قطاع الفلاحة يمكن أن يشكل حلا فعليا لمشكلة البطالة، إذا ما أحسن تخطيط سياساته، خاصة ما تعلق منها بأساليب الري التي تمثل عنصر ضمان الانتاج فيه[1].

المطلب الثالث: تطور مساهمة الصادرات الزراعية والغذائية في التجارة الخارجية

يبين هذا المؤشر من جهة تطور الفائض الزراعي، وبالتالي تطور الصادرات الزراعية، ومن جهة أخرى مساهمتها في الصادرات الكلية أي مساهمتها في العملة الصعبة و المبادلات الخارجية.

الجدول رقم 14 تطور الصادرات الزراعية والغذائية نسبة إلى الصادرات الكلية 2009-2016 الوحدة: (مليون دج)

متوسط الفترة 2009-2013			2014		
الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
54523	406.8	271.8	62884.3	647.0	302.6
2015			**2016**		
الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
34796.0	648.1	221.3	29992.1	771.2	317.7

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على أرقام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، 2017

http://www.aoad.org/ASSY37/statbook37Cont.htm

قدرت قيمة الصادرات الزراعية للجزائر بـ 552.000 مليون دج خلال الفترة 2000-2017 بزيادة بلغت نحو 41%، بمتوسط زيادة بـ 30666.67 مليون دج سنويا[2]، وحسب الإحصائيات يتبين ارتفاع الصادرات الزراعية الغذائية ابتداء من سنة 2009، مع استمرار التحسن لكل الفترة 2009-2018 ويمكن إرجاع هذا التطور إلى سياسة التجديد الريفي والتي من أهدافها تطوير الصادرات الزراعية، حيث ارتفعت هذه الأخيرة من 28 مليون دولار سنة 2009، ثم إلى 355 مليون دولار سنة 2011، لتصل

[1] باشوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] بن جواد مسعود، مسعودى ناصر، دور سياسة التمويل في ترقية إستثمارات التنمية الفلاحية: دراسة تحليلية للفترة 2000-2008، 2020، ص 155.

إلى 373 مليون دولار سنة 2018، ما يعني أن الصادرات الزراعية الغذائية ارتفعت بنسبة تقارب الـ 70% خلال هذه الفترة، إن هذا المنحى الإيجابي للصادرات الزراعية لا يعكس الوضعية الحقيقية لها، إذا ما قورنت كنسبة إلى الصادرات الكلية والتي تبدو ضعيفة جدا، كما يوضحها الجدول.

الجدول رقم 15 نسبة مساهمة الصادرات الغذائية والزراعية إلى الصادرات الكلية 2001-2019

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	0.14	0.18	0.19	0.18	0.14	0.13	0.14	0.15	0.25
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	0.55	0.48	0.43	0.61	0.51	0.67	1.13	0.99	0.9	1.2

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك الجزائرية https://www.douane.gov.dz/?lang=ar

نلاحظ من الجدول أن نسب الصادرات الزراعية والغذائية إلى إجمالي الصادرات الكلية يبقى هامشيا ولم يتجاوز الـ 1% خلال كامل الفترة 2001-2018، إلا مرة واحدة سنة 2016، ولا يرجع ذلك لتحسن الأداء في الصادرات بقدر ما يرجع للتراجع الإجمالي في الصادرات بفعل تراجع أسعار المحروقات والدلالة على ذلك أن حجم الصادرات الزراعية لم يتجاوز قيمة 771.2 مليون دولار، تمثل فيها الصادرات الغذائية 317.7 مليون دولار من مجموع صادرات إجمالي بـ 29992.1 مليون دولار سنة 2016، لتعود للانخفاض إلى أقل من الـ 1% سنتي 2017 و 2018، وهو ما يبين هشاشة وضعف الانتاج المحلي الزراعي. إلى جانب هذا ؛ فإن نظرة بسيطة لمؤشر تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية، يبين الانكشاف الكبير الذي يعانيه الاقتصاد الوطني في المجال الغذائي، كما يبينه الجدول الموالي[1].

الجدول رقم 16 تطور نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2019

سنوات	الواردات الزراعية الغذائية (مليون دولار)	الصادرات الزراعية الغذائية (مليون دولار)	نسبة التغطية
2000	2415	32	0.01
2004	3597	59	0.01
2008	7813	119	0.01
2012	9022	315	0.03
2014	11005	323	0.02
2016	8223	327	0.03

[1] الماحي ثورية، أوزال عبد القادر، انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة 2000-2018 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 العدد 23، 2020، ص 236.

2017	8438	349	0.04
2018	8537	372	0.04
2019	9682	394	0.05

المصدر: الماحي ثورية، أوزال عبد القادر، انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة 2000-2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 العدد 23، 2020، ص 236.

تحتل الواردات الغذائية في الجزائر المرتبة الأولى في تركيبة بنية الواردات، وقد بلغت سنة 2014 ما قيمته 10550 مليون دولار، ثم انخفضت بفعل إجراءات الحكومة الرامية لخفض الواردات لكنها بقيت تقريبا عند نفس المستوى المرتفع، حيث سجلت 7855 مليون دولار سنة 2016 و 8069 سنة 2017، كما أن واردات التجهيزات الفلاحية تبقى دائما مرتفعة حيث بلغت قيمتها 629 مليون دولار سنة 2014 479 مليون دولار، 585 مليون دولار سنتي 2015 و 2016 على التوالي، وهو ما بين حالة الارتهان الذي يعيشه القطاع الفلاحي نحو الخارج، والذي يبرز كما سبق الإشارة إليه في ضعف تغطية الصادرات الزراعية للواردات منها، والتي حسب الجدول أعلاه تبقى عند حدود 0.01% و 0.03% و 0.04%، وهو ما ينعكس على مستوى الاكتفاء الذاتي ويرهن الأمن الغذائي الجزائر بجعله معتمدا بشكل شبه كلي على العالم الخارجي خاصة في تلبية حاجيات المواد الأساسية والاستراتيجية الغذائية[1].

الجدول رقم 17 تطور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي لأهم السلع الغذائية 2000-2016

	الحبوب	القمح	الشعير	الذرة	البقوليات	الخضر	الفواكه	اللحوم	البيض	الأسماك	الحليب
2004	22.5	30	71.4	0.04	22.9	99.5	92.8	93.31	97.3	90.59	41.11
2005	29.8	29.7	87.8	0.05	19.3	99.6	90.7	80.55	99.67	88.43	40.86
2007	33.7	33.7	95.4	0.07	20.8	99.7	88.9	83.47	99.45	91.13	41.08
2009	39.8	39.8	95.4	0.03	26.8	99.6	89.7	88.13	99.74	83.53	46.50
2011	31.9	31.9	87.3	0.02	27.6	99.7	91.4	90.5	99.80	77.47	96.62
2013	39.6	39.6	82.2	0.01	34	99.7	82.3	93.1	99.9	81.7	63
2014	21.6	21.6	54.3	0.01	38.9	99.6	90.2	90.5	99.8	74.8	78

[1] بنك الجزائر، تقرير سنة 2017، جويلية 2018، ص 155.

2015	21.3	21.3	57	0.01	31.7	99.6	92	92.4	99.7	77.1	82.2
2016	18	18	50.5	0.01	31	99.6	94.8	92.7	99.6	77.0	80.6

المصدر: إعداد الطلبة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإنتاج الزراعي، المجلدات من 26-37

يبين الجدول أن الانتاج الزراعي في الجزائر ما زال بعيدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي خاصة بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الواسع (القمح والحبوب إجمالا)، حيث لم تتجاوز نسبة تغطية الانتاج المحلي للاحتياجات نسبة 40% ، وكان ذلك سنة 2009 بفعل التساقطات الكبيرة أنداك، أما باقي السنوات فلا يتجاوز المتوسط نسبة الـ25% ، وهو الأمر الذي ينسحب على البقوليات كذلك، مما يتسبب في تزايد الفجوة الغذائية واللجوء إلى الاستيراد الذي يكلف الدولة عملة صعبة هي في حاجة إليها ويزيد في عجز الميزان التجاري، في حين أن الأمور مختلفة في شعب الانتاج النباتي خاصة الخضر والفواكه وكذا البيض التي حققت نسب اكتفاء شبه كلية، ما يمثل فرصا للتصدير بشرط استيفاء السلع لشروط الدول المستوردة، وكذا ضرورة تسهيل عمليات التصدير من طرف الدولة لصالح المصدرين بتوفير الشروط اللوجستيكية، غير أن التناقض في الأرقام الواردة في الجدول يبرز في خانة اللحوم، حيث أنه رغم النسب المرتفعة للاكتفاء الذاتي، إلا أن الدولة مازالت تمنح رخص استيراد لهذه المادة (اللحوم الحمراء) في محاولة منها لكسر الأسعار المرتفعة، ما يعني أن هذه النسبة مرتبطة بإنخفاض الطلب على اللحوم لإرتفاع أسعارها.[1]

المبحث الرابع: تحليل أداء وتنافسية القطاع الصناعي كبديل لقطاع المحروقات

سيتم في هذا الجزء من البحث التعرض لأهم مؤشرات أداء وتنافسية القطاع الصناعي، بغرض التعرف على دوره في الاقتصاد الجزائري، وإمكانية تغيير هيكل الاقتصاد ومكانة القطاع الصناعي في ذلك.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الإجمالي والقيمة المضافة له

يعتبر القطاع الصناعي الركيزة الأساسية لبناء اقتصاديات انتاجية فعالة نظرا لما يمكن أن يتيحه هذا القطاع من درجات التكامل، ويتكون القطاع الصناعي في الجزائر من ثلاث صناعات أولها الصناعة الاستخراجية وتضم قطاع المحروقات وكذا المناجم، إلى جانب الصناعة الانشائية وتضم الصناعات المرتبطة بالبناء والأشغال العمومية وأخيرا الصناعة التحويلية التي تضم بقية القطاعات كالصناعات المعدنية النسيج، البلاستيك الكهرباء والميكانيك ... إلخ، ويعبر مقدار مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج الإجمالي عن الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، ويوضح الجدول مساهمته في تكوين الناتج خلال الفترة 1990-2014.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإنتاج الزراعي، المجلدات من26-37

الجدول رقم 18 تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2014)

السنة	استخراجية	تحويلية	إنشائية
1990	24	11	10
1992	25	11	10
1994	24	10	10
1996	31	7	10
1998	25	8	9
2000	41.76	15.45	12.6
2001	37.62	16.09	13.24
2002	36.65	16.08	14.2
2003	38.74	14.67	13.37
2004	40.62	13.48	12.89
2005	46.68	11.7	11.51
2006	47.47	11	12.18
2007	45.47	10.93	13.46
2008	46.81	10.32	14.39
2009	34.4	12.7	17.82
2010	36.45	12.75	18.18
2011	38.78	11.04	17.28
2012	36.95	10.96	17.47
2013	32.13	11.09	18.26
2014	29.47	11.18	19.59

المصدر: - مكتب الإحصاءات الوطنية، مجموعة إحصائية، النشرة رقم 2016/197، ص 29-53.

- كريمي زينب، مباركي سمرة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تنمية القطاع الصناعي في الجزائر : دراسة تطبيقية خلال الفترة 1990-2017، أوراق عمل ملتقى أم البواقي 2020، ص 449.

من الجدول نلاحظ أنه نتيجة لعدم الاستقرار الذي ميز البلد فترة التسعينات فقد عرف القطاع الصناعي ظروفا صعبة مقارنة بما تم انفاقه، حيث يلاحظ أن مساهمة الصناعة الاستخراجية استقرت في حدود 25%، بفعل قيام البلاد بإصلاحات تم بموجبها تحرير نظام الاستثمار وتشجيع الاستثمار المباشر الذي زاد حجمه في الاقتصاد الوطني، لكنه تمركز في قطاع المحروقات والصناعات الاستخراجية، والذي استمر حتى بعد سنة 2000، كما أن هذه الإصلاحات كان لها الأثر المباشر على نسبة مساهمة الصناعات بأشكالها المختلفة في الناتج المحلي مقارنة بالفترة 1990-1999، حيث تراوحت النسبة بين 40 و 47% بالنسبة للصناعة الاستخراجية، لتنخفض خلال الفترة 2000-2017 إلى نسبة 36.8%، مع تسجيل نمو للصناعة الإنشائية، التي ارتفعت مساهمتها من 12 إلى 18% خلال الفترة 2000-2014 مستفيدة من المشاريع الإنشائية الضخمة المسطرة في برامج الإنعاش الاقتصادي، بخلاف الصناعة التحويلية التي تميزت بالضعف والتراجع في نسبة المساهمة من 15% إلى 10% خلال نفس الفترة، كما أن نسبة مساهمة الصناعة خارج المحروقات في تكوين الناتج كانت في حدود 6.77% خلال فترة 2001-2004 وفي حدود 5.28% خلال فترة 2005-2009 واستقرت أنه عند 4.76% في الفترة 2010-2014، بمتوسط 5.60% خلال كامل الفترة 2000-2014[1]، غير في الفترة ما بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 بدأت نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج ترتفع حيث أن وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة كان الأكثر ارتفاعا بـ 4.8% ، مقابل 3.8% وبلغ تدفق الثروة المنتجة من طرف القطاع 1037.0 مليار دج ما يمثل 5.5% من إجمالي الناتج الداخلي الخام وساهم توسعه بواقع 17.0% في النمو الإجمالي للنشاط الاقتصادي مقابل 6.2% سنة 2016 ، إن هذا الارتفاع الآني لا يعكس المساهمة الحقيقية والتي كانت ضعيفة بقية الفترة ، ويعبر هذا الضعف عن عجز القطاع الصناعي عن الاستفادة من زيادة الإنفاق الحكومي، مما دفع السوق الوطني إلى تعويض ذلك العجز باللجوء المفرط للاستيراد لسد حاجات الاقتصاد الوطني من السلع الصناعية، إلا أن العلة أصبحت بارزة في التركز والسيطرة الشديدة للصناعات الاستخراجية المرتبطة أساسا بالمحروقات[2]. ولغرض معرفة القيمة الاقتصادية للعمليات الانتاجية على مستوى القطاع الصناعي، سنتعرض لتطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي باعتبارها المؤشر الأكثر دلالة على الجهد المبذول في خلق الثروة الوطنية.

يتضح من المعطيات التي يوفرها البنك المركزي، ضعف مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، حيث تراجعت مساهمته إلى حدود 5% في نهاية 2017، مقابل سيطرة الصناعات الاستخراجية المعتمدة أساسا على قطاع

[1] يعقوين صليحة، تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 07 العدد 01، 2018، ص 389.

[2] كريمي زينب، مباركي سمرة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تنمية القطاع الصناعي في الجزائر: دراسة تطبيقية خلال الفترة 1990-2017، أوراق عمل ملتقى أم البواقي 2020، ص450.

المحروقات بنسبة وصلت إلى حدود 53.56 سنة 2008، في حين يمكن الإشارة إلى الارتفاع الطفيف المساهمة الصناعات الإنشائية، التي فاقت 12%% بحلول سنة 2014 مستفيدة من التوسع الذي عرفه قطاع الأشغال العمومية خلال الفترة 2000-2014، من جهة أخرى فإن نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية يبقى ضعيفا بالمقارنة حتى مع القطاع الفلاحي الذي انتقل من 346.2 مليار دج سنة 2000، إلى أكثر من 1600 مليار دج سنة 2014 أي أربع أضعاف مقارنة مع بداية الفترة، في حين أن قطاع الصناعات التحويلية لم يسجل نفس وتيرة النمو، حيث انتقل من 290.7 مليار دج سنة 2000 إلى حدود 800 مليار دج مع حلول سنة 2014[1]، ويرجع هذا الضعف في أداء الصناعات التحويلية إلى عدم القدرة على الاستفادة من مخرجات الصناعة الاستخراجية الضخمة المتمثلة في قطاع المحروقات، حيث كان بإمكان فرع الصناعات البتروكيماوية تطوير قدراته الانتاجية في مجال التصفية وانتاج المشتقات النفطية بغرض زيادة خلق القيمة المضافة محليا، غير أن ذلك لم يحدث واستمر الاقتصاد الوطني في تصدير النفط في شكله الخام واستيراد المشتقات النفطية من الخارج بأسعار مضاعفة، ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف الاستثمار في فرع الصناعات البيتروكيميائية خلال السنوات الأخيرة[2].

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

تسعى مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة في القطاع الصناعي إلى الوصول إلى مستوى تشغيل يضمن الحفاظ على أدوات الانتاج وتنويع النسيج الصناعي، ويوضح الجدول الموالي مساهمة قطاع الصناعة في تشغيل اليد العاملة خلال الفترة 2001-2017.

الجدول رقم 19 تطور مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل خلال الفترة 2001-2017 الوحدة: ألف عامل

السنة	القوة العاملة	العاملون في الصناعة	النسبة
2001	6228.2	6228.2	13.82
2003	6684.1	804.2	12.03
2004	7798.4	1060.8	13.60
2005	8044.2	1058.8	13.16
2006	8868.8	1263.6	14.25
2007	8594.2	1027.8	11.96

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 جويلية 2018، ص 21.

[2] بوهيدل سليم، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الدولية مع تطبيق على فرع الصناعة الغذائية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2018، ص 198.

2008	9146	1141	12.84
2009	9472	1194	12.61
2010	9736	1337	13.73
2011	9599	1367	14.24
2012	10170	1335	13.13
2013	10788	1407	13.04
2014	10239	1290	12.59
2015	10594	1377	12.99
2016	10845	1655	15.35
2017	10859	1493	13.7

المصدر: اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2004-2009-2015-2018 ONS, Enquête emploi auprès des ménage 2000-2013

قبل سنة 2000 وخلال الفترة التي طبقت فيها برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد، وفي ظل تبني برامج الخوصصة تم حل العديد من المؤسسات وتسريح الآلاف من العمال في شتى القطاعات، كان للقطاع الصناعي النصيب الأكبر من ذلك بمجموع 443 مؤسسة صناعية تم حلها تمثل نسبة 54.4% من مجموع المؤسسات التي مستها العملية، حيث بلغ عدد المناصب التي فقدها القطاع الصناعي بموجب الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات الخوصصة إلى غاية جوان 1998، حوالي36545 منصب عمل بنسبة 17.2% من إجمالي المناصب المفقودة في جميع القطاعات، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة أواخر هذه الفترة إلى 28% سنة 1998، وهو ما يبين حجم الأزمة التي كان يتخبط فيها القطاع الصناعي وعدم قدرته على الحفاظ على العاملين فيه فضلا عن أن يخلق مناصب عمل جديدة، أما بعد سنة 2000[1]، فمن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في العاملة تميز بالتذبذب فانتقلت من 13.82 سنة 2001 إلى 14.15% سنة 2006، وبعد انخفاضها سنة 2007، ارتفعت مرة أخرى سنة 2010 وبلغ أقصى نسبة مساهمة تشغيل للقطاع الصناعي سنة 2016بـ 15.35 وهي نسبة ضعيفة ولا تعكس القدرات التي يملكها القطاع الصناعي، وهذا راجع إلى ضعف ديناميكية القطاع الصناعي وسياسة إعادة

[1] مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص 139.

الهيكلة الصناعية وبرنامج التعديل الهيكلي الذي طبقته الجزائر في التسعينات، والذي أدى لتدمير النسيج الصناعي بالجزائر، كما ساهم غياب رؤية واضحة المعالم لدور القطاع الصناعي في تنويع الهيكل الانتاجي، في تدني وتراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، واستيعاب اليد العاملة الوطنية رغم الجهود التي بذلتها الدولة للنهوض بعملة التصنيع في الجزائر.[1]

المطلب الثالث : مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات و دوره في ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة

أولا: مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات: تعتبر الصادرات المصنعة وتنميتها من أهم مصادر النمو الصناعي وتطويره، فالتوسع في حجم الصادرات الصناعية يؤدي إلى تعجيل النمو الصناعي، من خلال التغير الهيكلي والجذري في هيكل الصناعة والتجارة، وذلك بزيادة الأهمية النسبية للصادرات المصنعة، مقابل الصادرات الأخرى وهذا ما سيحدد تشجيع الصادرات بالجهود الحكومية المبذولة لتوسيع حجم الصادرات الكلية، وبالنظر إلى تركيبة الصادرات في الجزائر، نجد أن المنتجات من غير المحروقات لا تتعدى نسبة مساهمتها حدود 3% بينما قطاع المحروقات يستحوذ على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، فالجزائر لا تصدر الكثير خارج المحروقات وعاجزة عن تلبية الطلب الكلي من السلع الصناعية، كما أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ضعيفة جدا، فبالعودة إلى رصيد الميزان التجاري للقطاع الصناعي التحويلي يتضح جليا أنه يشهد تراجعا مخيفا مع مرور الزمن، وهذا ما يعكس الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الوطنية خارج المحروقات لأن أغلب السياسات الصناعية عجزت عن إحداث التغيير في هيكل الصادرات الصناعية رغم ما تتمتع به من مزايا نسبية، ويوضح الجدول الموالي تطور الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.[2]

الجدول رقم 20 تطور الصادرات المصنعة في الجزائر 1990-2017

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	2.62	2.18	3.03	3.74	2.69	3.69	5.98	2.83	2.64
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	2.79	2.31	2.87	3.22	2.12	2	1.32	1.2	1.53
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	1.62	1.56	1.79	2.16	2.03	2.48	3.5	4.66	4.62

[1] يعقوبن صليحة، واقع التنمية الصناعية في الدول العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية دراسة مقارنة – الجزائر، مصر والسعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 236.

[2] يعقوين صليحة، تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مرجع سبق ذكره 394.

المصدر: كريمي زينب، مباركي سمرة، مرجع سبق ذكره، ص 455.

يوضح الجدول أن نسبة مساهمة الصادرات الصناعية الجزائرية خلال فترة الدراسة بلغت متوسط 2.45% ، وتعتبر نسبة هزيلة جدا بالنظر لما يتوفر عليه قطاع الصناعة من مقومات والتي من شأنها أن ترفع وتحدث تغييرا هيكليا في قطاع الصناعة والتجارة و يترجم الضعف الذي يعتري صادرات القطاع الصناعي في الجزائر من خلال ارتفاع واردات السلع الصناعية الذي زادت بشكل غير مسبوق لا سيما في ظل الوفرة المالية الكبيرة المتأتية من قطاع المحروقات وكذا غياب استراتيجية صناعية وطنية حقيقية للرفع من أداء هذا القطاع، مقابل اهتمام السلطات العمومية بتشييد الهياكل القاعدية المتعلقة بالتجهيز، ويوضح الشكل الموالي تطور واردات السلع الصناعية من إجمالي الواردات خلال الفترة 2000-2014.

الشكل 08 تطور واردات السلع الصناعية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2000-2014

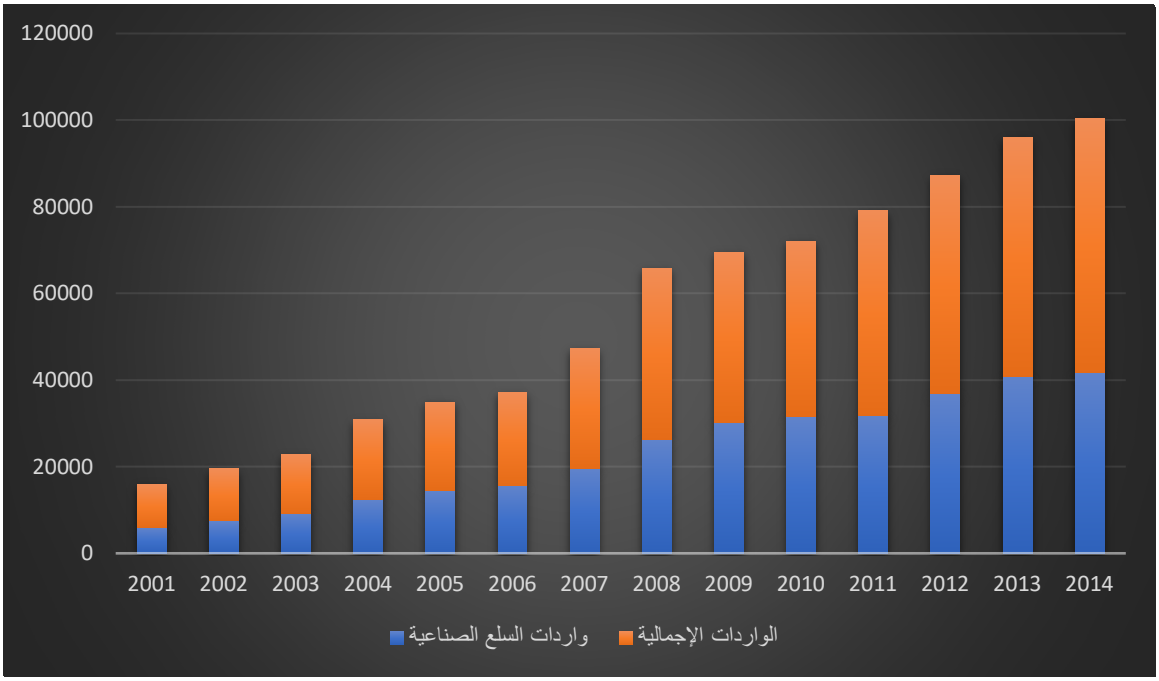

المصدر: إعداد الطلبة اعتمادا على أرقام وزارة المالية، مديرية السياسات والتنبؤ http://www.dgpp-mf.gov.dz .

من الشكل يمكن ملاحظة الارتفاع الكبير الذي يميز الواردات من السلع الصناعية خارج قطاع المحروقات حيث انتقلت من 5998 مليون دولار سنة 2001 إلى 41850 مليون دولار سنة 2014 في دلالة واضحة على عجز القطاع الصناعي على تلبية الطلب الداخلي فضلا عن قدرته على التصدير في ظل غياب إرادة سياسية وتسييس هذا القطاع الاستراتيجي ما تسبب في ضعف الجهاز محليا وعدم قدرته على المنافسة دوليا بسبب المشاكل التي يتخبط فيها القطاع[1].

[1] بودواية محمد، الاصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر 1980-2018:بين ضعف النتائج المحققة و الطموحات الكبرى المرجوة، المجلة الجزائرية للإقتصاد، المجلد الثاني،2017، ص 268-269.

ثانيا: دور القطاع الصناعي في ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام حصة صغيرة من إجمالي المؤسسات، وفي سنة 2016 انخفض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 267 مؤسسة، بعدما كانت سنة 2013 عند 557 مؤسسة، وهو ما أدى لانخفاض عدد الموظفين من 48356 عام 2016 إلى 23452 موظف سنة 2017 أي نسبة 0.88% من إجمالي الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويوضح الجدول الموالي تقسيمها حسب قطاع النشاط في سنة 2017.

الجدول رقم 21 تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع الاقتصادي لسنة 2017

قطاع النشاط	العدد الإجمالي	النسبة	إجمالي الموظفين	النسبة
الصناعة	80	29.96	8385	35.75
الخدمات	73	27.43	7950	33.90
أشغال عمومية	23	8.61	3463	14.77
الفلاحة	88	32.96	3280	13.99
المناجم والمحاجر	3	1.12	374	1.59
الإجمالي	267	100	23452	100

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية PME رقم 32، 2017، ماي 2018، ص07.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الصناعي تأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الفلاحة من حيث عدد المؤسسات، حيث تمثل 29.96% من إجمالي هذه الأخيرة وتوفر أكثر من 35.75% من مجموع الموظفين في هذه الفئة تعتبر بذلك أعلى نسبة مقارنة بباقي القطاعات، لكن يبقى عدد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلا وهي في تناقص مستمر، حيث انخفضت من 557 مؤسسة عام 2013 إلى 267 مؤسسة سنة 2017[1]، مع انخفاض في حجم العمالة أيضا، بسبب الانخفاض في إيرادات الدولة من قطاع النفط في دلالة على ضعف القطاع في بناء نسيج صناعي متكامل تكون المؤسسة الاقتصادية ركيزته الأساسية لضمان استمرارية النشاط الصناعي وتطوره، وعليه وجب تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تهتم بجانب المناولة.

[1] وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية PME رقم 32، 2017، ماي 2018، ص07.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري شهد عدة مراحل وذلك حسب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة فيها ، حيث ومع مرور الزمن تزايدت تبعيته للقطاع النفطي من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي وفي الإيرادات العامة ، وهو الأمر الذي أظهر مدى حجم التشوهات والاختلالات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. وإن وضعية التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وللسوق الخارجية أصبحت مسألة ملحة تتطلب إيجاد الحلول بالتوجه نحو تطبيق سياسات اقتصادية أكثر كفاءة مبنية على التنويع بالتركيز على القطاعات غير النفطية التي تتوفر فيها الموارد المحلية والتي تستطيع المنافسة فيها.

وإن الجانب المهم لمسار التنويع الاقتصادي هو العمل على تفعيل أداء السياسات الهيكلية بالتركيز على قطاعي الفلاحة والصناعة والسياحة والذين ورغم مختلف البرامج للنهوض بهما إلا أن مساهمتهما في الاقتصاد الجزائري مازالت دون المأمول، لكن ملامح التحسن الذي بدا عليهما بفعل الدعم المقدم من الدولة يعطي أمال بإمكانات النجاح من طرفهما في تحسين المساهمة في الانتاج، النمو التشغيل والتصدير، بشرط تسطير استراتيجيات مناسبة والتركيز على فروع معينة والاهتمام أكثر بها.

الخاتمة العامة

خاتمة:

تتطلب عملية التنويع الاقتصادي تنفيذ سياسات متنوعة تعمل على تحفيز و توجيه الاستثمارات نحو قطاعات تسمح بتعزيز التحول الهيكلي و تسريعه ونقل الاقتصاد نحو قطاعات تحقق مزيد من النمو الاقتصادي و التشغيل. حيث نجد أن هناك نمطين للتنويع الاقتصادي يعتمد النمط الأول على تنويع الهيكل الإنتاجي الصناعي المحلي للبلد (سياسة إحلال الواردات) أما الثاني فيعتمد على إستراتيجية تنويع الصادرات التي يجب أن تشمل تنوع المنتجات و الخدمات و بالتالي فتنويع الصادرات يعتبر الأفضل من أجل نجاح عملية التنويع الاقتصادي ، ذلك أن إستراتيجية تنويع الصادرات تقوم على أساس وجود تنوع في القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى أن كل المنهجيات الحديثة في بناء اقتصادات متنوعة و كذا نظريات التنوع الاقتصادي و كل التجارب الرائدة في التنويع الاقتصادي تدعو إلى التوجه نحو تنويع الصادرات.

وفي هذا الإطار يبرز التنويع الاقتصادي كأحد أهم السياسات والأساليب التي يمكن الارتكاز عليها لجعل السياسات الاقتصادية وعملية استخدام الموارد أكثر نجاعة، وهو ما سعت الجزائر للقيام به خلال ردح طويل من الزمن في محاولة لتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات، من خلال مختلف البرامج المطبقة، سواء في مرحلة التسيير الاشتراكي أو خلال مرحلة التعامل مع المؤسسات الدولية في إطار التوجه نحو السوق، أو أخيرا من خلال مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي القائمة على الفكر الكينزي والتوسع في الانفاق؛ مستغلة الوفرة المالية الكبيرة المتولدة أساسا من ريع المحروقات، والتي ثبت فشلها بعد حوالي 20 سنة من تبني هذا الأسلوب.

وإن الجزائر تتوفر على كثير من المقومات التي يمكن أن تساعدها في نجاح توجهها نحو التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات، وذلك من خلال العمل على تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية. ورغم توفرها على عدة بدائل اقتصادية يأتي قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة في مقدمتها إلى جانب مصادر طاقوية متنوعة كثيرا، تجعل من عملية التحول الاقتصادي الهيكلي ناجعا إذا ما تم حسن التدبير وحسن صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة.

إختبار صحة فرضيات الدراسة: من خلال القراءة الواضحة لمتغيرات الدراسة، نناقش مدى صحة الفرضيات المعتمدة في الدراسة وهي:

- من خلال الدراسة نجد أن الإقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على بشكل كبير النفط ومع ذلك، هناك إجماع على أن التنويع الإقتصادي يمكن أن يحسن الآداء الإقتصادي، خاصة إذا تم التركيز على قطاعات أخرى مثل الصناعة والفلاحة.
- إن استخدام العوائد النفطية في تحقيق التنويع الإقتصادي يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي، ويعتبر تفعيل الدور التنموي للدولة عاملا مهما في هذا السياق.

- القطاع الفلاحي والصناعي يعتبران من القطاعات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تنويع الإقتصاد والإعتماد على هذه القطاعات يمكن أن يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة.

نتائج الدراسة: تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- ساهمت البرامج التنموية المطبقة في تحسين وضعية المؤشرات الكلية، غير أنه يمكن القول أن هذا التحسن مشوه لا يعكس حقيقة الوضعية الاقتصادية التي ما تزال هشة، كما أن مختلف الإصلاحات التي تم تطبيقها على القطاعين الفلاحي والصناعي كانت بتمويل من إيرادات قطاع المحروقات والتي لم تزد إلا درجة الارتباط بينها وبين قطاع المحروقات.
- الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الصناعي في الجزائر كبيرة جدا، ويمكن القول أن استراتيجية تسييره حاليا فاشلة لذا وجب إعادة هيكلته، ورغم حالة الضعف التي تميزه، إلا أنه القطاع الذي يعول عليه لخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، ويمكن من خلال التكامل بينه وبين القطاع الفلاحي أن يعجل بالتحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري؛
- يمكن لقطاع السياحة بفعل الإمكانيات التي يحوزها أن يكون رافدا تنمويا للاقتصاد الوطني، ونظرا لحالة التشابك والارتباط الكبيرة بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى فإنه يعتبر أحد دعائم التنويع الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال الاستراتيجيات التي تم تبنيها للنهوض بهذا القطاع خاصة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، لوحظ انتعاش قطاع السياحة رغم النقص الذي مازال يعتريه، ما يبين قدرات القطاع الكامنة على النمو ما يستدعي مزيدا من الاهتمام فيما يأتي من برامج ومخططات؛

اقتراحات:

نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر يجب أن تعتمد على:

- توجيه الاستثمارات نحو كل القطاعات الاقتصادية المتاحة، وجعل الصناعة محرك للنشاط الاقتصادي ، مع الحرص على الجمع بين الصناعات الوسيطة و الثقيلة وصناعات التجميع.
- على الدولة أن تقوم بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والمنتجات المستهدفة من خلال إعداد خريطة الاستثمار، كما يجب عليها أن تشرف على النشاطات الاستخراجية والاستراتيجية، وأن تهتم بالطاقات المتجددة، لتنويع إيراداتها وتعزيز قوة الدولة اقتصاديا.
- على الدولة أن تهتم بقطاع الخدمات الإنتاجية مثل الخدمات المالية والخدمات الإدارية العامة خدمات التأمين و التصميم والهندسة و أنشطة البحث والتطوير وغيرها لترقية القدرات الإنتاجية خاصة في القطاعات الصناعية و الزراعية التي تساهم في إيجاد قطاعات معرفية ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من أجل تنويع إيراداتها.

- إشراف الدولة على توزيع ثروات البلد لتحقيق العيش الكريم الأفراد المجتمع، وبما يحقق استقرار الاقتصاد الوطني ومصلحة البلد، والعمل على تسقيف وتنويع القروض ومنع الفساد المالي، الاحتكارات، تركز الأموال واكتنازها وكل ما يضر باستقرار الاقتصاد الوطني، وذلك بتوزيع رأس المال الثابت على مختلف القطاعات الإنتاجية وفئة واسعة من أفراد المجتمع.
- تقديم كل أشكال الدعم للاستثمارات، والقيام إنشاء مجمعات صناعية على شكل عناقيد صناعية ذات المصلحة المشتركة من أجل إنتاج منتجات جديدة ومحددة.
- إقامة الشراكة بين القطاع العام والخاص خاصة منه الأجنبي من أجل إقامة مشاريع جديدة والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة؛ وسهولة الوصول إلى الأسواق العالمية.
- العمل القيام بتكتلات إقليمية ودولية لخدمة التوجه الجديد نحو تنويع الصادرات.

توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها، نعرض بعض التوصيات التي قد تساهم في مواجهة المشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تصيب الاقتصاد الجزائري:

- الاهتمام بتطوير وجودة رأس المال البشري والمؤسسي وذلك بجعل التعليم الركيزة الأساسية من أجل الوصول إلى تحقيق قوة الاقتصاد وقوة الدولة تكنولوجيا وسياسيا، وذلك بالاهتمام بالابتكار المعرفة والإدارة الجيدة والتي تعتبر أساس لتحقيق المزايا التنافسية في التجارة الدولية.
- إيجاد إطار تنظيمي يقوم بمراقبة الأسواق بهدف محاربة التضخم و الفساد والاحتكار والحفاظ على مصالح المنتجين والمشترين، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني.
- العمل على زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه الإنتاجي.
- تحديد الشركات الإستراتيجية الكبرى (الكترونية ، ميكانيكية ، طاقوية، المعادن والأسمدة....) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بها، من خلال تكوين مجمعات صناعية متخصصة.

آفاق الدراسة:

يمثل هذا البحث حلقة من حلقات البحث في البدائل الاقتصادية من خلال تفعيل أداء السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات النفطية، والتي تتميز بوفرة في الموارد، ويفتح آفاقا واسعة لبحوث مستقبلية بغرض دراسة الجوانب المتعلقة بحسن تدبير وتسيير هذه الموارد بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويمكن استعراض بعض منها كما يلي:

- أثر تنويع المزيج الطاقوي الجزائري على إعادة هيكلة الاقتصاد في ظل تقلبات قطاع المحروقات؛

- دور التكامل القطاعي بين الفلاحة والصناعة في أداء السياسات الاقتصادية في الجزائر
- فعالية الأداء المؤسساتي في تجنب نقمة الموارد وأثره على التنويع الاقتصادي؛
- أثر أدوات السياسات الاقتصادية في تحفيز التصدير خارج قطاع المحروقات؛
- دراسة أثر المفاضلة بين القطاعات الاقتصادية على أداء مزيج السياسات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع

-الكتب:

- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: الاستراتيجيات-التمويل-المشكلات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010
- ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، مصر، 2003
- أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1990
- فتحي محمد أوعيانة، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية والسياسية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان
- أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، بيروت، 1990
- دانيال برومبرغ، عمر سعيد الأيوبي (مترجم)، التعدد وتحديات الاختلاف للمجتمعات المنقسمة وكيف تستقر"، دار الساقي، ط1، بيروت، لبنان، 1991
- نوري محمد عبيد الكصب الجوري، التنويع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2016
- عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسات التنمية والتخطيط الاقتصادي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2009،

-المذكرات الجامعية:

- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012
- حاج بن زيدان،" دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 2010-1970أطروحة دكتوراه في تخصص الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013
- بوهيدل سليم، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الدولية مع تطبيق على فرع الصناعة الغذائية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2018

- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018
- يعقوبن صليحة، واقع التنمية الصناعية في الدول العربية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية دراسة مقارنة – الجزائر، مصر والسعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2017

-المجلات العلمية:

- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة: 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، الجزائر، المجلد التاسع، العدد الثاني، 2016
- عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة " التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، 2014
- ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018
- بن عبد الفتاح دحمان وأسماء بللعما، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، تامنراست، الجزائر، لمجلد 07، العدد 01، 2018
- موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، 2016
- عبد الرحمان بن سانية، "قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة غرداية، الجزائر، 2011
- سبتي إسماعيل، بن سراج، أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02 ، سبتمبر 2017
- جمال سويح، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2017.
- محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الطلبة، العدد 10، 2012، جامعة ورقلة

قائمة المصادر والمراجع

- ناصر بوعزيز، حملاوي حميد، حتمية التنويع مصادر الاقتصاد الجزائري الواقع والمأمول، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 07 جوان 2017
- هواري أحلام ، سيدي علي ، التنويع الإقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الاشارة لحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية،جامعة طاهري محمد،بشار،2019
- زربوط خالد، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة الدراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية، جامعة الجزائر 3 مجلد 6 العدد 3 سنة 2017
- عيساوي سهام، حوحو فطوم، خولة بن دادة، سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر،مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية،جامعة عباس لغرور خنشلة،2017
- صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي. استرتيجية الجزائر لما بعد البترول، مجلة أوراق إقتصادية، المجلد 04،لعدد 01 ، جوان 2020
- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الإقتصاد الجزائري ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 04، جوان 2016
- عبد الرحمان بن عبد القادر ، حساني بن عودة ، مكانة قطاع السياحة في الجزائر الواقع و المأمول مجلة الحقيقة ، المجلد 17، العدد 02 أدرار 2018
- دنيا خنشول ، التنويع الاقتصادي في الجزائر، الواقع و إمكانية التحقيق ، مجلة دراسات إقتصادية ، المجلد07، العدد 01، جوان 2020
- عيشاوي كنزة، بدوي إلياس، الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 2017
- باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة ودوره في التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016
- الماحي ثورية، أوزال عبد القادر، انعكاس سياسة التمويل الزراعي على أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة 2000-2018 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 العدد 23، 2020
- يعقوين صليحة، تطور القطاع الصناعي العمومي في الجزائر واقع وتحديات، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 07 العدد 01، 2018

- بودواية محمد، الاصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر 1980-2018:بين ضعف النتائج المحققة و الطموحات الكبرى المرجوة، المجلة الجزائرية للإقتصاد، المجلد الثاني،2017
- ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنمية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، شلف، الجزائر، 2018.

-البحوث والمؤتمرات:

- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 16/ 17 فيفري 2014
- احمد دبيش، مروة يوقدوم، التنويع الاقتصادي، مؤشراته، محدداته، وعلاقته بالتنمية"، الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة يومي 02-03-11-2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة حمه لخضر الوادي، 2016.
- عبد الله حميدي،" الهند اقتصاديا: الفرص والتحديات، جريدة الثورة يومية سياسية"، تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق سوريا، 2007
- جان جوزيف بوالو، صباح ممدوح كعدان الاقتصاد الهندي"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011
- بيتراس اوستريفيشيوس، جون بوزمان، اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي الجديد مسيرة التنمية الاقتصادية"، مركز الجزيرة للدراسات الملفات البحثية، سلسلة دراسات القوى الصاعدة خريف 2009
- المعهد العربي للتخطيط، تجارب بعض الدول العربية في التنويع الاقتصادي"، عرض وتحليل لأهم المؤشرات الكويت 2014
- الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي 21-23 أكتوبر 2014
- دراوسى مسعود،حافة حنان، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر مشاريع واستراتيجية الطاقات المتجددة، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدانة – دراسة تجارب بعض الدول، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة،2018
- كريمي زينب، مباركي سمرة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تنمية القطاع الصناعي في الجزائر: دراسة تطبيقية خلال الفترة 1990-2017، أوراق عمل ملتقى أم البواقي 2020

قائمة المصادر والمراجع

-التقارير:

- بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014
- النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية (18/09/2014)، بوابة الوزارة الأولى على الرابط أدناه / تاريخ الإطلاع مارس 2024.
- وزارة المالية الجزائر، التفاصيل عن نموذج النمو الجديد في الجزائر، جويلية 2016
- الجريدة الرسمية رقم 81، قانون المالية لسنة 2020 المؤرخة في 30 ديسمبر 2019.
- بنك الجزائر ، تقييم اقتصادي و مالي للجزائر خلال (2004-2006-2009-2010-2014)
- بنك الجزائر النشرة الإحصائية من سنة 2000-2015.
- تقرير بنك الجزائر، سبتمبر 2018.
- تقرير بنك الجزائر، ديسمبر 2018.
- تقرير بنك الجزائر 19، أفريل 2019
- بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 جويلية 2018
- بنك الجزائر، تقرير سنة 2017، جويلية 2018
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإنتاج الزراعي، المجلدات من 37-26
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 جويلية 2018
- وزارة الصناعة والمناجم، نشرة المعلومات الإحصائية PME رقم 32، 2017، ماي 2018

-المواقع الإلكترونية:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030، متاح على : http://www.andi.dz/index.php/ar/les
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإحصائيات الفلاحية الموقع http://madrp.gov.dz/

-المراجع الأجنبية:

- Dominik Hartmann, Andreas Pyka, « Innovation, Economic Diversification and Human Development CC Innovation and Knowledge, Discussion Paper 65-2013, FZID, University Hofeenheim, Germany, 2013
- Bernard Durand, la crise pétrolière, EDP Sciences, paris 2009
- Gorton, G. and G. Rouwenhorst, "Facts and Fantasies about Commodity Futures" NBER Working Papers10595, National Bureau of Economic Research, 2004
- EIA "International Energy Outlook" world oil Markets, 2003
- Rapport nationalsur les objectifs du Millénaire pour le développement « Algérie », le Gouvernement Algerien, juillet2005